جامعة اليرموك
كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية
قسم الإدارة العامة

خصخصة الطاقة الكهربائية من وجهة نظر العاملين في وزارة الكهرباء العراقية

The Privatization of Electric Power As Perceived By The Employees of The Ministry of Electricity In Iraq

إعداد الطالب

علي هاتف عبدالرضا الجمل
الرقم الجامعي ٢٠٠٨٣٧٠٠٢٦

إشراف الدكتور

رائد إسماعيل عبابنة

٢٠١٠ م

خصخصة الطاقة الكهربائية من وجهة نظر العاملين
في وزارة الكهرباء العراقية

إعداد

علي هاتف عبدالرضا الجمل

إشراف

الدكتور رائد اسماعيل عبابنة

حقل التخصص- الإدارة العامة

٢٩ تموز ٢٠١٠ م

١٦ شعبان ١٤٣١هـ

خصخصة الطاقة الكهربائية من وجهة نظر العاملين

في وزارة الكهرباء العراقية

إعداد

علي هاتف عبد الرضا الجمل

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في تخصص الإدارة العامة في جامعة اليرموك ، إربد ، الأردن .

وافق عليها

الدكتور **رائد إسماعيل عبابنة** .... رئيساً ومشرفاً

أستاذ مشارك في كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية /جامعة اليرموك

الأستاذ الدكتور **نعيم عقله نصير** .... عضوا

أستاذ في كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية /جامعة اليرموك

الأستاذ الدكتور **احمد محمد سعيد الشياب** .... عضواً

أستاذ في كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية /جامعة اليرموك

الدكتور **يحيى سليم بني ملحم** .... عضواً

أستاذ مشارك في كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية /جامعة اليرموك

نوقشت الرسالة بتأريخ ٢٠١٠/٧/٢٩ م وأجيزت .

الإهـــــداء

إلى رمز الصبر...... العائلة التي أنتمي إليها

إلى من يهمه الأمر..... لإنارة بيوت العراقيين

أهدي هذا العمل المتواضع

الشكر والتقدير

بكل مشاعر التقدير والعرفان أتقدم بوافر الشكر إلى أستاذي الدكتور رائد إسماعيل عبابنة / رئيس قسم الإدارة العامة ، لتفضله بالإشراف على هذه الرسالة، ولما بذله من جهد مخلص في المتابعة والتوجيه.

كما أتوجه بجزيل الشكر وعظيم الامتنان لأساتذتي الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة (أ.د. نعيم عقله نصير ، أ.د.احمد محمد سعيد الشياب ، د. يحيى سليم بني ملحم) ، على تفضلهم مشكورين بقبول الاشتراك في لجنة المناقشة والحكم على الرسالة.

وأتقدم بالشكر أيضاً إلى جميع من قدم لي مساعدة سائلاً المولى عز وجل أن يجزيهم عني خير الجزاء.

الباحث

علي هاتف عبد الرضا الجمل

قائمة المحتوى

قائمة المحتوى

قائمة المحتوى

قائمة الجداول

الجدول .... الصفحة

قائمة الجداول

الجدول	الصفحة

قائمة الجداول

قائمة الجداول

الجدول | الصفحة

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

الجمل، علي هاتف. خصخصة الطاقة الكهربائية من وجهة نظر العاملين في وزارة الكهرباء العراقية. رسالة ماجستير بجامعة اليرموك . ٢٠١٠ (المشرف : الدكتور . رائد عباينة)

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على اتجاهات العاملين في وزارة الكهرباء العراقية نحو تبني الحكومة لخصخصة الطاقة الكهربائية ، وكذلك التعرف على أفضل الأساليب المناسبة للخصخصة والمستثمر الأنسب ، وعلى الآثار المتوقعة (الاقتصادية والاجتماعية والإدارية والفنية) لتطبيق الخصخصة ، وعلى أهم المعوقات (الإدارية والقانونية والاجتماعية والاقتصادية) التي تواجه تبني الخصخصة للطاقة الكهربائية في العراق . وقد تم اعتماد الاستبانه كأداة رئيسة لجمع البيانات واعتمد في تصميمها على الدراسات السابقة النظرية والميدانية المتعلقة في مجال خصخصة الطاقة الكهربائية . تكون مجتمع الدراسة من الكوادر القيادية في مديريات (الإنتاج والنقل والتوزيع) الطاقة الكهربائية /الفرات الأوسط والتابعة لوزارة الكهرباء العراقية . وقد تم توزيع (٣٧٥) استبانه ، وتم استرجاع (٣١٩) استبانه صالحة للتحليل الإحصائي وبنسبة (٨٥%) . وقد تم معالجة البيانات من خلال استخدام البرنامج الإحصائي (SPSS).

وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

١. أن هنالك درجة متوسطة من الموافقة (التأييد) لخصخصة الطاقة الكهربائية من قبل العاملين في وزارة الكهرباء العراقية وبشكل جزئي، حيث كان القبول والتأييد لخصخصة مديريتي الإنتاج والتوزيع وبمتوسطات حسابية (٢,٨٢) و (٢,٩٤) على التوالي دون مديرية النقل وبمتوسط حسابي (٢,١٦) .

٢. هنالك درجة موافقة كبيرة وبمتوسط حسابي (٣,٥٦) نحو الآثار الإدارية المتوقعة ، تمثلت بجعل الموظفين يعملون بأقصى طاقاتهم للحفاظ على وظائفهم والخصخصة تؤدي إلى زيادة الرقابة على العاملين .

٣. أشار المبحوثون إلى وجود درجة متوسطة للآثار المتوقعة (الفنية والاقتصادية والاجتماعية) وبمتوسطات حسابية (٣,٤٩ و٣,٣١ و٢,٩٥) على التوالي ، تمثلت بالالتزام ببرامج الصيانة وتوفير المواد الاحتياطية ، وترشيد استهلاك الكهرباء ، وزيادة نسبة البطالة وإحداث فرص عمل جديدة .

٤. هنالك اتفاق بين العاملين في وزارة الكهرباء العراقية نحو أهم أساليب الخصخصة للطاقة الكهربائية متمثلةً بأسلوب الشراكة الإستراتيجية مع شركات عالمية متخصصة وأسلوب BOT (بناء – تشغيل – نقل الملكية) .

٥. هنالك معوقات (إدارية وقانونية واجتماعية واقتصادية) وبدرجة كبيرة وبمتوسط حسابي للمعوقات ككل (٣,٥٢) ، تمثلت بعدم إدراك المواطنين لمفهوم الخصخصة وارتباط الخصخصة بالاستقرار السياسي ، وعدم المرونه في الأنظمة والقوانين .

٦. هنالك درجة موافقة كبيرة وبمتوسط حسابي (٣,٧٧) نحو المستثمر الأجنبي شريطه أن تحتفظ الحكومة بالسهم الذهبي والذي يمكنها من حماية المستهلكين والعاملين، وكان هنالك موافقة متدنية نحو دخول المستثمر المحلي وبمتوسط حسابي (٢,١٥) أو المستثمر العربي وبمتوسط حسابي (٢,٠١) .

٧. أظهرت الدراسة أن نسبة (٦٠,٣%) من مجموع تكرارات المبحوثين المجيبين ب(نعم) على السؤال المفتوح إلى أن خصخصة الطاقة الكهربائية هي الحل الأمثل لمعالجة أزمة الكهرباء في العراق .

وأوصت الدراسة بضرورة التوعية والتثقيف بمفهوم الخصخصة وبرامجها قبل البدء بتطبيقها وبشكل مكثف ، و ضرورة التأني والتدرج عند تبني وتطبيق الخصخصة، حتى تكون النتائج الناجحة بداية لمرحلة جديدة في برنامج الخصخصة ، وإجراء الخصخصة بشكل جزئي وفي احد مجالات الوزارة (يفضل الإنتاج) وبنسبة معينة وتحديد الأسلوب المناسب للخصخصة من خلال شريك استراتيجي أو نظام BOOT ، كخطوة أولى لمعرفة ايجابيات وسلبيات تطبيق الخصخصة وبالشكل الذي يعمل على تقليل اثر السلبيات .

الكلمات المفتاحية : الخصخصة، قطاع الكهرباء، إعادة هيكلة ، العراق .

الفصل الأول

الإطار العام ومنهجية الدراسة

الفصل الأول

الإطار العام ومنهجية الدراسة

أولاً : الإطار العام للدراسة

المقدمة:

تعتبر الخصخصة من المواضيع التي اعتمدتها وتبنتها العديد من الدول النامية التي عانت من الصعوبات الاقتصادية، وكذلك من الحلول المطروحة لمعالجة الخلل في الهياكل الاقتصادية وللارتقاء بالكفاءة والأداء والإنتاجية. وقد برزت أهمية الخصخصة عالمياً كسياسة اقتصادية ليست حصراً على أيديولوجية معينة أو نظام اقتصادي معين فهي تأتي لمعالجة حالات اقتصادية خاصة مثل ما حصل في بريطانيا عند خصخصة قطاع الكهرباء في ويلز، وفرنسا في تنفيذ مشروعات السكك الحديدية ومحطات الكهرباء والمياه باستخدام أسلوب BOT، أو كردة فعل لفشل النظام الاشتراكي كما في شرق ووسط أوروبا، أو تأتي ضمن برامج شاملة لمعالجة الأداء غير المرضي لاقتصاديات بعض الدول من حيث حجم مديونيتها وانخفاض الإنتاجية . والخصخصة عملية معقدة ولها آثاراً سياسية واقتصادية واجتماعية وقانونية مما يستلزم الأخذ بالاعتبار بهذه الآثار عند رسم إستراتيجية الخصخصة وتنفيذها .

ولقد حاولت وبدأت بعض الدول بتبني الخصخصة في مجالات عديدة كالماء والكهرباء والاتصالات وغيرها. ويعتبر قطاع الكهرباء من القطاعات التي تلعب دوراً بارزاً في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. إن الهدف الرئيسي لقطاع الكهرباء في كل دولة هو تأمين الطاقة الكهربائية بشكل دائم وموثوق وبكميات كافية وبأسعار مناسبة، وضمن الشروط البيئية المعتمدة.

وتعتبر الطاقة الكهربائية أساسية للحياة المعاصرة وللاقتصاد الوطني، لذلك فأن أي نقص أو خلل في تأديتها سينجم عنه انعكاسات سلبية حادة اجتماعية واقتصادية .

تختلف الدوافع والمبررات وراء تبني عملية الخصخصة في قطاع الطاقة الكهربائية واختيار طرق والأساليب للخصخصة من دولة إلى أخرى بالاعتماد على واقع وقدرات اقتصادها. وتعتبر عملية خصخصة الطاقة الكهربائية عملية متطورة تتغير تشريعاتها حسب البنية الاقتصادية والاجتماعية لكل دولة. ولعل من بين الجوانب التي تجعل الخصخصة مفيدة للحكومة يتعلق بتخفيض العبء الملقى على عاتق ميزانية الدولة، وتخفيض الوقت والكلفة لبناء وتشغيل المحطات.

ويلعب قطاع الكهرباء دوراً بارزاً في العراق كونه المحرك الأساسي للنهوض بالتنمية وإعادة الإعمار للبنى التحتية ، أما عن الدوافع الرئيسة التي تدعوا العراق إلى الاتجاه نحو خصخصة قطاع الطاقة الكهربائية أو التهيؤ للخصخصة يتعلق بتدني توليد الطاقة الكهربائية (Power Generation) بشكل كبير وقد يصل إلى ثلث الطاقة المطلوبة . حيث يقدر الطلب على الكهرباء في العراق حتى عام(٢٠١٠) إلى (٧٦٩٨٠) كيكاواط في الساعة ، أي (٢١,٣٨٣) كيكاواط (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب اسيا،١٩٩٩) ، بينما الإنتاج الحالي هو بحدود (٥,٥٠٠) كيكاواط . كما أن الحاجة إلى الكهرباء بتزايد مستمر مع استقرار الوضع الأمني والذي يشجع على إعادة الاعمار ودخول الاستثمارات الكبيرة وفي جميع المجالات . ويحتاج العراق لتأمين هذا القدر من الطاقة الكهربائية إلى تخصيصات مالية ضخمة تقارب عشرون مليار دولار، ووقت طويل لإنشاء المحطات وربطها إلى الشبكة الوطنية، وتوفر خبرات عالمية في التخطيط وإدارة المشاريع والتنفيذ وبما يلائم ظروف العراق .

هنالك اتجاهات جادة لدى الحكومة العراقية في خصخصة قطاع الكهرباء ، ويتطلب هذا التوجه وجود دراسات علمية وواقعية تتناول تحديد الجوانب الايجابية الواجب مراعاتها عند تبني

الخصخصة، والجوانب السلبية الواجب إزالتها أو التخفيف من وطأتها. وتكمن أهمية دراسة اتجاهات العاملين نحو الخصخصة لما للعاملين في قطاع الكهرباء في حال عدم التجاوب مع فكرة الخصخصة والتحول من القطاع العام الى الخاص من آثار سلبية ومقاومة للتغيير. ويرى العديد من الكتاب أهمية دراسة اتجاهات العاملين نحو الخصخصة بهدف كسب مواقفهم الايجابية (Fixler,1987) ، كما تأتي أهمية دراسة اتجاهات العاملين نحو الخصخصة من احتمال أن التغيير الجديد سيواجه مقاومة من العاملين نابعة من الخوف من احتمال استغناء المؤسسات عن خدماتهم أو عدم فهم الأهداف الجديدة للشركة أو الخوف من زيادة الرقابة على مستوى الأداء . ومن هذا المنطلق تأتي هذه الدراسة للتعرف على اتجاهات العاملين نحو خصخصة هذا القطاع الحيوي بغية تزويد متخذي القرار في العراق بمعلومات من المؤمل أن تساعد في دراسة وتحليل هذا التوجه بكل موضوعية وعلمية .

مشكلة الدراسة :

يعاني قطاع الكهرباء في العراق من وجود أزمة حقيقية وصعوبة تأمين احتياجات الطلب على الطاقة الكهربائية، والتي أثرت بشكل سلبي وواضح على النشاط الاقتصادي وتقديم الخدمات للمواطنين، فضلاً عن انعكاساتها النفسية والبيولوجية على المواطن. حيث يساهم انقطاع التيار الكهربائي لأوقات طويلة في تفاقم أزمة المحروقات وزيادة الطلب عليها، وبدوره يتسبب في ارتفاع أسعارها أولاً، وشحتها ثانياً، وزيادة المستورد منها ثالثاً، مما يحمل الدولة عبئاً مالياً إضافيا بسبب الدعم الكبير الذي تحظى به أسعار المحروقات . لذا تأتي هذه الدراسة محاولة للتعرف على اتجاهات العاملين في وزارة الكهرباء العراقية لتطبيق الخصخصة كأحد الحلول المطروحة لمعالجة

النقص الحاد بتوليد الطاقة الكهربائية، وأفضل الطرق لتأمين التخصيصات المالية لإنشاء محطات توليد الكهرباء . ويمكن التعبير عن مشكلة الدراسة من خلال التساؤل الرئيس التالي :

هل يرى العاملون في وزارة الكهرباء العراقية أن خصخصة الطاقة الكهربائية إحدى الحلول الناجعة لمعالجة أزمة الكهرباء الحالية في العراق ؟

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من أهمية موضوع الخصخصة باعتباره احد حلول معالجة وتنشيط الوضع الاقتصادي والارتقاء بمستوى الكفاءة والأداء والتقليل من الأعباء المالية الضخمة عن كاهل الحكومة، ويمكن التعبير عن أهمية الدراسة من خلال بيان الأهمية النظرية والعملية.

الأهمية النظرية :

تناولت العديد من الدراسات النظرية موضوع الخصخصة بصورة عامة وايجابياتها وسلبياتها وتأثيراتها على المواطنين من خلال مدى الارتقاء في تقديم الخدمة للمجتمع وخفض الأعباء المالية، ودور المؤسسات الدولية في دعم وتبني الخصخصة في الدول النامية كسياسة للإصلاح الاقتصادي وتسديد مديونياتها . وتبرز الأهمية النظرية للدراسة باعتبارها رافد إضافي إلى الدراسات الأكاديمية العربية القليلة في موضوع الخصخصة وخاصةً لقطاع الكهرباء الحيوي والهام.

الأهمية العملية :

تبرز الأهمية العملية للدراسة من خلال معرفة آراء العاملين في وزارة الكهرباء العراقية بشأن الخصخصة وآثارها الاقتصادية والاجتماعية وأهم المعوقات المتوقعة التي تواجه عملية تطبيق الخصخصة واختيار الأسلوب المناسب والمستثمر الأمثل لخصخصة الكهرباء في العراق . كما تكمن الأهمية العملية للدراسة في كونها تتناول أحد الحلول المطروحة في الساحة لمعالجة تداعيات

أزمة الطاقة الكهربائية وتزايد الطلب عليها في العراق، والتي تأتي في مقدمة سياسات الحكومة كون الطاقة الأساس لجميع الأنشطة والفعاليات للاعمار والبناء وتحسين الاقتصاد العراقي .

وكما تظهر أهمية الدراسة من معاناة المجتمع العراقي الطويلة من انقطاع التيار الكهرباء الذي يصل في بعض الأحيان الى أكثر من (١٢ساعة) يومياً ونقص التمويل الحكومي اللازم لتوفير ذلك، مما يخلق الوضع آفاقا واسعة للتوجه نحو خصخصة الطاقة الكهربائية . وأيضاً تظهر أهميتها من خلال طبيعة عمل الباحث كمهندس في وزارة الكهرباء العراقية وعمل في محطات توليد الطاقة الكهربائية وعايش المشاكل الفنية والإدارية والمالية ومدى تحمل الضغط من قبل العاملين لمحاولة استمرار وديمومة عمل المنظومة الكهربائية. وكما تظهر أهميتها العملية من خلال تقديم توصيات ومقترحات بناءاً على دراسة ميدانية لمتخذي القرار بغية أخذها في الاعتبار عن تبني عملية الخصخصة للطاقة الكهربائية.

أهداف الدراسة :

تسعى الدراسة الحالية إلى تحقيق الأهداف التالية :

- معرفة آراء العاملين في وزارة الكهرباء العراقية نحو تبني الحكومة للخصخصة لمعالجة أزمة الكهرباء الحالية.
- التعرف على أفضل أساليب الخصخصة للكهرباء كما يراها العاملون في المديريات التابعة لوزارة الكهرباء العراقية .
- التعرف على الآثار الاقتصادية والاجتماعية والإدارية والفنية لتطبيق الخصخصة حسب آراء العاملين في وزارة الكهرباء العراقية.
- التعرف على أهم المعوقات (الإدارية والقانونية والاجتماعية والاقتصادية) التي تواجه تبني الخصخصة للطاقة الكهربائية في العراق.

- تقديم توصيات ومقترحات بناءاً على نتائج الدراسة لمتخذي القرار بغية أخذها بعين الاعتبار عند البدء بالخصخصة.

أسئلة وفرضيات الدراسة:

أسئلة الدراسة :

تسعى الدراسة للإجابة على الأسئلة التالية:

السؤال الأول : ماهي اتجاهات العاملين في وزارة الكهرباء العراقية نحو خصخصة الطاقة الكهربائية كلياً أو جزئياً ؟

السؤال الثاني: ماهي اتجاهات العاملين في وزارة الكهرباء العراقية نحو الآثار الاقتصادية والاجتماعية والإدارية والفنية لخصخصة الطاقة الكهربائية في العراق؟

السؤال الثالث: ما هي أهم أساليب الخصخصة المناسبة للطاقة الكهربائية في العراق كما يراها العاملون في وزارة الكهرباء العراقية ؟

السؤال الرابع: ما هي أهم المعوقات (الإدارية والقانونية والاجتماعية والاقتصادية) التي تواجه تبني الخصخصة للطاقة الكهربائية في العراق كما يراها العاملون في وزارة الكهرباء العراقية ؟

السؤال الخامس: ماهي اتجاهات المبحوثين نحو اختيار المستثمر الأنسب لخصخصة الطاقة الكهربائية في العراق؟

السؤال المفتوح : هل خصخصة الطاقة الكهربائية الحل الأمثل لمعالجة أزمة الكهرباء في العراق كما يراها العاملون في وزارة الكهرباء العراقية ؟

الفرضيات:

الفرضية الأولى : لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى(α≤٠,٠٥) في اتجاهات العاملين في وزارة الكهرباء العراقية نحو الآثار الاقتصادية والاجتماعية والإدارية والفنية لخصخصة الطاقة الكهربائية في العراق تبعاً لمتغيراتهم الشخصية والوظيفية (الجنس، العمر، عدد سنوات الخدمة، المسمى الوظيفي، المؤهل العلمي، طبيعة العمل) .

الفرضية الثانية: لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى (α≤٠,٠٥) في اتجاهات العاملين في وزارة الكهرباء العراقية نحو أهم الأساليب المناسبة لخصخصة الطاقة الكهربائية في العراق تبعاً لمتغيراتهم الشخصية والوظيفية (الجنس، العمر، عدد سنوات الخدمة، المسمى الوظيفي، المؤهل العلمي، طبيعة العمل).

الفرضية الثالثة: لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى (α≤٠,٠٥) في اتجاهات العاملين في وزارة الكهرباء العراقية نحو أهم المعوقات (الإدارية والقانونية والاجتماعية والاقتصادية) التي تواجه تبني خصخصة الطاقة الكهربائية في العراق تبعاً لمتغيراتهم الشخصية والوظيفية (الجنس، العمر، عدد سنوات الخدمة، المسمى الوظيفي، المؤهل العلمي، طبيعة العمل).

الفرضية الرابعة: لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى (α≤٠,٠٥) في اتجاهات العاملين في وزارة الكهرباء العراقية نحو اختيار المستثمر الأنسب لخصخصة الطاقة الكهربائية في العراق تبعاً لمتغيراتهم الشخصية والوظيفية (الجنس، العمر، عدد سنوات الخدمة، المسمى الوظيفي، المؤهل العلمي، طبيعة العمل).

الفرضية الخامسة: لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq ٠,٠٥$) في اتجاهات العاملين في وزارة الكهرباء العراقية نحو الخصخصة للطاقة الكهربائية تبعاً للمديرية (انتاج ، نقل ، توزيع) .

ثانياً : منهجية الدراسة

اعتمد الباحث منهجية التحليل الإحصائي الوصفي من خلال إجراء الدراسة الميدانية على عينة من القيادات الإدارية العاملة في وزارة الكهرباء العراقية وباستخدام الحزمه الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) للإجابة على أسئلة الدراسة ومناقشة فرضياتها .

أساليب جمع البيانات:

اعتمدت الدراسة على نوعين رئيسين من مصادر البيانات:

أولاً: البيانات الثانوية وتمثلت بالكتب والدوريات والمقالات التي تناولت موضوع الخصخصة من حيث المفهوم، والأهداف، والنتائج، والمعوقات، والتجارب، وواقع الطاقة الكهربائية في العراق.

ثانياً: البيانات الأولية والتي تم جمعها من خلال الدراسة الميدانية وذلك بتوزيع استبانة على عينة الدراسة والتي تم تطويرها بعد مراجعة الأدبيات والدراسات الميدانية المتعلقة بموضوع الخصخصة .

مجتمع الدراسة وعينتها:

تكون مجتمع الدراسة من جميع العاملين في وزارة الكهرباء وقد تم اختيار عينة قصديه من الكوادر القيادية في مديريات الطاقة الكهربائية /الفرات الأوسط (الإنتاج والنقل والتوزيع) والتابعة

لوزارة الكهرباء العراقية ، والمتمثلة بالمناصب الوظيفية التالية (مدير عام ووكلاءه، ومدراء المحطات ووكلائهم، ومدير المالية ومدير الإدارة، ورؤساء الأقسام والشعب في مقر المديريات ومحطة كهرباء المسيب الحرارية ، وعدد من مهندسي وفنيي الصيانة والتشغيل في محطة كهرباء المسيب الحرارية) .

وتم توزيع الاستبانات على جميع أفراد مجتمع الدراسة والبالغ عددهم ٣٧٥ فرداً حسب إحصائيات المديرية ، بواقع (١٧٥) استبانة في مقر مديرية الإنتاج ومحطة كهرباء المسيب الحرارية و(١٠٠) استبانة في مقر مديرية النقل و(١٠٠) استبانة في مقر مديرية التوزيع ، وكما مبين في الجدول رقم (١) .

وقد تم اختيار الكوادر القيادية كأفراد مجتمع الدراسة وتعتبر عينة الدراسة هي المجتمع كاملا كونها تمثل الكوادر القيادية في وزارة الكهرباء بمختلف مديرياتها (الإنتاج والنقل والتوزيع) . وتم اختيار المبحوثين بصورة قصديه كونهم أكثر وعياً ودراية ومسئولية وممارسة في مديرياتهم وكونهم يحتلون مراكز لاتخاذ القرارات.

جدول رقم (١) توزيع الاستبانات حسب المديرية

مديريات الفرات الأوسط	الاستبانات الموزعة	الاستبانات المستردة	الاستبانات المستبعدة	الاستبانات الصالحة للتحليل الإحصائي
الإنتاج	١٧٥	١٥٩	١	١٥٨
النقل	١٠٠	٩٩	٨	٩١
التوزيع	١٠٠	٧١	١	٧٠
المجموع	٣٧٥	٣٢٩	١٠	٣١٩

أداة الدراسة :

اعتمد الباحث لتحقيق أهداف الدراسة على استبانة تم تطويرها لتغطي اتجاهات العاملين نحو الخصخصة والآثار المتوقعة من تطبيقها على الطاقة الكهربائية، والأسلوب الأمثل لنظم الخصخصة، ومعوقات التطبيق . وتكونت الاستبانة من المتغيرات الشخصية والوظيفية للمبحوثين، وفقرات حول اتجاهات المبحوثين لخصخصة الطاقة الكهربائية من حيث الآثار المتوقعة من الخصخصة(الإدارية والاقتصادية والاجتماعية والفنية) واهم المعوقات، وأهم الأساليب المناسبة للخصخصة، والمستثمر الأنسب لخصخصة الطاقة الكهربائية في العراق . كما تضمنت الاستبانة سؤالاً مفتوحاً لإفراد المجتمع لمعرفة إلى أي مدى يمكن اعتبار خصخصة الطاقة الكهربائية كحل أمثل لمعالجة أزمة الكهرباء في العراق ؟.

وقد اعتمد الباحث في تصميم الاستبانة على نماذج لاستبانات استهدفت مرافق مشابهة في بعض الدول العربية مثل دراسة (جكة ، ٢٠٠٥)، ودراسة (حمد ،١٩٩٩)، ودراسة (الحميضي، ٢٠٠٠) ، كذلك اعتمد الباحث في وضع بعض فقرات الاستبانة على الخبرة التي يمتلكها في محطات إنتاج الطاقة الكهربائية في العراق لتنسجم وتغطي الممارسة والواقع لهذا القطاع الهام .

صدق وثبات أداة الدراسة :

للتحقق من صدق استبانة الدراسة تم عرضها على ستة محكمين من السادة أعضاء الهيئة التدريسية في كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية في جامعة اليرموك للتأكد من الصدق الظاهري ، وتم الأخذ بآراء المحكمين حول فقرات الاستبانة وملاحظاتهم وتطويرها وصولاً إلى الصيغة النهائية المعتمدة كما موضح في الملحق رقم (١) . كما تم قياس درجة ثبات أداة الدراسة من خلال اختبار كرونباخ ألفا ، والجدول رقم (١) يبين قيم معامل الاتساق الداخلي ، حيث كانت قيمة معامل الاتساق الداخلي لاتجاه المبحوثين نحو الخصخصة (٠,٨٣) وللآثار ككل والمتوقعة لخصخصة الطاقة الكهربائية (٠,٩٠) ولأهم المعوقات المتوقعة للخصخصة (٠,٧٤) وللأساليب المناسبة للخصخصة (٠,٧٩) بينما كانت قيمة الاتساق الداخلي لاتجاه المبحوثين نحو المستثمر الأنسب للطاقة الكهربائية (٠,٩٥) ، واعتبرت هذه النسب مناسبة لغايات هذه الدراسة .

جدول رقم (٢) معامل الاتساق الداخلي كرونباخ ألفا

	البعد	الاتساق الداخلي
أولاً	اتجاه المبحوثين نحو خصخصة الطاقة الكهربائية	٠,٨٣
ثانياً	الآثار المتوقعة لخصخصة الطاقة الكهربائية	
آ	الآثار الاقتصادية	٠,٩١
ب	الآثار الاجتماعية	٠,٨٨
ج	الآثار الإدارية	٠,٩١
د	الآثار الفنية	٠,٩٣
	الآثار ككل	٠,٩٠
ثالثاً	معوقات خصخصة الطاقة الكهربائية	٠,٧٤
رابعاً	الأساليب المناسبة لخصخصة الطاقة الكهربائية	٠,٧٩
خامساً	اتجاه المبحوثين نحو المستثمر الأنسب للطاقة الكهربائية	٠,٩٥

اسلوب التحليل الإحصائي :

لقد تم معالجة البيانات التي تحتويها الاستبانة باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS واستخراج التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وكذلك إجراء اختبار (T) و(F) لمعرفة الفروقات الإحصائية في اتجاهات العاملين في وزارة الكهرباء العراقية للإجابة على أسئلة وفرضيات الدراسة ، وكذلك تم استخدام اختبار شيفية في حالة وجود فروقات إحصائية لمعرفة لصالح أي من الفئات المبحوثة كانت الفروق .

محددات الدراسة:

لم تخلِ هذه الدراسة كغيرها من الدراسات الميدانية من محددات واجهت الباحث ، وقد تمثلت بمايلي :

- اعتمدت هذه الدراسة على استبانة والتي قد تعكس اتجاهات وليس واقع وممارسة من قبل الإفراد المبحوثين والذي يميل بعضهم إلى الإجابة غير دقيقة والمجاملة خوفاً من تأثير نتائج الدراسة على استمرارهم بالوظيفة .
- الصعوبة في الحصول على بعض المعلومات الخاصة، وندرة توفر دراسات نظرية أو ميدانية في خصخصة الطاقة الكهربائية في العراق.
- اظهر بعض المبحوثين تخوفهم من الإجابة على الاستبانة كونها تبحث في موضوع حساس في مديرياتهم وقد تستخدم البيانات في غير صالحهم .

التعريفات الإجرائية:

الخصخصة : هي مجموعة متكاملة من الحزم الاقتصادية والسياسية والمالية والثقافية والاجتماعية تضمها سياسة رشيدة تهدف إلى إعادة بناء مرافق الإنتاج والخدمات في الدولة وتأهيلها لتحقيق أعلى معدلات النمو الممكنة، وتعمل على إزالة الجمود والاحتكار ومواكبة النظم الحديثة والتوجه إلى آليات السوق والاعتماد على منظومة المنافسة والياتها لتصحيح استخدام الموارد ومعالجة الاختلالات والارتقاء بالجودة وتحسين الاداء.

وزارة الكهرباء العراقية : تأسست وزارة الكهرباء في عام ٢٠٠٣ بعد أن كانت هيئة الكهرباء منذ عام ١٩٩٩ وقبل ذلك كان قطاع الكهرباء ضمن تشكيلات وزارة الصناعة والمعادن، والوزارة مسؤولة عن توليد ونقل وتوزيع الطاقة الكهربائية في العراق .

المديريات العامة للطاقة الكهربائية/الفرات الأوسط : وهي مديريات (الإنتاج والنقل والتوزيع) الطاقة الكهربائية والمرتبطة بوزارة الكهرباء العراقية، والتي تقوم بمهام الإنتاج ونقل الطاقة الكهربائية ، وتوزيع الطاقة الكهربائية ضمن منطقة الفرات الأوسط في محافظات (بابل- كربلاء- النجف- الديوانية) .

الكوادر القيادية : هم جميع العاملين في مديريات الطاقة الكهربائية للفرات الأوسط والممثلين بالمناصب الوظيفية (مدير عام ووكلاءه، ومدراء المحطات ووكلائهم، ومدير المالية ومدير الإدارة، ورؤساء الأقسام والشعب في مقر المديريات ومحطة المسيب الحرارية ، وعدد من مهندسي وفنيي الصيانة والتشغيل في محطة كهرباء المسيب الحرارية) .

آثار الخصخصة : ويقصد بها الآثار الاقتصادية والاجتماعية والإدارية والفنية التي تنتج عن تبني عملية الخصخصة لقطاع الطاقة الكهربائية .

معوقات الخصخصة : مجموعة العوامل التي تعيق تبني وتطبيق الخصخصة وتتمثل بالمعوقات الاقتصادية والقانونية والإدارية والفنية .

الفصل الثانـي

الإطار النظري والدراسات السابقة

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

أولاً: الإطار النظري

سياسات الإصلاح الاقتصادي والخصخصة:

قبل الدخول في توضيح مفهوم الخصخصة وتعريفاتها لابد من التأكيد بأنها جزء من سياسات الإصلاح الاقتصادي، والتي عرفتها الأمم المتحدة بأنها (هي عمليات متدرجة من اجل إحداث تغيرات جوهرية في أساليب تعبئة الموارد وإعادة توزيعها على النحو الذي يضمن متطلبات المجتمع على المدى القريب والبعيد، إي هي تغيير في السياسات الاقتصادية تبدأ بتطبيق سياسات التثبيت من اجل إيجاد الحلول والمعالجات للاختلالات قصيرة الأجل التي تعاني منها الدولة وتنتهي بسياسات التكييف الهيكلي من اجل معالجة الاختلالات العميقة في اقتصاد تلك الدولة (ابوعامرية، ٢٠٠٨).

وتشمل سياسات الإصلاح الاقتصادي على :

١. برامج التثبيت الاقتصادي: وهي سياسات قصيرة الأجل لاتتجاوز ثلاث سنوات يقوم صندوق النقد الدولي بصياغتها من اجل المساهمة في معالجة الاختلالات الطارئة في اقتصاديات الدول، مثل العجز في ميزان المدفوعات والعجز في الميزانية العامة.
٢. برامج التكييف الهيكلي: وهي السياسات التي يقدمها البنك الدولي والتي تهدف إلى تحقيق الاستقرار الكلي والشامل وعلى المدى الطويل عندما تكون هنالك اختلالات عميقة في الاقتصاد والتي لم تنفع معها سياسات التثبيت، مثل العجز المزمن في الموازنة العامة

ومعدلات التضخم العالية. بالإضافة إلى ذلك تقدم هذه السياسات الإصلاح المؤسسي وصولاً لتحقيق الكفاءة في استخدام الموارد وتشجيع الاستثمار الأجنبي لتحقيق معدلات نمو مستمرة.

٣. الخصخصة: وهي المرحلة الأخيرة من سياسات الإصلاح الاقتصادي والتي تلجأ إليها الدول لتحسين أوضاعها الاقتصادية وكذلك للحصول على إعادة الجدولة لمديونياتها من خلال الالتزام بتطبيق الخصخصة.

مفهوم الخصخصة :

إن مصطلح الخصخصة هو ترجمة للكلمة الانكليزية Privatization وتوجد مرادفان عديدة لمصطلح الخصخصة مثل (التخاصية، الخوصصة، التخصصية، الفردنة، الاهلنة). ويطلق مصطلح التخاصية في الأردن بموجب القانون رقم ٢٥ لسنة ٢٠٠٠، ولكن الأدبيات الاقتصادية العربية تفضل استخدام مصطلح الخصخصة والذي اقترحه مجمع اللغة العربية في جمهورية مصر العربية (الفاعوري وجولو ،١٩٩٨) .

عموماً يمكن القول بأن تطبيق الخصخصة يختلف باختلاف أهداف كل دولة ونظامها السياسي ومراحل نموها وتقدمها الاقتصادي ونضج قطاعها الخاص ، وعليه تأخذ شكلاً متكاملاً في معظم الأنشطة في الدول المتقدمة ، في حين إنها محدودة في دول أخرى (Philip et.al,1987) .

وبناءً عليه تعددت المفاهيم التي تحاول أن تحدد معنى الخصخصة وتدور بصورة عامة حول ثلاثة اتجاهات (ابو رية، ١٩٩٩) :

- الخصخصة تعني توسيع الملكية الخاصة من خلال منح القطاع الخاص دوراً متزايداً داخل الاقتصاد، ويلاحظ أتباع هذا المفهوم في العديد من الدول من خلال قيام الحكومة بتوسيع الملكية الخاصة في النشاط الاقتصادي وتجنب الخروج المباشر.
- الخصخصة تعني الوسيلة للتخلص من الوحدات الخاسرة من خلال تحويلها إلى القطاع الخاص لتحقيق إنتاجية وربحية أعلى وكانت بريطانيا واستراليا من الدول الرائدة في تطبيق هذا المفهوم.
- الخصخصة تعني التحول إلى اقتصاد السوق ومواكبة النظام العالمي الجديد، من خلال التحول من النموذج الاشتراكي إلى نموذج التحرر الاقتصادي واتبعت دول أوروبا الشرقية هذا المفهوم.

ولا ينحصر مفهوم الخصخصة بذلك، وإنما يتسع ليشمل مفاهيم أخرى من اجل تحقيق أهداف التنمية باعتبارها وسيلة وأداة هامة من أدوات الإصلاح الاقتصادي والتي برزت بعد تحول إستراتيجية التنمية من النموذج الشمولي إلى النموذج التحرري المبني على آلية السوق والتي تبناها وشجع عليها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي (العطية،١٩٩٧) .

والخصخصة بالمفهوم البسيط تعني زيادة دور القطاع الخاص بالقدر الذي يتناسب مع إمكانياته وموارده في عملية التطوير وجعله شريكا ُكاملاً في عملية التنمية الاقتصادية من خلال أهداف واضحة ومعروفه بدقة وأولويات يمكن أن تتخلى عنها الدولة دون أي تأثير على أنشطة القطاعات المختلفة ودورها الاقتصادي والاجتماعي. والخصخصة بمفهومها الواسع هي عملية منهجية منظمة مدعومة بإرادة سياسية ثابتة تهدف إلى إعادة بناء مرافق الإنتاج والخدمات في الدولة وتأهيلها لتحقيق اعلى معدلات النمو الممكنة وتوزيع مغانم التنمية ومغارمها بعدالة بين مختلف فئات

المجتمع وذلك من خلال إعادة تقسيم الأدوار بين القطاعين العام والخاص (الهيئة التنفيذية للتخاصية في الاردن، ٢٠٠٦) .

وقد بين (Chi,1998) الخصخصة بأنها أداة تستطيع بواسطتها الحكومة من توفير المال وتقديم خدمات أفضل . وعرفها (Rondinelli,1996) بأنها السياسات التي تشجع القطاع الخاص على المشاركة في الخدمة العامة وإنشاء البنية التحتية والتخفيف من حالة الاحتكار للمشاريع المملوكة من قبل الحكومة. وعرفها أيضا (Savas,1987) بأنها الاعتماد بدرجة اكبر على القطاع الخاص وبدرجة اقل على القطاع العام لتحقيق احتياجات المجتمع. كما عرفها (Seeder,1986) بأنها اتفاقية يقوم بموجبها القطاع الخاص بتقديم السلع والتسهيلات والخدمات التي يقدمها القطاع الحكومي عادةً. وعرفها (Morgan and England,1988) بأنها عملية انسحاب الحكومة من عمليات الإنتاج وتقديم الخدمات . وعرفها (عماري ،١٩٩٨) على أنها نقل ملكية بعض أو كل مؤسسات القطاع العام التي تقوم بإنتاج وبيع سلع أو خدمات للقطاع الخاص وتحويلها إلى شركات تدار على أسس تجارية. في حين أن تعريف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية يشير إلى أن الخصخصة جزء من عملية الإصلاحات الهيكلية في البنيان الاقتصادي وتتضمن إعادة تحديد دور الدولة والتخلي عن الأنشطة التي يمكن للقطاع الخاص القيام بها (ابو عامرية ، ٢٠٠٨) .

كذلك يعرف البنك الدولي الخصخصة بأنها عملية تقوم بها الحكومات من اجل تقليص دورها في تملك أو إدارة المؤسسات بهدف إشراك أو إيجاد دور اكبر للأفراد أو الشركات في تنمية اقتصاديات الوطنية (ابو عامرية، ٢٠٠٨) . ويعرف قانون التخاصية الأردني رقم (٢٥) لسنة ٢٠٠٠ الخصخصة بأنها اعتماد نهج اقتصادي يتمثل في تعزيز دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي ليشمل مشاريع القطاع العام التي تقتضي طبيعتها إدارتها على أسس تجارية (هيئة التنفيذية للتخاصية في الاردن ،٢٠٠٦) . وعرفها(العكيلي ،٢٠٠٦) بأنها تحويل ملكية مشاريع

الأعمال من الحكومة إلى الملكية الخاصة ، ويمكن إن يتضمن ذلك لامركزية الصناعة أو التحول عن تأميمها وقد يمتد إلى السماح للقطاع بتوفير خدمات كانت سابقا ذات صفة حكومية .

وفقاً لما تقدم يعرف الباحث الخصخصة بأنها مجموعة متكاملة من الحزم الاقتصادية والسياسية والمالية والثقافية والاجتماعية تضمها سياسة رشيدة تعمل على إزالة الجمود والاحتكار ومواكبة النظم الحديثة والتوجه إلى آليات السوق والاعتماد على منظومة المنافسة والياتها لتصحيح استخدام الموارد ومعالجة الاختلالات والارتقاء بالجودة وتحسين الأداء .

مبررات الخصخصة وأهدافها :

نظراً لتعدد مفاهيم الخصخصة ينبغي على الدولة أن تحدد المفهوم الذي ستتبعه ، وبالتالي الخطوات التنفيذية المؤدية إلى تنفيذ هذا المفهوم أو الهدف، حيث أن برنامج الإصلاح الاقتصادي السليم هو الذي يكون مفهوم الخصخصة فيه واضحاً. وهنالك العديد من الأسباب التي دفعت الدول إلى الخصخصة منها تغلغل البيروقراطية ، وكذلك المشاكل الناتجة عن شركات القطاع العام من التضخم والفساد الإداري (السعودي،١٩٩٢)

وهناك مجموعتان تسودان مسألة التخصيص عالمياً (التركستاني، ٢٠٠١) ، المجموعة الأولى تحركها أساسا رغبة الدول في التحول إلى اقتصاد السوق والتخلص من أعباء تمويل وإدارة المشروعات والمرافق العامة ذات الطابع الإنتاجي، والاقتصار على الأنشطة الإستراتيجية التي تحتاج إلى استثمارات ضخمة وعائدها بسيط ويحجم القطاع العام في الدخول في مثل تلك المشاريع، والتخصيص في هذه الحالة يعتبر توجهاً سياسياً . إما المجموعة الثانية فتحركها دوافع تحويلية ومالية واقتصادية بحتة رغبةً في تحقيق الكفاءة الاقتصادية وزيادة الربحية الاقتصادية عن

طريق الاستفادة من كفاءة القطاع الخاص، ويمكن للقطاع الخاص الدخول في إدارة مشاريع مثل الكهرباء والاسمنت والاتصالات والمواصلات .

ويمكن إجمال المبررات التي تدعو الحكومات إلى تبني سياسة الخصخصة (ابو عامرية، ٢٠٠٨) :

- التوجه نحو العولمة والانفتاح والتحرر الاقتصادي وإزالة الحواجز أمام السلع والخدمات.
- التدني المتواصل في أداء المشروعات العامة وتدهور أوضاعها ومستوى خدماتها.
- زيادة حجم العجز في الميزانية التي رافقتها ضغوط صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لتبني سياسة الخصخصة لتخفيض هذا العجز.
- تفاقم التحديات أمام الاقتصاديات، والمتمثلة في تحديات تكنولوجية وإدارية ومعلوماتية، وتحديات اجتماعية وتحديات الجودة والتقيد بالمواصفات والمقاييس العالمية، وتحديات التطور والتحديث والتحديات المالية في المديونية الخارجية، والحاجة إلى جلب العملات الأجنبية .

وتختلف أهداف الخصخصة من دولة إلى أخرى ، إلا انه يمكن إجمال الأهداف الرئيسية لمعظم الدول كما يلي (اسماعيل واخرون ،٢٠٠٠) :

- جذب الاستثمار الأجنبي
- توسيع في البنية التحتية
- تفرغ الحكومة إلى الأنشطة الأساسية
- تحسين كفاءة الاقتصاد بشكل عام
- تخفيف الأعباء التي تتحملها الميزانية العامة للدولة

- إقامة وتطوير الأسواق المالية المحلية
- الحصول على التكنولوجيا والمعارف الحديثة

الأنصار والمعارضون لمفهوم الخصخصة:

يرى المؤيدون للخصخصة أنها أفضل وسيلة لرفع الكفاءة الاقتصادية للشركة أو المنشاة عن طريق زيادة الإنتاجية وتعظيم الأرباح وبالتالي رفع كفاءة الاقتصاد بشكل عام. وفي نفس الوقت تؤدي الخصخصة إلى تخفيف العبء عن الحكومة من خلال تقليل النفقات على المؤسسات أو المرافق العامة التي تم خصخصتها . وبالتالي خفض عجز الموازنة العامة وتوجيه تلك الموارد إلى خدمة المجتمع ككل (الهيئة التنفيذية للتخاصية في الاردن ،٢٠٠٦) .

ويرى المؤيدون أيضا بأن الخصخصة تؤدي إلى الحصول على الخدمات والسلع بجودة اكبر وبسعر أقل وتنوع اكبر نتيجة زيادة المنافسة. كما تؤدي الخصخصة الى تقليل البيروقراطية الحكومية ، واجتذاب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية، وتعبئة المدخرات الوطنية، والتخلص من الفساد الإداري نتيجة إخضاع عملية التوظيف لدى القطاع الخاص لمعايير اقتصادية سليمة ترتبط بالتكلفة واقتصاديات التشغيل .

ويشير المعارضون للخصخصة إلى السلبيات من خلال أن مبدأ الخصخصة وفكرتها مقبولة إلا أن الأهم من ذلك كيف يمكن تطبيقها بما يضمن المصلحة العامة والخاصة معا ؟ قد يكون الهدف من الخصخصة هو النفوذ السياسي للمحيطين بالسلطة الحاكمة لإيجاد قاعدة اقتصادية تساعد على تقوية مراكزها بالحكم (العطية،١٩٩٧) .

فالحرية الاقتصادية والانفتاح الكامل على الاقتصاد العالمي والتوسع في الخصخصة يضع القطاع الخاص في الدول النامية في موقف حرج ووضع صعب لأنه غير مهيأ وغير قادر على تحمل جميع المسؤوليات في قيادة الاقتصاد الوطني وإدارته .

كما يرى المعارضون للخصخصة أنها وسيلة الدول الرأسمالية للسيطرة على اقتصاديات الدول النامية وثرواتها، ويعتبرها البعض الوجه الجديد للاستعمار الاقتصادي لدول العالم الثالث ونهب ثرواتها، ويرى آخرون أن طرحها ضمن برامج الإصلاح الهيكلي من قبل المؤسسات المالية الدولية كصندوق النقد والبنك الدوليين ماهو إلا ضمان لتبعية أغلبية شعوب العالم ودوله للدول الرأسمالية الغربية . فبرامج الإصلاح الهيكلي التي اعتمدت الآليات نفسها للإصلاح في جميع دول العالم المطبقة لهذه البرامج دون التفريق بينها في الظروف والواقع، يعطي دليلاً على الهدف من وراء هذه البرامج ، فما هي إلا إعادة توزيع الثروة لصالح البرجوازية المحلية والأجنبية ، حيث يتم بمقتضاها نزع ملكية الدولة ونقل أصولها الإنتاجية للقطاع الخاص بغض النظر عن هويته وجنسيته، وهذه البرامج لم تعمل إلا على زيادة مديونية الدول النامية (العكاليك ،٢٠٠٦) .

كما أن عملية خصخصة المشروعات المنتجة للقطاع العام المربحة منها تؤدي إلى حرمان ميزانية العامة للدولة من أن احد مصادر تمويلها. ويشير خبراء البنك الدولي إلى أن على الحكومات في البلدان النامية أن تتحمل الأعباء السلبية الناجمة عن عمليات الخصخصة التي تخوضها هذه الدول ،إضافة إلى ذلك يتعرض المجتمع لتكاليف اجتماعية تنجم عن عمليات الخصخصة إلا أنها تتضائل أمام التغير الذي يحدثه القطاع الخاص مثل زيادة فرص العمل وزيادة الإنتاج وتقليل أعباء الحكومة في المديونية (العطية، ١٩٩٨) .

تعتبر مشكلة تقليص العمالة التي تثيرها الخصخصة من أهم الاعتراضات التي يشكلها المنتقدون للخصخصة، حيث أن اغلب المشروعات المراد خصخصتها تعاني من تكدس العاملين فيها بمختلف فئاتهم ، وأما المعارضون السياسيون فيصفون الخصخصة بأنها الوسيلة التي تسيطر بها الشركات المتعدده الجنسية على اقتصاد الدولة، وبالتالي خروج القرار الاقتصادي ومن ثم السياسي من يد الحكومة، ليتخذ وفق مصالح هذه الشركات (العطية، ١٩٩٨) .

يرى الباحث إن مشكلة تقليص العمالة تعتبر إحدى المعوقات التي تقف أمام تطبيق الخصخصة، حيث أن جميع مؤسسات القطاع الحكومي تعاني من تكدس العمالة بأعداد تفوق الحاجة الفعلية وقد تصل إلى الضعف عن الحاجة الحقيقة. وعليه لابد من تطبيق إحدى الوصفات التي يرى بعضهم بأنها مناسبة لحل هذه المشكلة ، كما هو معمول ومطبق في تجربة سلطنة عمان ، من خلال فرض حصة سنوية من العمالة الوطنية على مشروعات القطاع الخاص (جكه، ٢٠٠٥) .

أساليب الخصخصة :

تعتبر عملية اختيار الطريقة المناسبة لمشاركة القطاع الخاص من أهم عناصر نجاح عملية الخصخصة. ومن أهم الاعتبارات التي يتم على أساسها اختيار الأسلوب المناسب من أساليب الخصخصة المتعددة تتعلق بمدى جدية الدولة في تطبيق سياسة الخصخصة، وهل الدولة ستطبق الخصخصة بطريقة المرحلة الواحدة أم التدريج، إضافة إلى المشكلات الاقتصادية التي تعاني منها الدولة، ودور المنظمات العالمية للتمويل والتنمية في فرضها لبرامج الإصلاح الاقتصادي، ومدى تأثير رجال الأعمال والقوى الليبرالية في المجتمع . ويمكن ملاحظه ثلاثة

استراتيجيات يمكن إتباعها لتحويل القطاع العام إلى القطاع الخاص، وهذه الاستراتيجيات هي (ماهر، ٢٠٠٣) :-

أولا: إنهاء ملكية الدولة

ثانياً: تفويض الدولة للقطاع الخاص القيام بالأنشطة التي تريد خصخصتها

ثالثاً: إحلال القطاع الخاص محل القطاع العام

وفيما يلي توضيحاً لكل من هذه الاستراتيجيات :

أولاً: إنهاء ملكية الدولة

تتبنى الدولة هذه الإستراتيجية كوسيلة لإنهاء ملكيتها للمشروعات العامة، وهذه الإستراتيجية تعبر عن نية واضحة وسريعة ومباشرة للدولة في تطبيق الخصخصة، وتتضمن هذه الإستراتيجية الطرق التالية (Savas ,1997) :

١. **البيع (Sale Out)** : يقوم هذا الاسلوب على بيع الدولة بعض المؤسسات العامة بالكامل أو بعض موجوداتها أو اجزائها للقطاع الخاص، ويتم اعتماد هذا الأسلوب في حالة وجود أسواق مالية قادرة على إيجاد التمويل لبيع هذه المؤسسات، او رغبة الدولة في الحصول على تكنولوجيا وإدارة أكفء بالإضافة إلى سعي الدولة لتطوير أسواقها المالية (خليفة ، ١٩٩٩). ويتخذ أسلوب البيع الأشكال التالية:

❖ البيع المباشر (Direct Sale) : وهي أكثر الطرق استخداماً في عمليات الخصخصة على المستوى الدولي، وما يميز هذه الطريقة بأنه لايوجد وسيط بين الدولة والمشتري ، ومن أشكال البيع المباشر.

❖ البيع عن طريق المزاد العلني (Auctions): ويتم البيع عن طريق نشر إعلان في الوسائل المختلفة من اجل دعوة اكبر عدد ممكن من الراغبين بالشراء وزيادة المنافسة

بينهم. وتمتاز هذه الطريقة بالشفافية، وإنها غير معقدة، وتمنح الدولة فرصه الحصول على إيراد أعلى (المومني، ٢٠٠٣) .

- ❖ البيع عن طريق طلب عروض العطاءات (Tender Sale): يتم بهذه الطريقة دعوة أو إعلان لمن يرغب بشراء المؤسسة أو الشركة تقديم عروض الشراء، وتتم المقارنة بين العروض واختيار أفضل العروض. ويتميز هذا الأسلوب بالشفافية واستدراج عروض من مستثمرين مؤهلين ولديهم القدرة والكفاءة (حبتور،١٩٩٧).
- ❖ البيع لمستثمر أجنبي (International Investor) : تقوم الدولة بالتعاقد مع بيوت الخبرة العالمية والتي بدورها تبحث عن الشريك الاستراتيجي ضمن المواصفات والشروط التي وضعتها الدولة ، ويفضل هذا الأسلوب عندما تكون المؤسسة أو الشركة بحاجه إلى إدخال تكنولوجيا متطورة وتحسين الأداء ، ومن مخاطر هذا الأسلوب سيطرة المستثمر الأجنبي على بعض الأنشطة الاقتصادية ذات الأهمية للدولة (دهال، ١٩٩٨) .
- ❖ بيع الأسهم في الأسواق المالية (Divestiture): تعد من أفضل الطرق لتوسيع قاعدة الملكية الخاصة من خلال طرح الأسهم للاكتتاب العام محلياً أو دولياً ، وفي حالة عدم استيعاب السوق المالية حجم الأسهم يمكن عندها أن تطرح في الأسواق العالمية ، ويجب أن يكون المشروع المراد طرح أسهمه في وضع مالي جيد ليحقق فوائد وأرباح (خضر ، ٢٠٠٣) .
- ❖ البيع للعمال أو الإدارة (Management Or Employer Buy-Out) : تلجأ الدولة إلى هذه الطريقة في خصخصة المؤسسات والشركات العامة عن طريق بيع ممتلكاتها أو الجزء الأكبر منها إلى إدارتها أو العاملين فيها، وتمثل هذه الطريقة

حافزا" لرفع الإنتاجية وتخفيض التكاليف، وتتخلص الدولة من وضع ضمانات حول مستقبل العمالة في الشركة، ويأخذ على هذا الأسلوب بأنه يستبعد المنافسة وقد يتم احتساب سعر أقل من القيمة الحقيقية له (احمد، ٢٠٠١) .

٢. **مقايضة الديون (Exchange Of Foreign Debt)**: طرحت الخصخصة كإحدى طرق التخفيف من المديونية، حيث أن برامج التصحيح الاقتصادي المشروطة من قبل مؤسسات التمويل (البنك الدولي وصندوق النقد الدولي)، تسعى إلى تخفيف من مديونية الدول النامية. لذا لجأت هذه الدول إلى خصخصة قطاعها العام والتفاوض مع الدائن ليتم مبادلة بأصول أو أسهم، ويتميز هذا الأسلوب بتوفير الوقت والجهد والأموال، وتخفيف المديونية الخارجية، وإمكانية استقدام مستثمرين جدد للأسواق المحلية، ويؤخذ على الأسلوب بأن المستثمر يصدر أرباحه الناتجة من الاستثمار إلى موطنه الأصلي مما يعود بالسلبية على مالية الدولة (Fares,1995) .

ثانياً: تفويض الدولة للقطاع الخاص القيام بالأنشطة التي تريد خصخصتها

في هذه الإستراتيجية يبقى دور الدولة مستمراً، والدولة تبقي على حقها في الإشراف والرقابة والمساءلة للقطاع الخاص، وتقوم الدولة بتوكيل القطاع الخاص لإنتاج السلع وتقديم الخدمات. ويتم تنفيذ هذه الإستراتيجية من خلال العقود والامتياز.

أ- **العقود** : يقوم هذا الاسلوب بتفويض الدولة القطاع الخاص تقديم الخدمة أو إنتاج سلعة من خلال التعاقد فيما بينهما، وأنواع العقود هي:

❖ **عقود الإدارة (Management Contract):** هو اتفاق تتعاقد مؤسسة عامة مع القطاع الخاص لإدارة هذه المؤسسة مقابل رسوم يحصل عليها لقاء هذه الخدمات (الفاعوري ، ٢٠٠٤) . وتستخدم هذه العقود في حالات تريد الدولة تنشيط شركات أو مؤسسات خاسرة، ولكن يؤخذ على هذه العقود بان المتعاقد لايتحمل أية خسائر، وكذلك ازدواجية الإدارة الخاصة والملكية العامة.

❖ **عقود التأجير (Leasing Public Enterprise):** وهي العقود التي تقوم الدولة من خلالها بتأجير المشروع العام إلى مستأجر من القطاع الخاص الذي يقوم بتشغيله مقابل دفعات سنوية للدولة بغض النظر عن الأرباح التي يحققها المستأجر، والذي يتحمل المخاطر التشغيلية ونفقات الصيانة والاستهلاك وضريبة الدخل، مما يدفع المستأجر إلى التشغيل الأمثل والأكفأ للمشروع لتجنب الخسارة .

ب- **اسلوب الامتياز (Franchise):** هو عقد من العقود الإدارية تعهد بمقتضاه الدولة إلى احد الأفراد أو الشركات بمهمة إنشاء أو تسيير مرفق عام على نفقته ومسؤوليته الخاصة لقاء مبالغ محددة من المنتفعين وتحت إشراف ورقابة الدولة ، ويكون العقد لمدة محددة (المومني ، ٢٠٠٣). ويتميز هذا الاسلوب بأن صاحب الامتياز هو المسؤول عن النفقات الرأسمالية والاستثمارية، ويخفف العبء عن الدولة ، ويؤخذ على هذا الأسلوب بأنه يعطي حق الاحتكار لحامل الامتياز، ويمارس نشاطه بعيد عن منافسة الغير، واسلوب منح الامتياز يعتبر من أهم أساليب الخصخصة في مشاريع توليد الطاقة الكهربائية .

ثالثاً : إحلال القطاع الخاص محل القطاع العام

تطبق إستراتيجية الإحلال بعد مباشرة الدولة بعملية الخصخصة بإتباع إحدى الاستراتيجيات (إنهاء الملكية أو التفويض)، والطرق التي يمكن تنفيذ الإحلال التدريجي في الخصخصة هي :-

- **تجاهل الخدمة** : تتعمد الدولة في هذه الطريقة ترك خدمة وتجاهلها في إحدى القطاعات الخدمية، مما يشجع القطاع الخاص على الاستثمار في القطاعات الخدمية، وبمرور الزمن يقل نصيب الدولة تدريجيا في هذا النشاط الاقتصادي، وينمو دور القطاع الخاص (ماهر ،٢٠٠٣) .
- **تخفيف القيود على القطاع الخاص:** يقوم هذا الاسلوب على إعادة تنظيم العلاقة بين الدولة والقطاع الخاص، بحيث لاتتدخل الدولة بشكل مباشر في النشاط الخدمي أو الصناعي أو التجاري أو الزراعي، وإنما تقوم بإلغاء القيود أو القوانين التي تمنع القطاع الخاص من الاستثمار في هذه الأنشطة الاقتصادية (ملحم ،١٩٩٧) .

طرائق مشاركة القطاع الخاص في مشاريع توليد الطاقة الكهربائية:

للخصخصة طرائق مختلفة، ولكل واحدة من الطرائق المعروفة مزايا وعيوب، ويمكن إجمال هذه الطرائق المعروفة والتي تمثل أساليب الخصخصة لقطاع الطاقة الكهربائية بالتالي(اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب اسيا ،١٩٩٩) :

١. بناء وتشغيل محطات توليد الطاقة الكهربائية جديدة وفق مشاريع منتجي الطاقة المستقلين
٢. إقامة محطات توليد تجارية

٣. خصخصة الأصول والممتلكات أو الموجودات المتوفرة في محطات التوليد الكهربائية القائمة من خلال البيع أو نقل الملكية

٤. عقود الإدارة أو تشغيل وصيانة محطات توليد الطاقة الكهربائية.

وللتعرف على أساليب الخصخصة لابد من معرفة مفهوم البناء والتشغيل والنقل (BOT)، والذي يمثل سابقا اسلوب منح الامتياز، ويضم في جوانبه العديد من الترتيبات التعاقدية إن مفهوم البناء والتشغيل والنقل وفق تعريف الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (الأنسيترال)، هو شكل من أشكال تمويل المشاريع تمنح بمقتضاه حكومة ما (لفترة من الزمن) أحد الاتحادات المالية الخاصة ويدعى شركة المشروع امتيازاً لصوغ مشروع معين ، وعندئذ تقوم شركة المشروع ببنائه وتشغيله وإدارته لعدد من السنوات وتسترد تكاليف البناء وتحقق أرباحا من تشغيل المشروع واستغلاله تجارياً، وفي نهاية مدة الامتياز تنتقل ملكية المشروع إلى الحكومة، ويتضمن هذا التعريف مجموعة من الترتيبات التعاقدية التي تندرج جميعها ضمن نظام (BOT) ، وكما مبين في الجدول رقم (٣) .

جدول رقم (٣)

أساليب الخصخصة

المصطلح المختصر	الترتيب التعاقدي	
	باللغه الانكليزية	باللغة العربية
BOT	Build,Operate Transfer	البناء والتشغيل والنقل
BOT	Build, Own &Transfer	البناء التملك والنقل
BOO	Build,Own&Operate	البناء والامتلاك والتشغيل
BOR	Build,Own&Renewal of concession	البناء والتشغيل وتجديد الامتياز
BOOT	Build, Own,Operate&Transfer	البناء والامتلاك والتشغيل ونقل
BLT	Build,Lease &Transfer	البناء والتأجير والنقل
BRT	Build,Rent &Transfer	البناء والتأجير والنقل
BT	Build &Transfer	البناء والنقل
BTO	Build,Transfer & Operate	البناء والنقل والتشغيل
DBFO	Design,Build,Finance &Operate	تصميم والبناء والتمويل وتشغيل
DCMF	Design,Costruct,Manage&Transfer	تصميم وتشيد وإدارة وتمويل
MOT	Modernize,Own/Operate&Transfer	تحديث وامتلاك /تشغيل ونقل
ROO	Rehabilitate,Own&Operate	تأهيل وامتلاك وتشغيل
ROT	Rehabilitate,Own&Transfer	تأهيل وامتلاك ونقل

المصدر: (الجلالي،٢٠٠٦)

أن نظام(BOT) يقدم حلاً لمشكلة تمويل مشروعات البنية الأساسية، وبموجبه تحصل الحكومة على مشروع جاهز دون أن تلجأ إلى الاقتراض أو إلى زيادة الإنفاق الحكومي وتحميل الموازنة مزيداً من الأعباء ويقدم هذا النظام أساسا يمكن للحكومات أن تستخدمه لتحقيق عملية خصخصة القطاع العام التي تشهدها أغلب الدول النامية في الوقت الحاضر، ولايمكن اعتبار نظام (BOT) نظاماً مبتكراً في كليته، حيث ترجع جذوره إلى ما يعرف بعقود الامتياز التي كانت منتشرة في أواخر القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين في فرنسا وغيرها من الدول، حيث استخدمت فرنسا هذه العقود لتنفيذ مشروعات السكك الحديدية ومحطات الكهرباء ومياه الشرب. وتعتبر قناة السويس من الأمثلة الشهيرة لعقود الامتياز.

ويحقق استخدام نظام (BOT) لتنفيذ مشروعات البنية الأساسية فوائد كبيرة للحكومة يمكن إجمالها في التالي(الجلالي،٢٠٠٦) :

- استخدام القطاع الخاص في تمويل المشروع يؤدي الى كسب مورد جديد للحكومة وبالتالي يؤدي إلى خفض الإنفاق الحكومي .
- يمكن هذا النظام الحكومة من تنفيذ المشروعات التي كانت تؤجلها حتى توفير التمويل اللازم .
- تحقيق الابتكار وتقليل الهدر وخفض تكاليف المشروع وزيادة كفاءة التشغيل .
- حصول الحكومة على مشروع جاهز ومتكامل في نهاية فترة الامتياز دون تحمل إي أعباء.
- يعطي تمويل المشروع من قبل هيئات التمويل الدولية للحكومة مؤشراً هاماً فيما يتعلق بالجدوى الاقتصادية للمشروع .
- يمكن استخدام هذا النظام نقل التكنولوجيا إلى بلد المشروع .

ومن طرق مشاركة القطاع الخاص في مشاريع توليد الطاقة الكهربائية :

أولا : مشاريع منتجي الطاقة المستقلين Independent power producer(IPPs)

وهي مشاريع لإنشاء محطات توليد كهربائية يقوم بتمويلها وامتلاكها القطاع الخاص ولهذه المشاريع نماذج متعددة حسب الاسلوب ، ومن أهمها النظم التالية (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب اسيا ،١٩٩٩) :

١. نظام البناء – التشغيل – نقل الملكية (Build-Operate-Transfer (BOT))

٢. نظام البناء – التملك – التشغيل – نقل الملكية (Build-Own-Operate-Transfer(BOOT))

٣. نظام البناء – التملك – التشغيل ((Build-Own-Operate (BOO)

٤. نظام البناء – التأجير – نقل الملكية ((Build-Lease-Transfer (BLT)

يمتاز النظام(الأول والثاني) بالخصائص التالية :

- تكون ملكية الشركات التي تقيم مثل هذه المشاريع محدودة بفترة زمنية تتراوح بين خمسة عشرة إلى عشرين سنة وبعدها تنقل الملكية الى مؤسسة الكهرباء الحكومية .
- إمكانية إبقاء بعض المسؤوليات بأيدي الحكومة مثل الوقود .
- تتقاسم المخاطر في هذه المشاريع مع الحكومة .

ويمتاز النظام (الثالث) بالخصائص التالية :

- تكون الملكية غير محددة بفترة زمنية .
- تكون معظم المسؤوليات بأيدي المشروع .
- تتحمل المشاريع المخاطر.

ويلاحظ أن النظام الرابع التجارب العلمية لهذا النوع قليلة جداً .

ويتحدد اختيار النظام الذي ينفذ على أساس مشاريع منتجي الطاقة المستقلين بعوامل متعددة من أهمها ، سياسة الدولة تجاه استمرار ملكية الكهرباء ، وما تفضله من جهات التمويل .

وتبنى مشاريع منتجي الطاقة المستقلين حاليا من خلال استدراج عروض للمنافسة وبإجراء مناقصات في إطار من الشفافية . كما أن الجهات الممولة لهذه المشاريع مثل البنك الدولي يفضل نظام (BOO) ، إي إبقاء ملكية المشروع للقطاع الخاص . وتفضل الدول التي ترغب بالمحافظة على ملكية قطاع الكهرباء نظام (BOOT) ، اي يتحول المشروع بعد فترة إلى مؤسسة الكهرباء .

ثانياً : محطات توليد الطاقة الكهربائية التجارية Merchant power plant

وهي المحطات التي يقيمها القطاع الخاص بهدف المنافسة ، من خلال البيع بالجملة ، اذ تبيع الطاقة المنتجة عن طريق تجمع للطاقة، وبذلك يكون لهذه المحطات اتفاقات شراء للطاقة طويلة الأمد وهي خطوة متقدمة في الخصخصة لقطاع الطاقة وبشكل كامل .

آفاق الطلب على الطاقة الكهربائية ودور القطاع الخاص :

يتوقف تقدير مساهمة القطاع الخاص في قطاع الطاقة الكهربائية على عوامل متعددة من أهمها معدلات زيادة الطلب على الكهرباء والاستثمارات المطلوبة لتأمين هذا الطلب ، والمتمثلة بإنشاء محطات توليد الكهرباء . يوضح الجدول رقم (٣) توقع الطلب على الكهرباء حتى عام ٢٠١٥ في دول الاسكوا . فمعدل الزيادة للفترة من (٢٠٠٠ الى ٢٠٠٥) يساوي ٥,٨% ، وفي الفترة من (٢٠٠٥ الى ٢٠١٠) يساوي ٥,١% ، وفي الفترة من (٢٠١٠ الى ٢٠١٥) يساوي ٤,٧% (بدوي ، ١٩٩٨) .

والجدول رقم (٤) يبين مقدار توقع الطلب على الكهرباء في العراق ، أما الإنتاج الفعلي لايغطي إلا جزء قليل من الطلب الفعلي ، والفرق الكبير الناتج يعود إلى عدم إضافة وحدات إنتاج الطاقة الكهربائية لتواكب الزيادة المتوقعة للطلب على الكهرباء بسبب حرب الخليج وما عقبها من فرض للحصار، والذي سبب في عدم تامين المواد الاحتياطية اللازمة لإدامة وديمومة عمل محطات توليد الطاقة الكهربائية ، وتقادم المحطات أدى إلى عدم تحقيق مقدار الطلب على الكهرباء .

جدول رقم (٤)

توقع الطلب على الكهرباء حتى عام ٢٠١٥ لدول الاسكوا(كيكاواط.ساعة)

الدولة	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠١٠	٢٠١٥
الأردن	٦٢٤٤	٧٥٦٩	٨٨٤٩	١٠١٥٩
الإمارات	٢١٨٩٥	٢٥٦٣٠	٢٩٧١٤	٣٤١١١
السعودية	١٣٥٦١٨	١٧٠٣٩٤	٢٠٧٦٨١	٢٤٨٠٤٥
سوريا	١٨٩٠١	٣٢٨٤٣	٤٤٣٦٦	٥٩٣٧٢
البحرين	٦٣٢٥	٦٦٨٨	٧٨٢٩	٩٠٧٥
العراق	٣٨٨١٢	٥٨٩٠٠	٧٦٩٨٠	٨٩٦٧٥
عمان	٦٤١٨	٧٧٧٠	٩٢٧٣	١٠٩٠٧
قطر	٦٩٤٠	٨٣٢٣	٩٥٥٥	١١٣٤٩
الكويت	٢٧٨٨٣	٣٥٥٨٦	٤٨٧٥٦	٥٣٨٣٠
لبنان	٨٤٥٣	١٠٢٨٤	١٢٥١٢	١٤٠٨٧
مصر	٦٢٣٥٩	٧٧٠٩٠	٩٤٨٠٠	١٢٣١٩٧
اليمن	٢٨٥١	٣٩٢٥	٥٤١٦	٧٤٨٥
المجموع (كيكاواط.ساعة)	٣٤٤٦٩٩	٤٤٧٠٣٤	٥٥٧٧٣٩	٦٧٣٣٠٧

المصدر: بدوي ، ١٩٩٨

وعليه ستكون الاستثمارات اللازمة لتأمين هذه التقديرات للطلب على الكهرباء في دول الاسكوا ، كما مبين بالجدول رقم (٥) ، حيث ان هذه التكاليف الاستثمارية لإنشاء محطات توليد الكهرباء محسوبة على أساس أن الكلفة الإجمالية (٠,٥ إلى ٠,٩) مليون دولار أمريكي لكل ميكاواط ، والتي يتم احتسابها طبقا لعوامل متعددة ، نوع المحطة والتقنية المستخدمة فيها وموقع تركيبها . حيث تم اعتماد تسعيرة عالمية لكلفة إنتاج الميكاواط وتبلغ في حدودها الدنيا (نصف مليون دولار) والحدود العليا (تسعمائة ألف دولار) للميكاواط الواحد . ويعود الفرق في التسعيرة الى الدول المجهزة للمعدات المنتجة للميكاواط ، حيث تمثل التسعيرة الدنيا شركات تصنيع الكهرباء في دول أوربا الشرقية وروسيا والتسعيرة العليا لشركة جنرال الكترك (GE) الأمريكية

جدول رقم (٥)

استثمارات اللازمة لتمويل محطات توليد الكهرباء في دول الاسكوا

الفترة	القدرة الكهربائية اللازمة (ميكاواط)	كلفة ميكاواط (مليون دولار)	
		الحد الأدنى	الحد الأعلى
		٠,٥	٠,٩
١٩٩٨ – ٢٠٠٥	٤٨٠٠٠	٢٤	٤٣,٢
٢٠٠٥ – ٢٠١٠	٣٧٠٠٠	١٨,٥	٣٣,٣
٢٠١٠ – ٢٠١٥	٤٦٠٠٠	٢٣	٤١,٣
١٩٩٨ – ٢٠١٥	١٣١٠٠٠	٦٥,٥	١١٧,٩

المصدر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب اسيا ESCWA .

كذلك توجد حاجة كبيرة للقدرة الكهربائية لتلبية زيادة الطلب على الكهرباء في العالم ، والتقديرات تشير إلى أن المعدل السنوي للزيادة يساوي ٣,١% وعليه تكون القدرة الكهربائية الجديدة المطلوبة ١٥٣٥ كيكاواط ، للفترة من (١٩٩٣ –٢٠١٠) وفق تقديرات الوكالة الدولية للطاقة ، مما يعني أن هنالك حاجة سنوية مقدارها بالمتوسط ١١٠ كيكاواط أو أكثر.

أما تقديرات شركة General Electric الأمريكية ، سيكون الطلب العالمي للكهرباء (١٧٥٠ كيكاواط) خلال الفترة من (١٩٩٥ –٢٠١٠) ، إي أن الحاجة السنوية هي (١١٧ كيكاواط)، بينما كانت تقديرات الشركة الاستشارية DRI/Mc Graw Hill ، أنها ستبلغ في المتوسط (١٢٥ كيكا واط) سنويا ، إي أن الحاجة السنوية العالمية لقدرة التوليد الكهربائية الواجب تركيبها تتراوح بين (١١٠ و ١٢٥ كيكاواط) خلال العقدين المقبلين (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب اسيا ، ١٩٩٩).

أنماط تمويل مشاريع توليد الطاقة الكهربائية:

١. المشروع الممول Project Financing Basis :

تنفذ معظم مشاريع الطاقة المخصخصة من قبل شركة المشروع(وهي شخصية ذات هدف محدد تتكون من مستثمر او أكثر من القطاع الخاص) او من قبل اتفاق شراكة مابين مؤسسات تابعة للدولة مع شركات القطاع الخاص ، والشريك القيادي في شركة المشروع ليس فقط الذي يوظف استثمارات هامة بل هو الذي يجهز نفسه لتحمل المخاطر في حالة فشل المشروع . وأنماط المشروع الممول هي أنماط نموذجية تمول بنسبة ٧٠ الى ٨٠ في المائة على شكل قروض وبنسبة ٢٠ الى ٣٠ في المائة تدفع كرأسمال ، ويدفع الدين وفوائده من السيولة الناتجة من بيع القدرة الكهربائية ، ولا يحق للمقرضين أو الجهات الأخرى التعرض للأموال الثابتة او المنقولة لأعضاء شركة المشروع (ESCWA, 1999) .

وتقدم أنماط المشروع الممول ميزات ومساوئ إلى مختلف المساهمين في المشروع على حد سواء .

- فبالنسبة لمنفذي المشروع ، يتيح المشاركة لعدة شركات في تمويل مشروع واحد، وبالتالي يحد من كشف المنفذين ماليا ويحد من مقدار الدين .
- وبالنسبة للمقرضين ، فإن هذه المشاريع تقدم معدل فائدة أعلى من اي مشاريع أخرى .
- وبالنسبة للحكومة المضيفة، تحسن من القدرة الكهربائية وتوفر الطلب المتزايد عليها دون أن تحمل نفسها تكاليف إنشاء مثل هذه المشاريع وإبعاد المسؤولية من زيادة تعريفة الكهرباء .

- وبالنسبة لمشتري الطاقة الكهربائية، سواء كان مؤسسة حكومية أو مؤسسة مستثمرة أو مستهلكا صناعيا، تحصل على نفس الميزات إلا أن المساوئ تكمن في أن كلفة وحدة القدرة الكهربائية تكون أعلى من التي ينتجها المشتري من محطته الخاصة.

٢. **المشروع ذو التمويل المشترك (Cooperate Financed Scheme):**

تفضل بعض الشركات تنفيذ المشاريع على أساس الاقتراض المشترك اعتماداً على ميزانيتها العامة. تتضمن هذه الشركات مؤسسات الطاقة من عدة بلدان، وتقوم هذه المؤسسات بتبديل حصتها من التمويل من الأسواق المالية أو البنوك التجارية. وتستفيد هذه الشركات من الشركاء كونهم قادرين على التمويل بسرعة اكبر وبسهولة أكثر .

الاسلوب المناسب لخصخصة قطاع الطاقة الكهربائية :

إن أكثر أساليب الخصخصة المعتمدة في الدول النامية والملائم لتكوين مؤسسي لقطاع الطاقة الكهربائية فيها، هو وفق نماذج منتجي الطاقة المستقلين نظام (BOOT) (البناء – التملك – التشغيل – نقل الملكية) حيث اعتمد هذا النظام في عدد من دول النامية في جنوب شرق اسيا وكذلك دول عربية مثل مصر وسلطنة عُمان . وعلية يرى الباحث من الضروري تسليط الضوء على هذا النظام (BOOT) ومعرفة أهم الإجراءات اللازمة والاتفاقيات الأساسية.

الإجراءات المتبعة في إنشاء محطات توليد الكهرباء وفق نظام (BOOT):

- وضع الإطار القانوني للسماح للقطاع الخاص بإنشاء مثل هذه المحطات
- طرح المواصفات المطلوبة وفق شروط واضحة ومحددة

- تحليل العروض واختيار أفضلها فنيا واقتصاديا
- إجراء المفاوضات مع أفضل العروض المقدمة، وتوقيع العقود وجميع الاتفاقيات اللازمة، وتحديد تاريخ التشغيل.

الاتفاقات الأساسية في إنشاء محطات توليد الكهرباء وفق نظام (BOOT):

وهي مجموعة من الاتفاقات التي تدعم بضمانات وتبرم بين شركة المشروع والحكومة المضيفة ، والجهة المستخدمة للطاقة ، ومتعهد تسليم المحطات للتشغيل ، ومغذي الوقود وناقليها ، ومشغلي المحطات وتتكون الاتفاقات الأساسية من (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب اسيا ،١٩٩٩) :

١- اتفاق التنفيذ Implementation Agreement :

يبرم هذا الاتفاق بين شركة المشروع والهيئات الحكومية ذات السلطة على تقديم الضمانات والتراخيص والموافقات الرسمية وكافة أشكال الدعم الضرورية لإنشاء هذه المشاريع ، ويتضمن هذا الاتفاق البنود التالية :-

- تحديد المشروع (الهدف، النمط، نوع التوليد، مخطط التوسع المستقبلي)
- وصف الهيكل و الصيغة التعاقدية
- الأحكام والمتطلبات الرئيسية التي تحكم تنفيذ المشروع
- تفاصيل إدارة وتشغيل المشروع ونقل الملكية
- تأمين الدعم والمساعدة اللازمة لتنفيذ المشروع

يختلف شكل ومضمون اتفاق التنفيذ كثيراً بين الدول نظراً لطبيعتها، كما لايوجد اتفاق تنفيذ نموذجي عالمي معتمد له إطار قانوني وتنظيمي واحد وموضوع بشكل جيد. وقد يحدد في الاتفاق

بعض الإعفاءات الضريبية والفوائد . ويجب أن يغطي الاتفاق الشروط التي تسمح لأي طرف من إنهاءه ، والعقوبات المترتبة عند فشل المشروع ، وإجراءات التحكيم لحل الخلاف .

٢-اتفاق شراء الطاقة Power Purchase Agreement :

اتفاق شراء الطاقة أو مايعرف باتفاق مبيعات الطاقة ويكون الاتفاق بين شركة المشروع ومشتري الطاقة وتحدد في الاتفاق الحقوق والمسؤوليات لكل طرف ، وتحدد كمية عائدات المشروع المتفق عليه. ويحدد اتفاق شراء الطاقة الملكية وحجم المشروع والمسؤولية مشتري الطاقة المنتجة طبقا للجداول الزمنية والشروط الفنية المحددة في الاتفاق ، والمتمثلة بتصميم المحطة لتتواءم مع الربط مع الشبكة الكهربائية ومسؤوليات التحكم والتشغيل وتصدير الطاقة ،ونوعية الوقود وتوفره ، بالإضافة إلى أسس احتساب التسعيرة .

٣-تركيبة التعريفة :

وتتضمن السعر الكلي ومكونات وحدة سعر الكهرباء التي تستلمها شركة المشروع على طول فترة الاتفاق. ومعظم الاتفاقات تعتمد على مبدأ التغيير في جزئي التعريفة، فالتكاليف الثابتة والمتغيرة للمحطة تغطى في ظل جزئي التعريفة (تعريفة القدرة وتعريفة الطاقة). تغطي تعريفة القدرة التكاليف الثابتة أو تكاليف رأس المال للمحطة وتعتمد على القدرة الموثوقة . وتحدد التعريفة عادةً بالدولار الأمريكي لكل(ك.و/شهر) ، وتشمل تعريفة القدرة تغطية تكاليف الضمان والتكاليف الثابتة لتشغيل وصيانة المحطة . وتغطي تعريفة الطاقة تكاليف الوقود وتكاليف التشغيل عند تشغيل المحطة .

٤- اتفاق حق الانتفاع بالأرض Land Agreement :

يبرم هذا الاتفاق بين شركة المشروع وصاحب الأرض (عادةً المؤسسة الحكومية) ، ويمنح بموجبة الشركة حق الانتفاع بالأرض طيلة مدة المشروع ، ويتضمن الاتفاق أيضا الرسوم السنوية لحق الانتفاع وشروط استغلال الأرض .

٥- اتفاق التغذية بالوقود Fuel Supply Agreement :

يبرم الاتفاق بين شركة المشروع ومجهزي الوقود ، وبموجب الاتفاق يلتزم المجهز بالأوقات والكميات والنوعية طبقاً لاحتياج المحطة للتشغيل ، والشروط الفنية للوقود وطرق قياسه . ويجب أن يكون الاتفاق مضمونا من الحكومة ضمن التزاماتها كجهة مجهزة للوقود ، ويتضمن الاتفاق الأسعار المعتمدة للوقود .

٦-اتفاق الضمان Insurance Agreement :

هو اتفاق يبرم بين شركة المشروع والبنك المركزي في الدولة ، عندما يكون المشتري المؤسسة الحكومية . يتضمن الاتفاق تعهد البنك بدفع المستحقات التي تلتزم بها المؤسسة لشركة المشروع (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب اسيا ،١٩٩٩) .

ثانياً: تجارب الخصخصة في بعض دول العالم

يعود تاريخ الخصخصة الى التجربة اليابانية الرائدة والناجحة في الثلث الأخير من القرن التاسع عشر، حين كانت الحكومة تقوم بإنشاء الصناعات المختلفة ثم تعرضها للبيع للأفراد أو الشركات ، بعد ان تبدأ هذه الصناعات الإنتاج وتحقيق الأرباح وتمثل هذه التجربة الناجحة التي

اشتهر بها (نظام ميجي) اللبنة الأولى في صرح الخصخصة في العالم، ويعود لها الفضل في تنمية وتوسيع القطاع الخاص ونجاح اقتصاديات السوق(العطية ،١٩٩٧) .

أما التجربة الثانية الناجحة للخصخصة فقد كانت في انكلترا وظهرت بشكل خاص في عقد الثمانينات ،حيث شهد اكبر عملية تحول من القطاع العام إلى الخاص وأكثرها نجاحا قادتها بكفاءة مارغريت تاتشر، من خلال تحويل شركتي الاتصالات والغاز (British gas ,British telecommunication) ، ولقد شجعت هذه الخطوة باقي الدول في العالم الى الإقدام بثقة نحو الخصخصة . لقد قدرت المشروعات التي تم خصخصتها منذ الثمانينات الى عام ١٩٩٢ بحوالي ٢٠٠٠مشروع في الدول النامية وبأكثر من ٦٨٠٠ مشروع على مستوى العالم (Kikeri.et.al,1992) .

وفي قطاع الطاقة الكهربائية في انكلترا وويلز تولى القطاع العام توفير الكهرباء للفترة الممتدة من ١٩٤٨ و ١٩٩٠ ، من خلال شركة واحدة (المجلس المركزي لتوليد الطاقة) تحتكر مهمة التوليد والنقل للكهرباء بينما تتولى اثنتا عشرة شركة أخرى مهمة التوزيع الإقليمي . وفي عام ١٩٩٠ تمت خصخصة المجلس المركزي لتوليد الكهرباء وفصل التوليد عن النقل ، وتضمنت التركيبة الجديدة ثلاث شركات للتوليد ، تم خصخصة شركتين منها وبيعت نسبة ٦٠% من الأسهم مباشرة . أما الشركة الثالثة وهي الشركة الكهرنووية فبقيت تخضع للقطاع العام . وتحول نقل الكهرباء الى ملكية مشتركة مع اثني عشرة شركة توزيع إقليمية ، ونتج عن ذلك هبوط النفقات الحقيقية لوحدة الطاقة إلى ٥٠% ، وانخفضت أسعار تجمع الطاقة الى ٢٠% (ESCWA,1999).

وتجارب الخصخصة في بعض الدول مثل المكسيك والأرجنتين واندونيسيا والهند وتشيلي ، كانت ناجحة ومميزة ، ففي التجربة الأرجنتينية كان الهدف الأساسي من خصخصة الطاقة الكهربائية هو تحقيق التسعير والمستوى الإنتاجي الكفوئين في المدى القريب ، ودرجة كافية لتلبية الطلب على المدى البعيد ، حيث كانت الإستراتيجية المعتمدة فصل قطاع الكهرباء الى توليد ونقل وتوزيع ، واعتبار التوليد نشاط تنافسي ، فقد قسم إلى ٢٥ وحدة عمل وبيعت الى القطاع الخاص بهدف خلق سوق فورية تنافسية . اما النقل فقد بقي حكراً للقطاع العام ، اما التوزيع فهنالك ٢٢ شركة توزيع أساسية تخضع معظمها إلى الإدارة المحلية ، ولا يسمح لأي منتج من السيطرة على أكثر من ١٠% من قدرات توليد المنظومة الكهربائية . لقد نجحت الخصخصة في الأرجنتين نجاحاً واضحاً ، وتحسن اداء المحطات وانخفض السعر بالجملة ، واستفاد المستهلك من تقليل قطع الكهرباء وزيادة الوثوقية (ESCWA,1999) .

وكذلك دخلت الدول العربية هذا المضمار وهنالك تجارب عديدة تم تطبيقها ودول أخرى على الطريق تستعد وتتهيئ للخصخصة ، وعملت الحكومة المصرية بهدف التخلص من الوحدات الخاسرة وتنفيذاً لوصفات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي الى خصخصة الكثير من قطاعات الاقتصاد المصري في شتى الميادين ، وفتحت الاستثمارات الأجنبية بعد ما قدمت التسهيلات المغرية لهذه الغاية (عجلان،١٩٩٥) . وتبنت تونس أكثر من اسلوب لخصخصة قطاعها العام من خلال بيع اصول الشركات العامة للقطاع الخاص ، وفتح المجال أمام المستثمرين والقطاع الخاص للمساهمة في رأسمال الشركات العامة ، وتأجير وسائل الإنتاج للقطاع الخاص ، والتخصيص عن طريق التصفية (الجبالي ، ١٩٩٥) .

بينما يعتبر العراق من البلدان التي تتهيئ لدخول اقتصاديات السوق بشكل جاد بعد تشكيل هيئة الخصخصة في تموز ٢٠٠٤ وإعادة تشكيلها مجدداً من قبل مجلس الوزراء، حيث أعطيت الهيئة صلاحيات واسعة منها قانون الاستثمار الجديد ووضع خطة عمل واضحة ومدروسة للإصلاح الاقتصادي وخصخصة شركات الدولة في جميع القطاعات ضمن إستراتيجية التنمية الوطنية نحو اقتصاد السوق وتعزيز دور القطاع الخاص (ابو عامرية، ٢٠٠٨) . وتهدف المادة الثانية من قانون الاستثمار العراقي رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦ إلى مايأتي :

١. تشجيع الاستثمارات ونقل التقنيات الحديثة للإسهام في عملية تنمية العراق وتطويره وتوسيع قاعدته الإنتاجية والخدمية وتنويعها .
٢. تشجيع القطاع الخاص العراقي والأجنبي للاستثمار في العراق من خلال توفير التسهيلات اللازمة لتأسيس المشاريع الاستثمارية وتعزيز القدرة التنافسية للمشاريع المشمولة بأحكام هذا القانون في الأسواق المحلية والأجنبية.
٣. تنمية الموارد البشرية حسب متطلبات السوق وتوفير فرص عمل للعراقيين .
٤. حماية حقوق وممتلكات المستثمرين .
٥. توسيع الصادرات وتعزيز ميزان المدفوعات والميزان التجاري للعراق .

ولقد تم اختيار ثلاث تجارب لدول عربية للتعرف على برامج وأساليب الخصخصة لقطاع الكهرباء فيها ولاستفادة من الايجابيات لتبيطق الخصخصة والإطلاع على المعوقات التي واجهتها وكيفية معالجها أو التقليل من وطأتها ، حيث تشابه البيئة العراقية لقطاع الكهرباء في كثير من الجوانب مع هذه الدول وعليه تم اختيارها عن باقي تجارب دول الأخرى .

أولاً : التجربة الأردنية

بدأ في مطلع التسعينات تنفيذ برنامج إعادة هيكلة قطاع الكهرباء الأردني ، ويرتكز البرنامج أساساً على تجزئة قطاع الكهرباء الى ثلاث نشاطات رئيسية :

١. توليد الطاقة الكهربائية

٢. شبكة النقل الوطنية وشبكات الربط ومركز التحكم الوطني

٣. توزيع الطاقة الكهربائية

وذلك بهدف خصخصة نشاطي التوليد والتوزيع وجذب رؤوس الأموال المحلية والخارجية للاستثمار في هذين النشاطين . وقد قامت الحكومة بتعديل قانون الكهرباء في عام ١٩٩٦ ، ليسمح القانون الجديد في الفصل بين مسؤولية إعداد السياسات ، ومسؤولية الرقابة والتنفيذ ، ومسؤولية الاستثمار والتشغيل ، كما سمح القانون بتحويل سلطة الكهرباء الأردنية الى شركة الكهرباء الوطنية وهي شركة مساهمة عامة مملوكة للحكومة وتعمل على اسس تجارية وتقوم بتوليد الكهرباء ونقله وتوزيعه الى كافة أنحاء الأردن .

وقامت الحكومة بإجراء تعديلات على قانون الكهرباء الأردني في عام ١٩٩٨، وتضمنت التعديلات فصل لشركة الكهرباء الوطنية الى ثلاث شركات على النحو التالي : (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا ، ١٩٩٩) .

- شركة توليد الكهرباء المركزية وتؤول إليها جميع منشآت التوليد التابعة لشركة الكهرباء الوطنية .
- شركة توزيع الكهرباء وتقوم بتوزيع الكهرباء في المناطق التابعة لشركة الكهرباء الوطنية .

- شركة الكهرباء الوطنية وتحتفظ بنشاط النقل والتحكم وتقوم بشراء الطاقة الكهربائية من شركات التوليد وتبيعها الى شركات التوزيع ، وكما عهد إليها مسؤولية الربط الكهربائي مع الدول المجاورة .

ولمزيد من التنسيق بين الشركات الثلاث تم تشكيل لجنة إشراف وتنسيق لهيكلة شركة الكهرباء الوطنية (اللجنة التوجيهية للتخاصية) برئاسة وزير الطاقة والثروة المعدنية وعضوية كل من نائب رئيس مجلس شركة كهرباء الوطنية وشركة توليد المركزية وشركة توزيع الكهرباء . وتقوم اللجنة بالمهام التالية (ESCWA,1999) :

١. وضع الأسس وإجراء الاتصالات واتخاذ القرارات
٢. تحديد سعر بيع الطاقة الكهربائية المتولدة الى شركة الكهرباء الوطنية
٣. تحديد قيمة السهم عن طرح الأسهم للتداول
٤. متابعة تنفيذ هذه الإجراءات وتوظيف المستشارين لهذه الغايات

ثانياً : التجربة العمانية

تعتبر سلطنة عُمان أول دولة خليجية تبدأ برنامجاً لخصخصة البنيى التحتية ، وذلك بالاعتماد على القطاع الخاص وتحسين نوعية الخدمات للمستهلكين ، وقد حدد المرسوم السلطاني رقم ٤٢ الصادر في حزيران عام ١٩٩٦ المبادئ الأساسية للاعتماد على القطاع الخاص ، بما في ذلك صناعة الكهرباء . ومن أهم العروض التي منحت الى القطاع الخاص عرض لتوليد ونقل

وتوزيع الطاقة الكهربائية في صلالة ، إضافة إلى إنشاء محطة لتوليد الكهرباء سعتها ٢٠٠ ميكاواط .

كما تنفرد سلطنة عمان بأنها أول من أقام محطة توليد للكهرباء مملوكة للقطاع الخاص ، وأنشئت محطة مدينة منح عام ١٩٩٤ وتقوم ببيع الكهرباء لشبكة توزيع الكهرباء الوطنية الحكومية بموجب اتفاق لشراء الكهرباء لمدة عشرون عام (مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ٢٠٠٠،) .

ان احد البنود الأساسية في التجربة العمانية لخصخصة الكهرباء هو تعزيز دور القطاع الخاص من خلال مشاركته في إنشاء وتشغيل وصيانة مشاريع الكهرباء والقيام بأعمال الطوارئ للشبكات القائمة وتحصيل قيمة استهلاك الكهرباء . ومشروع محطة منح لتوليد الكهرباء تم إنشائه وفق نظام BOOT (بناء ، تملك ، تشغيل ، نقل ملكية) بلغت كلفة المشروع ٢١٤ مليون دولار ، وتتكون المحطة من ثلاث توربينات غازية سعت كل منها ٣٠ ميكاواط ، وخمس محطات فرعية وخطوط نقل الكهرباء (١٣٢ كيلو فولت ،٣٣ كيلو فولت) وبطول ١٨٢ كيلومتر ، ومشروع محطة منح يشكل ٧% من إنتاج الكهرباء في سلطنة عُمان . إن شركة المشروع هي (الشركة المتحدة للطاقة) وهي شركة مساهمة تتكون من (اتحاد الشركات العمانية بنسبة ٢٢% وشركات غير عمانية بنسبة ٣٨% والمكتتبون في سوق مسقط للأوراق المالية بنسبة ٤٠% (ESCWA,1999) .

ثالثاً : التجربة المصرية

كان لقطاع الكهرباء نصيبه في برنامج الإصلاح الاقتصادي الشامل الذي بدأته الحكومة المصرية في عام ١٩٩١، حيث اتيح للقطاع الخاص دور في قطاع الكهرباء ، وذلك بالعمل على

محوريين رئيسيين ، احدهما القيام ببناء وتملك وتشغيل محطات توليد الكهرباء ، والثاني مساهمة القطاع الخاص في شركات الكهرباء . كانت هيئة كهرباء مصر وهي الهيئة الرئيسية قبل هيكلة قطاع الكهرباء والتي تتولى توليد ونقل الطاقة الكهربائية على خطوط (٢٢٠ و٦٦ كيلو فولت) ، وهيئة القطاع العام لتوزيع القوى الكهربائية والتي تشرف على توزيع وبيع الطاقة الكهربائية على خطوط (١١كيلوفولت و ٣٨٠ فولت و ٢٢٠فولت) في جميع انحاء مصر من خلال ثماني شركات توزيع هي (توزيع كهرباء مصر ، الاسكندرية ، القناة ،جنوب الدلتا، شمال الدلتا ، البحيرة والمناطق الشمالية والغربية ، شمال الصعيد ، جنوب الصعيد) . وصدر قانون ١٨ لعام ١٩٩٨ وتم بموجبه هيكلة قطاع الكهرباء ، بحيث أصبحت شركات الكهرباء سبع وهي (شركة كهرباء القاهرة ، شركة كهرباء الإسكندرية ، شركة كهرباء القناة ، شركة كهرباء الدلتا ، شركة كهرباء البحيرة ، شركة كهرباء مصر الوسطى ، شركة كهرباء مصرالعليا) وتم ضم محطات التوليد وشبكات نقل الجهد العالي والمتوسط والمنخفض وملحقاتها الى هذه الشركات. وأصبحت هيئة كهرباء مصر تضم بالإضافة إلى هذه الشركات شبكات الجهد الفائق (ESCWA,1999) .

ولاختيار الاستشاري الذي يتولى دراسة خصخصة شركات الكهرباء، بعد تقويم شركات الكهرباء، وتحديد السعر العادل للسهم ، وتقويم سوق المال ، واقتراح إستراتيجية الطرح ، وإعداد مستندات الاكتتاب ، وإعداد خطة التسويق وتنفيذها، اختير اتحاد الشركات (Merrill Consortium) لتقديم الخدمات الاستشارية لخصخصة شركات الكهرباء السبع . وقد تضمنت إستراتيجية قطاع الكهرباء في مصر إتاحة فرص الاستثمار أمام القطاع الخاص المصري والأجنبي والمشترك في بناء وتشغيل محطات التوليد وبيع الكهرباء المنتجة منها لهيئة كهرباء مصر وفق نظام BOOT (ESCWA,1999) .

واعتمدت هيئة كهرباء مصر ثلاث مراحل لاختيار المستثمرين من خلال مناقصات عالمية، والمراحل هي (اختيار القائمة المختصرة، طرح دفتر الشروط وتحليل العروض واختيار الأفضل، التفاوض وتوقيع الاتفاقيات) ، ومن أهم البيانات التي تضمنها دفتر الشروط :

١. مدة الالتزام (٢٠ عام) من تاريخ التشغيل للمحطة

٢. نوع وعدد وحجم وحدات التوليد

٣. معامل الحمل المضمون المتفق عليه

٤. أسعار الغاز الطبيعي والوقود البديل

٥. أسعار شراء القدرة والطاقة المنتجة من المحطة

٦. طريقة وشروط نقل المشروع الى هيئة كهرباء مصر بعد انتهاء مدة الالتزام

لقد كان عدد المشاريع التي تم تنفيذها وفق نظام BOOT لتوليد الطاقة الكهربائية في مصر خلال الفترة (١٩٩٨ – ٢٠١٠) أربعة عشرة محطة توليد وبسعة كلية (٩٣٥٠ ميكاواط) وبمعدل إضافة يتراوح (٦٥٠-١٣٠٠ ميكاواط) سنوياً (ESCWA,1999) .

ولقد كان قطاع الكهرباء في مصر من أوائل القطاعات التي خططت ونفذت برنامجا لتشجيع القطاع الخاص على المساهمة في تمويل وإنشاء وتشغيل محطات توليد الكهرباء. ويرجع نجاح التجربة المصرية في خصخصة قطاع الكهرباء الى عدة عوامل منها : الثقة في كفاءة قطاع الكهرباء في التعامل مع المشروع ، ومساندة الحكومة للمشروع ، ومنح المستثمرين العديد من المزايا والضمانات ، وتوزيع المخاطر المحتملة ، وضمان البنك المركزي لمدفوعات هيئة كهرباء مصر طبقا لاتفاقية شراء الطاقة .

ثالثاً : واقع صناعة الكهرباء في العراق

أولاً: نشأة وتطور الكهرباء في العراق

لقد مر تطور الكهرباء في العراق في الفترات التالية (www.moelc.gov.iq,2008)

دخلت الكهرباء إلى العراق عام ١٩١٧ إذ نصبت أول ماكنة كهرباء في بناية (خان دلة) وقد اقتصر توليد الطاقة الكهربائية على محركات ديزل قدرة واطئة بتوتر ٢٢٠ فولت تيار مستمر (DC). ولقد تم نصب محركات الديزل بعد ذلك في مناطق مختلفة من مدينة بغداد منها (منطقة السراي: لتنوير أبنية السراي والقشلة) ، و(شريعة المجيدية : لإنارة المستشفيات الموجودة في باب المعظم)، و(كرادة مريم: لإنارة المعسكرات كمعسكر الهنيدي، معسكر الرشيد لاحقاً)، وتمت في العام نفسه (١٩١٧) إنارة أول شارع في مدينة بغداد وهو شارع الرشيد .

وفي عام ١٩١٨ بوشر بتوزيع مقدار معين على الراغبين في تنوير مبانيهم ومساكنهم بازدياد الطلب إلى الطاقة الكهربائية. وقامت السلطات المختصة آنذاك بنصب (٣) وحدات بمحركات بخارية بتوتر (٣,٣ كيلو فولت) تيار متناوب (AC) في محطة القاطر خانه وكانت الأسلاك تمد تحت الأرض . وتم نصب معدات تحويل (Rotary_Convertor) في كل من العبخانة، مستشفى المجيدية ومنطقة العلوية لتغذية شبكة المستهلكين بالتيار المستمر(٤٤٠ فولت) أي استعمال خطوط التيار المتناوب (٣,٣ ك.ف) كخطوط نقل لشبكة بغداد، وبوشر بعد ذلك في إمرار الأسلاك إلى الجانب الغربي من بغداد (الكرخ) بواسطة قابلوات تحت الماء (بالقرب من جسر الشهداء) .

في عام ١٩٢٧ نصبت أعمدة لحمل الأسلاك الكهربائية لانارة شارع الجعيفر ومنطقة علاوي الحلة . اما في عام ١٩٢٨ منح الامتياز لشركة التنوير والقوة الكهربائية المحدودة لمدينة بغداد

لتجهيز بغداد بالطاقة الكهربائية . وفي عام ١٩٣١ بوشر بإنشاء محطة الصرافية بنصب محطتين بخاريتين سويسرية الصنع Brown-Boveri قدرة كل منها (٢,٥ ميكاواط) مع المرجلين الأول والثاني وتم افتتاح المحطة يوم الاثنين الأول من آيار عام ١٩٣٣.

وتم نصب وحدة ثالثة إنكليزية الصنع (Parson) في عام ١٩٣٧ بقدرة (٥ ميكاواط) مع المرجل الثالث، فالوحدة الرابعة سويسرية الصنع (Brown Boveri) قدرتها (٦٠ ميكاواط) ، ثم الوحدتين الخامسة والسادسة الإنكليزية الصنع (Parson) قدرة كل منها (١٢,٥ ميكاواط) مع المرجلين السادس والسابع خلال الأعوام ١٩٥٠-١٩٥٢ لتصل القدرة الكلية للمحطة عام ١٩٥٥ (٤١ ميكاواط) .

وفي عام ١٩٥٥ تم تأميم شركة التنوير والقوة الكهربائية المحدودة لمدينة بغداد وسميت في الأول من تشرين الأول محطة كهرباء بغداد وارتبطت بوزارة المواصلات والأشغال. وفي عام ١٩٥٨ تم تأسيس مصلحة الكهرباء الوطنية والتي تولت امتلاك وتشغيل كل من محطات توليد دبس، وجنوب بغداد ، وخطوط النقل والمحطات الفرعية لها المشيدة من قبل مجلس الاعمار .

اما في عام ١٩٦٤ تم دمج مصلحة كهرباء بغداد مع مصلحة الكهرباء الوطنية وإبدالها الى مديرية كهرباء منطقة بغداد على غرار المديريات الثلاث التي كانت ضمن تشكيلات المصلحة وفي عام ١٩٧٥ استحدثت المؤسسة العامة للكهرباء لتضم كافة تشكيلات الكهرباء .

وفي عام ١٩٨٧ ألغيت المؤسسة العامة للكهرباء وأصبحت المنشأة العامة لتوزيع كهرباء بغداد دائرة من دوائر وزارة الصناعة و المعادن، وعام ١٩٩٩ تم استحداث هيئة الكهرباء ، والتي تحولت

لتصبح عام ٢٠٠٣ بإسم وزارة الكهرباء المسئولة عن تولي ونقل وتوزيع الطاقة الكهربائية في العراق .

مهام وزارة الكهرباء العراقية :

الأهداف : تهدف الوزارة إلى بذل الجهود من خلال دوائر مقر الوزارة ومديرياتها العامة المرتبطة بها إلى تشغيل المنظومة الكهربائية بمراحلها الثلاث (الإنتاج و النقل والتوزيع) وإيصال التيار الكهربائي إلى كافة أصناف المستهلكين بدرجة وثوق جيدة فهي تسعى إلى :

- تطوير المنظومة الكهربائية لتغطية الطلب المتزايد على الطاقة الكهربائية
- تقديم أفضل الخدمات للمستهلكين بكافة أصنافهم (المنزلي ، التجاري ، الصناعي، الزراعي، الحكومي)
- تطوير الكوادر البشرية وتعبئتها دعما لمشاريع الوزارة
- ربط الشبكات الكهربائية مع الدول المجاورة والمشرق العربي والمساهمة في السوق العربية للطاقة الكهربائية
- التعاون مع المؤسسات الأخرى للنهوض بالجهود لبناء البرامج وتبادل المعلومات والخبرة
- زيادة كفاءة أداء المنظومة الكهربائية

أما المديريات التابعة لوزارة الكهرباء فهي مديريات (الإنتاج والنقل والتوزيع والمشاريع) وكما موضح في الهيكل التنظيمي لوزارة الكهرباء لعام ٢٠٠٨ في الملاحق ، ونظراً لان الدراسة الحالية تمت على مديريات العامة للفرات الأوسط ، لذا سيتم تقديم لمحه عنها وكمايلي:

المديرية العامة لإنتاج الطاقة الكهربائية / الفرات الأوسط

تشكلت المديرية العامة لإنتاج الطاقة الكهربائية / الفرات الأوسط بموجب الأمر الوزاري حمل الرقم ١٢٨ في ٢٠٠٣/١٠/١١ وهي تضم في جوانحها محطات المسيب الحرارية والمسيب الغازية والنجف الغازية والحلة الغازية، ومهامها ادامة عمل المحطات وسلامتها من خلال إجراء الصيانات المطلوبه وتوفير المواد التشغيلية والاحتياطية والتخصصية .

المديرية العامة لنقل الطاقة الكهربائية/الفرات الاوسط

إحدى المديريات العامة لنقل الطاقة الكهربائية المرتبطة بوزارة الكهرباء العراقية ،ومهامها نقل الطاقة الكهربائية من محطات التوليد إلى محطات التوزيع عن طريق شبكة من خطوط نقل الطاقة والمكونة من خطوط (١٣٢ كيلو فولت ، ٤٠٠ كيلو فولت)، ومن أهم مهامها :

آ- نقل الطاقة الكهربائية من محطات التوليد إلى محطات التوزيع عن طريق شبكة من خطوط نقل الطاقة والمكونة من :

- خطوط ١٣٢ ك.ف	عدد(٥١)	طول ١,٥٥٤,٤١٩ كم
- خطوط ٤٠٠ك.ف	عدد(٧)	طول ٥٢٣,٦ كم

يتم السيطرة على هذه الشبكة من الخطوط بواسطة محطات ثانوية موزعة على رقعة جغرافية تشمل محافظات الفرات الأوسط (كربلاء ، النجف، بابل، القادسية والأطراف الجنوبية من محافظة بغداد) .

ب- إن الكوادر الهندسية والفنية في هذه المديرية مسؤولة عن تشغيل وصيانة كافة معدات هذه المحطات والخطوط وكما يلي :

- إجراء كافة أعمال الصيانة اليومية الطارئة والمبرمجة .
- إعادة إنشاء الأبراج وترميم الأسلاك المتقطعة نتيجة لأعمال التخريب المتكررة و إصلاح وتبديل المعدات التي تتعرض لمثل هذا التخريب في المحطات الثانوية.
- تنصيب معدات جديدة وتبديل المعدات الكهربائية القديمة في المحطات الثانوية بأخرى مستوردة من خارج القطر .

المديرية العامة لتوزيع الطاقة الكهربائية/الفرات الأوسط

إحدى المديريات العامة لتوزيع الطاقة الكهربائية المرتبطة بوزارة الكهرباء العراقية ، ومهامها استلام الطاقة الكهربائية عن طريق شبكة من خطوط نقل الطاقة وتوزيعها في المحافظات (بابل ، كربلاء ، النجف ، الديوانية) من خلال محطات التوزيع ، وتضمن في جوانحها (مديرية التنفيذ ومديرية الفحص والتفتيش الهندسي ومديرية مبيعات الطاقة) وتقوم بتنفيذ المشاريع الكهربائية لمنطقة الفرات الأوسط .

ثانياً : بيانات إنتاج الطاقة الكهربائية في العراق

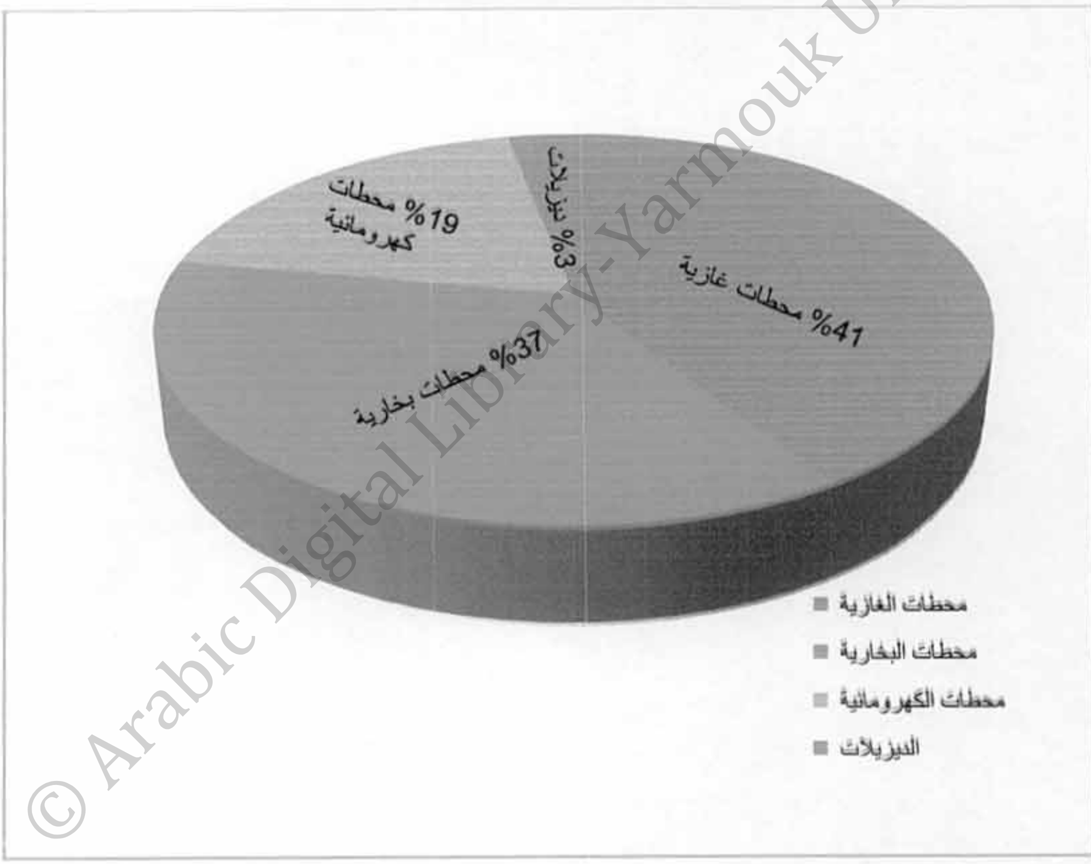
أ_بيانات الطاقة المركبة(Install Capacity) لنظم توليد الطاقة الكهربائية المختلفة (المحطات البخارية ، المحطات الغازية ، المحطات الكهرومائية) ، ثم أضيف نظام توليد رابع (الديزلات) لرفد وتعزيز المنظومة الكهربائية ، حيث بلغ مقدار الطاقة المركبة (١٣٤٣٥,٥ ميكاواط) لغاية عام ٢٠٠٨، وكما مبين بالجدول رقم (٤٥) في الملاحق .

والشكل رقم (١) يوضح نسب الطاقة المركبة لنظم التوليد المختلفة في العراق لغاية عام ٢٠٠٨ ، حيث يلاحظ ان نسبة المحطات الغازية ٤١% من الطاقة المركبة الكلية ويعود ذلك الى توجه الوزارة نحو إنشاء المحطات الغازية كونها اقل وقت تستغرقة عند الإنشاء وإمكانية إلحاقها

بالمحطات الموجودة أصلاً بالإضافة الى انه تم إنشاء آخر محطة كهرباء بخارية وهى المسيب عام 1987 . وكما يلاحظ دخول نظام توليد جديد للمنظومة الكهرباء العراقية عام 2007 وهى الديزيلات كحل سريع لرفد المنظومة بالطاقة .

شكل رقم (1)

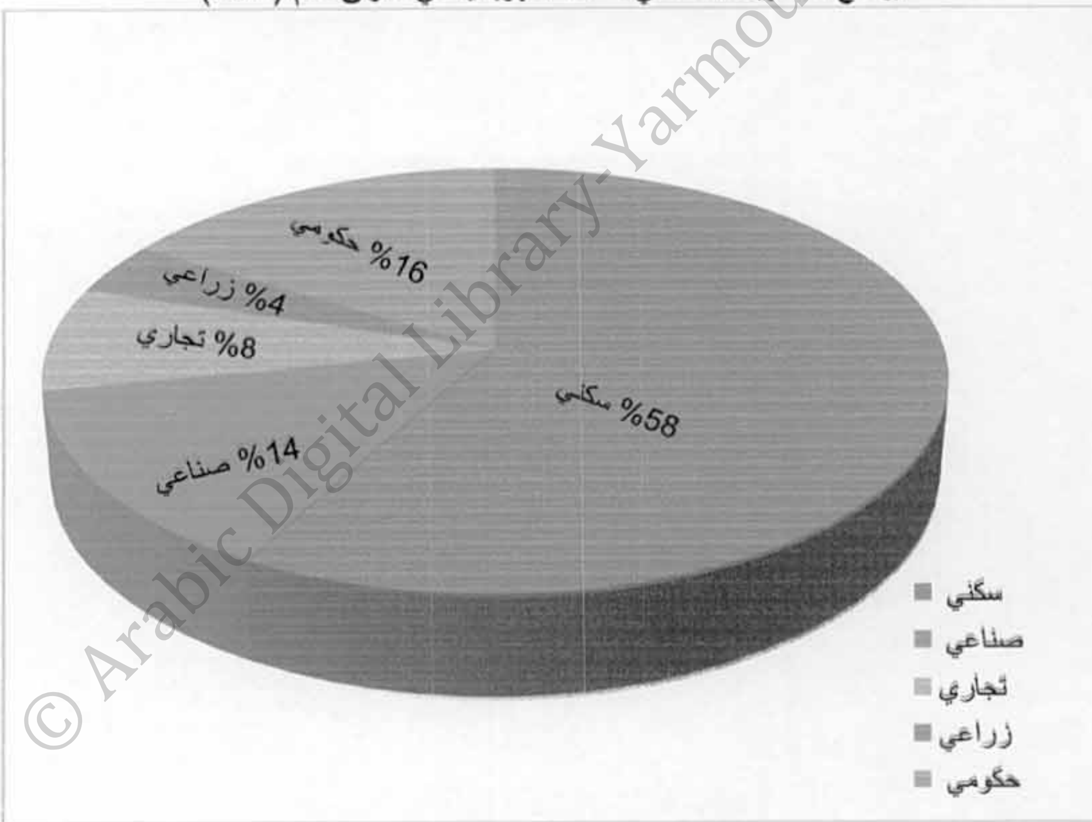
يوضح نظم توليد الطاقة الكهربائية فى العراق لغاية عام (2008)



إما الشكل رقم (2) يوضح نسب الاستهلاك القطاعي للكهرباء في العراق لعام 2008 ، حيث يلاحظ إن نسبة للاستهلاك الأكبر في صنف الاستهلاك السكني وبنسبة 58% من الاستهلاك الكلي وهذه النسبة تزايدت بعد عام 2003 نتيجة التوسع السكاني ودخول الأجهزة الكهربائية المختلفة وخاصة أجهزة التبريد والتدفئة وبشكل كبير .

شكل رقم (2)

يوضح الاستهلاك القطاعي للطاقة الكهربائية في العراق لعام (2008)



ب- بيانات إنتاج الكهرباء لنظم التوليد المختلفة في العراق للسنوات (2005- 2009)

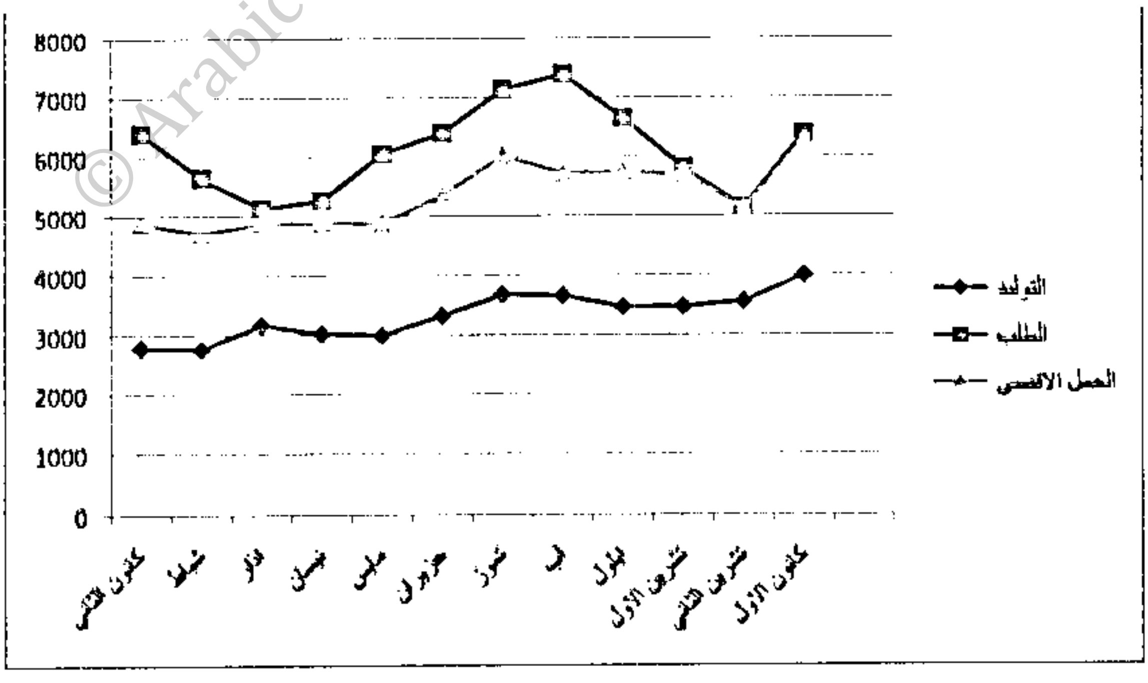
تصل السعة الكلية المركبة لتوليد الكهرباء بالعراق إلى أكثر من (13,5كيكاواط) ، والملاحظ من بيانات الإنتاج ان التوليد لم يتخطى (6 كيكاواط) ، كما مبين في جداول الإنتاج

الفعلي للطاقة الكهربائية للأعوام (2005 – 2009) في الجدول المرقمة (46) و(47) و(48) و(49) و(50) في الملاحق ، وشكل رقم (3) يوضح مقدار تدني الإنتاج الفعلي للطاقة الكهربائية والذي سبب النقص الحد في تجهيز الكهرباء للمستفيدين ، وبذلك زادت عدد ساعات الإطفاء . وأن عدم وصول التوليد الى الطاقة المركبة يعود الى تقادم المحطات حيث لم تتخطى نسبة إنتاجها (60%) من طاقتها التشغيلية ، ومشاكل الوقود ، وعدم استقرار المنظومة الكهربائية ، وعدم توفر الأدوات الاحتياطية الضرورية لإدامة المحطات وتحديث المنظومات . ومن خلال الشكل رقم (4) للإنتاج الفعلي والطلب الحقيقي على الكهرباء والحمل الاقصى لشهر آب لعام (2008) ، يلاحظ مدى الفرق بين الإنتاج ومقدار الطلب على الكهرباء والذي يصل الى النصف تقريباً ، فمثلاً يلاحظ ان الإنتاج الفعلي لشهر آب لعام 2008 كان (3658 كيكاواط في الساعة) بينما كان مقدار الطلب على الكهرباء لنفس الشهر (7383 كيكاواط في الساعة) .

شكل رقم (3)

الإنتاج والحمل الأقصى والطلب على الكهرباء بوحدات (كيكاواط .ساعة)

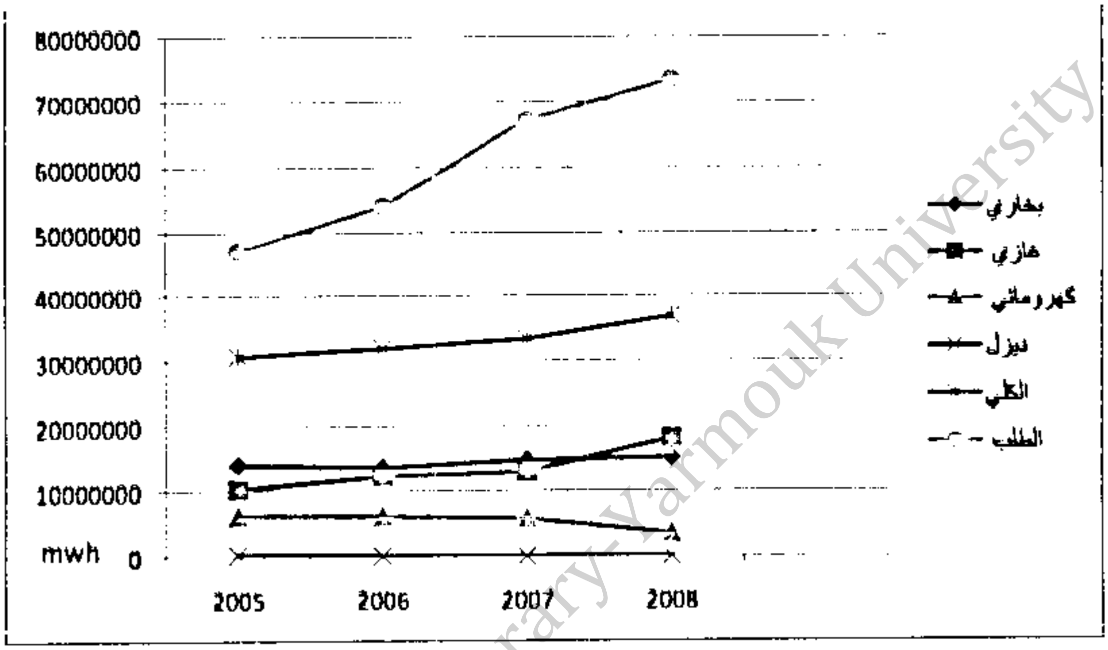
لشهر آب من عام (2008)



شكل رقم (4)

يوضح نظم إنتاج الطاقة الكهربائية المتحققة والطلب على الكهرباء في العراق (كيكاواط . ساعة)

للسنوات (2005 - 2008)



ج_تعريفة الطاقة الكهربائية

تعتبر تعريفة وحدة الطاقة الكهربائية حسب صنف الاستهلاك في العراق من اقل التعريفات في العالم حيث تبلغ (10 دينار عراقي) عن الكيلوواط في الساعة ، ولا تراعي صنف الاستهلاك في التعريفة ، والجدول التالي يوضح تسعيرة الكهرباء في العراق (دائرة الانتاج في مقر وزارة الكهرباء العراقية ، 2008) .

جدول رقم (٦)

تعريفة الطاقة الكهربائية حسب صنف الاستهلاك في العراق

السعر بالدينار	صنف الاستهلاك (ك.و.س)		
	المنزلي	التجاري	ا لحكومي
١٠	١-١٠٠٠	١-١٠٠٠	١-١٠٠٠
٢٠	١٠٠١-٢٠٠٠	١٠٠١-٢٠٠٠	١٠٠١-٢٠٠٠
٣٠	٢٠٠١-٤٠٠٠	٢٠٠١-٤٠٠٠	٢٠٠١-٤٠٠٠
٥٠	٤٠٠٠- فأكثر	٤٠٠٠- فأكثر	٤٠٠٠- فأكثر
	الصناعي	الزراعي	
١٠	١-١٠٠٠	١-١٠٠٠	
٢٠	١٠٠١-٢٠٠٠	١٠٠١-٢٠٠٠	
٣٠	٢٠٠١-٤٠٠٠	٢٠٠١-٤٠٠٠	
٥٠	٤٠٠٠- فأكثر	٤٠٠٠ - فأكثر	

١ دولار امريكي = ١١١٧ دينار عراقي

رابعاً : الدراسات السابقة

الدراسات العربية:

قام (Alquaryoty, 1990) بإجراء دراسة بعنوان(The Possibility Of Privatization إمكانية الخصخصة)، تناولت الخصخصة كوسيلة رئيسية لإصلاح مؤسسات القطاع العام، والأبعاد المختلفة التي يمكن إتباعها لتطبيق الخصخصة، وتقييمها وفق أسس الكفاية والفاعلية من خلال ذكر المزايا والمحاذير، والاعتبارات الإدارية عن تطبيق الخصخصة. وأوصت الدراسة بعدم النظر إلى الخصخصة كحل سحري للمشاكل الاقتصادية والإدارية التي تعاني منها كثير من الدول ، والنظر بواقعية للخصخصة كجزء من جملة الإصلاحات الإدارية الشاملة والتي يمكن اتخاذها لأسباب مبررة على أساس الكفاية الإدارية والاقتصادية .

وأجرى (الحواجزة، ١٩٩٨) دراسة بعنوان (التخاصية: الأهداف والمعوقات دراسة تطبيقية في المؤسسات الأردنية) ، هدفت الى إظهار الأهداف والمعوقات التي تواجهها الخصخصة إثناء مراحل التطبيق. و شملت الدراسة مؤسسات متمثلة في الملكية الأردنية و شركة الاتصالات الأردنية و مؤسسة النقل العام و شركة الاستثمار الأردنية وشركة الكهرباء الأردنية. وتألفت العينة من المديرين من الفئة العليا وعددهم ٨٠ فرداً. وبينت الدراسة الى ان هنالك ميلاً قويا في ثلاثة من الأهداف الإدارية والاقتصادية والمالية، أما الأهداف الاجتماعية فأظهرت ميلاً ضعيفاً نحو تحقيقها من تطبيق التخاصية. وأظهرت الدراسة أن هنالك مجموعة من المعوقات تواجه التخاصية في الأردن منها معوقات إدارية واقتصادية ومالية واجتماعية وقانونية. وأوصت الدراسة الى منح الاستقلال المالي والإداري وضرورة توفير مناخ ملائم للاستثمار وضرورة اختيار الاسلوب المناسب

للتخاصية في كل مؤسسة بما ينسجم مع حجمها وظروفها التشغيلية وتفادي المغالاة في الرقابة الحكومية .

وقام (النابلسي، ١٩٩٩) بإجراء دراسة بعنوان (التخاصية الأردنية بين النجاح والتعثر) وهدفت الدراسة الى تقييم تجربة الأردن في الخصخصة بشكل عام من حيث نجاحها أو فشلها وتحقيقها لأهدافها بشكل كامل أم منقوص. وتوصلت الدراسة ان الخصخصة حققت أهدافها في محورين أساسيين هما تخفيف الأعباء المالية الحكومية ورفع كفاءة الاقتصاد الوطني سواء بالاستغلال الأمثل للموارد أو برفع درجة تنافسية الاقتصاد والحصول على التكنولوجيا والمهارات الحديثة. وأشارت الدراسة الى الانتقادات الموجهة لعملية التخاصية الأردنية ولخصتها في عدم تحديد الأهداف العملية للتخاصية، وعدم تحديد موقف واضح بخصوص الشراكة الإستراتيجية للمؤسسات المخصخصة، وعدم الوضوح في طريقة استعمال عوائد التخاصية، والآثار الاجتماعية السلبية للتخاصية متمثلة بالبطالة والأسعار، والنقص في شفافية عملية التخاصية .

وقام (حمد، ١٩٩٩) بإجراء دراسة ميدانية بعنوان (خصخصة شركات الكهرباء الأردنية) للتعرف على اتجاهات مدراء الإدارات في شركات الكهرباء الأردنية نحو خصخصة شركاتهم، والتعرف على المعوقات التي واجهت او من المتوقع ان تواجه عملية الخصخصة، والايجابيات والسلبيات لعملية خصخصة هذه الشركات. وتكون مجتمع الدراسة من العاملين في الوظائف الإدارية والفنية، وتم توزيع الاستبانة الدراسة على المبحوثين وعددهم (١٩١). وتم استرجاع (١٦٥) استبانة وبنسبة وصلت الى (٨٤,٤%). وتوصلت الدراسة الى ان هنالك معوقات إدارية لخصخصة شركات الكهرباء الأردنية تمثلت بتطبيق نظام الخدمة المدنية على موظفيها، والبيروقراطية في العمل، والتكتم على المعلومات، وكذلك وجود معوقات اقتصادية والمتمثلة في عدم وجود استقلال

مالي وانخفاض فعالية نظام التسعير وتدني الكفاءة الإنتاجية. وتوصلت الدراسة أيضاً الى وجود درجة عالية من الموافقة لدى عينة الدراسة على أساليب الخصخصة التي تحفظ لهم حقوقهم وتجعلهم مالكين حقيقيين لأسهم الشركة، وبدرجة متوسطة من الموافقة عن أساليب الخصخصة التي تسمح بوجود شريك استراتيجي اجنبي، وبدرجة متدنية من الموافقة لبيع الشركات في المزاد العلني. كما تبين هنالك درجة عالية من التحفظ لدى العينة من سيطرة المستثمر الأجنبي على الاقتصاد الوطني، وعدم الشعور بالاستقرار الوظيفي لديهم. وأوصت الدراسة بضرورة ايجاد الحلول الجذرية للمعوقات الإدارية من خلال تكثيف الجهود في مجال التشريع وسن القوانين المتعلقة بالخصخصة، والعمل على تدريب كفاءات إدارية وفنية على الإجراءات المطلوبة لإتمام عملية الخصخصة، وضرورة منح الشركات استقلال مالي وأداري، واتخاذ اجراءات لتوسيع قاعدة تملك اسهم شركات الكهرباء من قبل العاملين، والسماح بوجود الشريك الاستراتيجي للاستفادة من رؤوس الأموال الأجنبية بشرط ان تمتلك الحكومة السهم الذهبي لتوفير الحماية للعاملين والمستهلكين المستفيدين من الخدمات.

وقامت (الهيئة التنفيذية للتخاصية في الاردن ،٢٠٠١) بإجراء دراسة بعنوان (أداء شركة ليما بعد عقد الإدارة لمياه ومجاري منطقة عمان الكبرى)، وهدفت الدراسة الى تسجيل التغيرات التي طرأت على أداء مرفق المياه في عمان الكبرى منذ توقيع عقد الإدارة عام ١٩٩٩ ولغاية ٢٠٠١ . واعتمدت الدراسة على المعلومات التي جمعها من مقابلة المدير التنفيذي للشركة لثلاثة محاور وهي النشاطات الرئيسية والاداء المالي والموارد البشرية. وقد توصلت الدراسة في محور النشاطات الرئيسية الى زيادة في دخل خزينة الدولة بعد عقد الإدارة وازداد عدد المشتركين الذين يسددون فواتيرهم خوفاً من قطع الخدمة عنهم، وتحسين نوعية الخدمة ومعدل الانتشار فقد زادت سرعة الرد على الشكاوي وحلها، وأصبح توزيع المياه أكثر عدالة وزيادة كميات المياه المتوفرة بسبب الصيانة

المكثفة. وفي محور الاداء المالي فقد زادت الإيرادات بنسبة ٢٦,٢% اما الخسائر السنوية فقد انخفضت من ٢,٩ الى ٠,٩% ، اما في محور الموارد البشرية فقد احتفظت الشركة بنسبة ٥٧% من العاملين وقد تم تعيين ١٥١ موظفاً جديداً وزادت من ساعات التدريب .

وقام (التركستاني،٢٠٠١) بإجراء دراسة بعنوان (الخصخصة وثقافة العاملين :دراسة تطبيقية على شركة الاتصالات السعودية)، بهدف التعرف على أهمية العوامل التي تشجع على قبول العاملين فكرة الخصخصة بالإضافة الى مستوى الخدمة التي تقدمها الشركة للعملاء. وتكون مجتمع الدراسة من ٣٠٠ عامل في الشركة و٢٠٠ شخص من العملاء. وجدت الدراسة ان هنالك اتجاه ايجابياً من العاملين للتحول من القطاع العام الى القطاع الخاص رغم حداثة التجربة، وان التخصيص يساعد في تحسين مستوى الخدمة من وجهة العملاء والمستفيدين. وأوصت الدراسة الى التعجيل في تطبيق الخصخصة لوجود اتجاه ايجابي لدى العاملين نحو الخصخصة، ومراعاة الجوانب الثقافية عند القيام بتخصيص المشاريع الحكومية، وان مقاومة التغيير لدى العاملين أمراً ليس بالضرورة ان يكون وارداً بالشكل الذي يصوره بعض الباحثين .

وقامت (الريضي، ٢٠٠٣) بدراسة مقارنة بعنوان (خصخصة قطاع الاتصالات الأردني) ، وهدفت الى تحليل نتائج خصخصة قطاع الاتصالات الأردني ومقارنتها بتجارب بعض الدول العربية والنامية والعالمية من خلال أربعة أبعاد، الأول يتعلق بتحليل الوضع المالي للشركة قبل وبعد الخصخصة، والثاني يركز على تحليل التكنولوجيا المستخدمة في الشركة قبل وبعد الخصخصة، والثالث دراسة الأسعار والتكلفة، أما الرابع المقارنة مع مثيلاتها من تجارب الدول الأخرى لنفس قطاع الاتصالات. وتوصلت الدراسة الى ان قطاع الاتصالات أكثر القطاعات المرشحة للخصخصة، وان الوضع المالي بشكل عام تراجع بعد الخصخصة، وكان تأثير

الخصخصة ايجابياً على الجانب التقني والتكنولوجي للخدمات المقدمة وعلى أسعار الخدمات ايضاً. وأوصت الدراسة الى ضرورة عمل دراسات جدوى اقتصادية للمؤسسات المراد خصخصتها، وان الخصخصة ليست الوصفة السحرية لحل المشكلات الاقتصادية الهيكلية، وحثت الدراسة على التأني بتطبيق سياسة الخصخصة لحماية الاقتصاد من المشاكل المحتمله للعمال والأسعار وسيطرة المستثمر الأجنبي والاحتكار والبطالة.

وقام (عويضة ،٢٠٠٣) بدراسة تطبيقية في المؤسسات الفلسطينية بعنوان (االخصخصة في الاقتصاد الفلسطيني) هدفت الى التعرف على العوامل التي تدفع الى تبني الخصخصة، والتعرف على المعوقات التي تواجها، وأهم الايجابيات والسلبيات من تطبيق الخصخصة في شركة الاتصالات الفلسطينية وقطاع الكهرباء وسوق الأوراق المالية والمناطق الصناعية ومطار وميناء غزة الدوليين. وتوصلت الدراسة الى ان الخصخصة تحقق أهدافها الاقتصادية والمالية والإدارية من زيادة النمو الاقتصادي وزيادة الإنتاجية وتحسين وضع الحكومة المالي وتحسين الخدمة وتنمية القوى البشرية، ولم تحقق الأهداف الاجتماعية من تحقيق الرفاه الاجتماعي وخفض معدلات البطالة ومعالجة الفقر. وأوصت الدراسة الى ضرورة توفير بيئة سياسية واقتصادية وقانونية مستقرة، وتطوير سوق الأوراق المالية، وتشكيل هيئة مستقلة للخصخصة تتمتع بصلاحيات واسعة .

اما دراسة (العضايلة، ٢٠٠٣) بعنوان (اتجاهات العاملين الأردنيين نحو الخصخصة :دراسة تطبيقية على شركتي البوتاس العربية والفوسفات الأردنيتين) هدفت الى التعرف على آراء العملين في الشركتين نحو الآثار المتوقعة من الخصخصة في الأبعاد الإدارية والاقتصادية والاجتماعية، والاسلوب المفضل في خصخصتهما. وقد تكونت عينة الدراسة من (٥٥١) فردا بواقع (٢٥٨) من

شركة البوتاس العربية و(٢٩٣) من شركة الفوسفات الاردنية. وأظهرت الدراسة وجود اتجاهات ايجابية نحو الخصخصة في الأبعاد الإدارية والاقتصادية، اما على البعد الاجتماعي فقد وجدت اتجاهات سلبية وأخرى ايجابية وتبين وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المؤهل العلمي واتجاه العاملين نحو الخصخصة ولاتوجد علاقة مع باقي المتغيرات الشخصية.

وقام (جكه،٢٠٠٥) بأجراء دراسة ميدانية على قطاع الكهرباء والماء في إمارة ابو ظبي حول (ابعاد الخصخصة في دولة الإمارات من وجهة نظر العاملين) هدفت الدراسة الى بيان المبررات للتحول نحو الخصخصة، ودرجة الكفاءة الادارية للقطاعين العام والخاص وأثرها على التوجه نحو الخصخصة، ومدى تأييد العاملين في قطاع الكهرباء والماء في إمارة ابو ظبي لفكرة الخصخصة، والتعرف على المعوقات التي تواجه الخصخصة واهم الفوائد المتحقق من التحول الى الملكية الخاصة. وشملت عينة الدراسة العاملين في دائرتي الكهرباء والماء وبعدد ١٢٩ فرداً. وقد بينت الدراسة بأن هنالك فوائداً متحققة من تحويل الكهرباء والماء الى القطاع الخاص، حيث احتل الارتقاء بمستوى الخدمة المركز الأول وارتفاع الإنتاجية المركز الثاني ثم زيادة الاستقلالية الادارية والمالية وكفاءة الرقابة. وتوصلت الدراسة كذلك الى تحقيق عائدات مالية لخزينة امارة ابو ظبي وتقليل هدر الأموال والتخلص من العمالة الفائضة. اما أهم المعوقات التي تراها الدراسة هي عدم الشعور بالأمن الوظيفي وارتفاع اسعار الخدمات المقدمة وسيطرة المستثمر الأجنبي على الاقتصاد المحلي. واخيراً بينت الدراسة من خلال مقارنة الاثار الايجابية والسلبية الناجمة من خصخصة الكهرباء، بان المتوسط العام للآثار الايجابية حصل على درجة عالية من الموافقة في حين حصلت الاثار السلبية على درجة متوسطة. وأوصت الدراسة على تعزيز القناعات الايجابية المتوفرة لدى العاملين نحو الخصخصة، ووضع ضوابط قانونية للتأكيد على أهمية الأمن الوظيفي للعاملين، ووضع الية حكومية للرقابة لضمان سير عملية الخصخصة حسب ما مخطط لها.

وقام (العكاليك،٢٠٠٦) بإجراء دراسة بعنوان (التخاصية والاستقرار السياسي في الأردن) وهدفت الدراسة الى تحليل اثر التخاصية على الاستقرار السياسي في الأردن خلال الأعوام ١٩٩٨-٢٠٠٥ واستخدم الباحث المنهج التاريخي للكشف عن التخاصية من بداية تطبيقها حتى تحولها الى نهج اقتصادي. وتوصلت الدراسة الى عدم وجود تأثير سلبي للتخاصية على الاستقرار السياسي في الأردن ويعود ذلك الى التدرج في تطبيق التخاصية، وقلة عدد الشركات والمؤسسات التي تم خصخصتها قياساً الى حجم القطاع العام، وقصر العمر الزمني للتخاصية في الأردن. وتوصلت الدراسة أيضا الى ان التخاصية أثرت سلبيا على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع الأردني متمثله في ارتفاع معدلات الفقر والبطالة .

وقام (محمد،٢٠٠٩) بإجراء دراسة بعنوان (الخصخصة والاقتصاد العراقي) بهدف التعريف بظاهرة الخصخصة من حيث المفهوم والأهداف وأساليب التطبيق والمعوقات التي تعترض نجاحها ، واستعرضت الدراسة بعض نتائج الخصخصة السابقة في العراق للفترة من (١٩٨٧-٢٠٠٣)، والتعرف على إجراءات الخصخصة في العراق بعد عام ٢٠٠٣ ، والتعرف على خطط وإجراءات صندوق النقد الدولي والمؤسسات الدولية الأخرى المتعلقة بالعراق . وتوصلت الدراسة الى ان اهتمام الحكومة العراقية بالقطاع الخاص جاء متأخراً بعد الاختلالات الهيكلية الكبيرة التي حصلت في الاقتصاد وتراكمات الإدارة غير الجيدة للقطاع العام ، بالإضافة الى قيام الحكومة بإصدار قوانين وقرارات لخصخصة عدد من المشاريع الاقتصادية دون ان تسبقها فترة مناسبة للدراسة والتحضير والتهيأة لتنفيذ هذه الإجراءات ، ولم تساهم عمليات الخصخصة السابقة للفترة (١٩٨٧-٢٠٠٣) في تحقيق نتائج مرغوبة على مستوى الناتج المحلي الإجمالي وتخفيض العجز المالي والتضخم في العراق . وتوصلت الدراسة ان عوامل نجاح برامج الخصخصة في الاقتصاد العراقي تكمن في الاستقرار السياسي ، وإعداد السوق وتحرير النشاط الاقتصادي وإعادة هيكلة القطاع العام

و تعزيز دور الدولة الرقابي و تقديم دعم مالي مناسب لكافة المواطنين . وأوصت الدراسة متخذي القرار بالتريث في الوقت الحاضر لتطبيق الخصخصة وتجنب التحول السريع لآليات السوق وإنما وفق تدرج زمني يتوافق مع تطور بناء دولة القانون والمؤسسات وتهيئة المقومات الأساسية لضمان نجاح برامج الخصخصة وتطورها ، ويجب ان تكون خطوات الخصخصة ومستلزماتها مبنية على أسس اقتصادية سليمة وإزالة كافة المعوقات التي تحد من تطبيق برامج الخصخصة ونجاحها .

وقامت (الجبوري ،٢٠٠٩) بإجراء دراسة بعنوان (الخصخصة وسيلة لتحقيق الإصلاح الاقتصادي في العراق) وهدفت الدراسة على عرض مفهوم الخصخصة كسياسة من سياسات الإصلاح الاقتصادي ومبرراتها الاقتصادية ، كذلك الطرق التي يمكن إتباعها في مجال الخصخصة، بالإضافة إلى أهم الآثار المتوقعة لتطبيقها في العراق والشروط اللازمة لنجاحها فيه . وأوصت الدراسة الى أن يكون تطبيق الخصخصة في العراق باستخدام أدوات متنوعة وليس الاقتصار على أداة او اسلوب واحد، وضرورة وجود برنامج زمني للخصخصة لمراعاة قدرة السوق على استيعاب المشروعات المطروحة للبيع ، وضرورة الترويج لبرنامج الخصخصة قبل البدء بتطبيقه لأن الكثير لديه مفاهيم خاطئة أو مغلوطة عنها ، وضرورة تطوير الأسواق المالية حتى يتم تداول الأسهم بالأسعار المنطقية وبالشفافية المطلوبة وبالسرعة المناسبة ، ووضع معايير واضحة لاختيار الشركات العامة المراد خصخصتها ، وضرورة استكمال الأطر التشريعية والمؤسساتية قبل البدء بعملية الخصخصة .

الدراسات الأجنبية:

قام (De-Castro & Vhlenbruck,1997) بدراسة لوضع مواصفات خاصة بعملية الخصخصة في الدول النامية والدول الشيوعية سابقاً، وأجريت الدراسة على ٤٦٧ حالة خصخصة بين الأعوام (١٩٨٩ – ١٩٩٢) . وتوصلت الدراسة الى وجود فروق ما بين الشركات التي تم خصخصتها تبعاً لنوع البلد لاختلاف التشريعات والبيئة القانونية كما ان الحكومات قامت بتصميم عملية الخصخصة .

قام (Cooper,1998) بدراسة بعنوان (الخصخصة والعامل الإنساني Privatization And Human Factor) هدفت الدراسة الى التعرف على بعض المسائل المتعلقة في البيئة الداخلية للشركات نتيجة عامل الخصخصة، وبحث الفكرة القائلة بأن للخصخصة أثر سلبي على الموظفين كأفراد، وتتوقع تغيرات في الأهداف التنظيمية وفي الممارسات والاستراتيجيات، وتركيب أداء الموارد البشرية . توصلت الدراسة إلى أن هناك أثراً سلبياً على الموظفين من حيث تسريحهم من عملهم نتيجة زيادة إعدادهم في الشركات وعدم الحاجة الى العمالة الزائدة .

وقام (Bitran & Serra,1998) بإجراء دراسة بعنوان (تنظيم المرافق المخصخصة : التجربة التشيلية Regulation Of Privatized Utilities : The Chilean Experience) تناولت تجربة الخصخصة في تشيلي بقطاعي الكهرباء والاتصالات وبينت بأن الخصخصة أدت الى وجود استثمارات جديدة، وتقدم في الكفاءات الإدارية، وانخفاض في الأسعار بسبب وجود التنافس حيث كان الهدف هو خلق روح التنافس من خلال تعديل الأنظمة والقوانين الموجودة، وقد عملت مؤسسات المرافق التي تم خصخصتها على توسيع قاعدة الاستثمار وتوسيع مجال خدماتها . ففي قطاع الكهرباء تم تقديم تشريع جديد لقطاع الكهرباء عام ١٩٨٢ هدف الى تعظيم الرفاهية

الاجتماعية من خلال توفير الظروف الملائمة لتطوير ورفع كفاءة النظام الكهربائي. وقد تم تقسيم القطاع الى ثلاثة أقسام توليد الكهرباء ونقل الكهرباء وتوزيع الكهرباء وأدت الخصخصة للقطاع الى ارتفاع في معدل النمو السنوي لاستهلاك الكهرباء الى ٩,٧%خلال عام ١٩٨٦-١٩٩٥ ووصلت خدمات الكهرباء الى ٩٧% من السكان وازدادت كفاءة شركات الكهرباء بشكل قوي ومتين، وفي مجال توليد الكهرباء فإن معدل الإنتاج ارتفع بشكل كبير يصل الى الضعف تقريبا.

وقام (Izaguiree,1998) بدراسة بعنوان (مشاركة القطاع الخاص في التوجهات الحديثة لقطاع الكهرباء Private Participation In The Electricity Sector-Recent Trends)، هدفت الدراسة الى استعراض مشاركة القطاع الخاص في صناعة الكهرباء في دول العالم خلال الفترة من (١٩٩٠ -١٩٩٧) ، وبينت الدراسة الى ان هنالك موجة من الإصلاحات الرامية لتعزيز سياسة مشاركة القطاع الخاص. وكان الدافع وراء هذا النهج ثلاثة اهداف رئيسية تتعلق بالحاجة الى توسيع الطاقة الإنتاجية، او زيادة الوثوقية في النظم، او تخفيض القيود المفروضة على ميزانية القطاع العام. كما بينت الدراسة ان النتائج الايجابية المبكرة لمشاركة القطاع الخاص في صناعة الكهرباء في بريطانيا وتشيلي دفعت العديد من الدول لاتخاذ هذه السياسة، وبينت أيضا ان اثنان وستون من الدول النامية اتجهت نحو مشاركة القطاع الخاص في صناعة الكهرباء للفترة من ١٩٩٠- ١٩٩٧ ،وتفاوتت درجات المشاركة بين عقود الإدارة وعمليات إعادة التأهيل والبناء واعتماد أساليب BOOT وBOO . كما بينت الدراسة ان من السمات البارزة لمشاركة القطاع الخاص تركز في مجال التوليد مقارنة مع النقل والتوزيع، وبلغ عدد مشاريع القطاع الخاص(٥٤٤) مشروعاً خلال نفس الفترة، وكانت حصة بناء توليد الطاقة الكهربائية (٣٧٧) مشروع وبنسبة ٧٣% من المشاريع، أما حصة النقل فكانت (١٠) مشاريع والتوزيع كانت (٥٥) مشروعاً، ومشاريع نقل وتوزيع بعدد ٦مشاريع ، ومشاريع المرافق المتكاملة (٨٦) مشروعا.

وقام (Thomas Smith ,2003) بدراسة بعنوان (خصخصة الكهرباء في ماليزيا وتايلاند : السياسة والبنية التحتية للسياسات الإنمائية Privatizing Electric Power in Malaysia and Thailand: Politics and Infrastructure Development Policy) بهدف التعرف على تطور الطاقة الكهربائية في اسيا من خلال سياسة الخصخصة بعدما كانت حكراً على الدولة ، والتعرف على الضغوط الخارجية على الحكومات الأسيوية والتي بموجبها تم السماح بمشاركة القطاع الخاص في توليد الكهرباء في ماليزي وتايلاند ، والتعرف على الأنماط المختلفة لرسم السياسات المتعلقة بالخصخصة . وبينت الدراسة ان الحالة الماليزية اعتمدت سياسة منح منتجي الطاقة المستقلين عام ١٩٩٢ بدون مناقصة عملية إنتاج ونقل وبيع الكهرباء الى مؤسسة الكهرباء الماليزية الحكومية وهذه السياسة جعلت منتجي الطاقة المستقلين يجنوا ارباح كبيرة على حساب المؤسسة الام ، كما بينت الدراسة ان الخصخصة في ماليزيا كانت بنطاق واسع وبنظام يقضي على المنافسة في مجال الطاقة الكهربائية مما أدى الى ارتفاع سعر الكهرباء للمستهلكين . أما في الحالة التايلاندية فكانت عملية الخصخصة بطيئة جداً تعاقبت عليها الحكومات منذ عام ١٩٨٩ واعتبرت الخصخصة قضية سياسية وكان لنقابات العمال في سلطة الكهرباء التايلاندية دور قوي في جعل عملية الخصخصة تسير بخطوات بطيئة ، وبينت الدراسة أيضا أهمية العوامل السياسية في صنع سياسات الخصخصة وإعادة هيكلة البنية التحتية في ماليزيا وتايلاند وشملت هذه العوامل : طبيعة القيادة في الحكومة من نمط حكومة ائتلافية ضعيفة في تايلاند الى نمط حكومة قوية مركزية في ماليزيا ، والضغوط الخارجية الكبيرة التي واجها النظام السياسي في ماليزيا لتبني خصخصة الكهرباء ، وقوة علاقات المجتمع المدني في تايلاند ودور نقابات العمال في منع بعض خيارات إعادة هيكلة قطاع الكهرباء . وأوصت الدراسة الى الاستفادة من دروس التجربة الماليزية وخاصةً فيما يتعلق بان تكون سياسة الخصخصة مبنية على نظام القدرة التنافسية والتي تفيد

المستهلك ، وإشراك وسائل الإعلام وجعلها أكثر رقابة على عملية الخصخصة ، وعدم استخدام الخصخصة لاسباب سياسية وشخصية تهدف إلى إثراء أنصار الحكومة .

وقام (Ancil Brewster ,2003) بدراسة بعنوان (تقييم إعادة هيكلة الكهرباء في منطقة البحر الكاريبي Caribbean Electricity Restructuring : An Assessment) هدفت الى تقييم عملية الخصخصة لقطاع الكهرباء في اثنين من بلدان منطقة البحر الكاريبي(جامايكا وترينيداد وتوباغو) ، ولتحديد إذا ما كانت الخصخصة ناجحة ولها عوائد على المجتمع . وتوصلت الدراسة الى ان عملية الخصخصة في منطقة البحر الكاريبي قد حققت أهدافها المعلنة على نطاق واسع وجلب العديد من المنافع على المستهلكين والمجتمع بصورة عامة ، وتمثلت هذه العوائد بانخفاض تكاليف وحدة الطاقة الكهربائية ورفع مستوى الأداء للقطاع ، والعوائد على المدى البعيد تمثلت في خفض او إلغاء العجز في إمدادات الكهرباء . وأوصت الدراسة الى تبني عملية الخصخصة لما حققته من مكاسب وجعل القطاع أكثر كفاءة ، وأوصت أيضا إلى دراسة البيئة الثقافية والسياسية للبلدان المراد خصخصة قطاع الكهرباء فيها ، وإلى إدخال إطار تنظيمي ملائم يساهم في تعزيز الفوائد من عملية الخصخصة للمستهلك .

وقام (Kola Subair & David mantin,2008) بدراسة بعنوان (الخصخصة واتجاهات الاستهلاك الكلي للكهرباء في نيجيريا : تحليل تجريبي privatization and trends of aggregate consumption of electricity in Nigeria :an empirical analysis) ، هدفت الدراسة الى معرفة تأثير الخصخصة على استهلاك الكهرباء، واهميتها في البنى التحتية وتأثيرها في الأنشطة الاقتصادية كونها مصدراً حيوياً في نمو وتطور الاقتصاد النيجيري، ومدى تأثير انقطاع الكهرباء على الاقتصاد. وبينت الدراسة بالدليل التجريبي إن خصخصة قطاع الطاقة

يؤدي الى تقليل الطلب على استهلاك الكهرباء بشكل ملحوظ على المدى القصير ، وتوصلت الدراسة الى ان خصخصة قطاع الطاقة الكهربائية الوطنية NEPA الى شركة قابضة للكهرباء RHCN ضمن كفاءة قطاع الكهرباء.

أما دراسة(Bagdadioglu &Odyakmaz, 2008) بعنوان (إصلاح الكهرباء التركية Turkish electricity reform)، فهدفت الدراسة الى التعريف بقطاع الطاقة الكهربائية في تركيا منذ تأسيسه ١٩٢٣، وبينت النظم والأساليب المستخدمة في خصخصة قطاع الكهرباء المعتمدة عام ١٩٨٠، والبرنامج المستخدم في إعادة هيكلة قطاع الكهرباء والذي أنجزت المرحلة الأولى منه ١٩٩٣. وتضمنت إعادة الهيكلة تقسيم قطاع الطاقة الى شركة (Turkish Electricity generation transmission company TEAS) المسئولة عن التوليد والنقل للطاقة الكهربائية ، وشركة (Turkish Electricity distribution company TEDAS) المسئولة عن توزيع وبيع الطاقة الكهربائية ، بموجب قانون سوق الكهرباء Electricity market law EML)) لعام ٢٠٠١ .

وقام (Fong , 2009) بإجراء دراسة بعنوان (المنافسة وتنظيم صناعة الكهرباء في ماليزيا (Competition and Regulation of The electricity Industry in Malaysia ، ركزت الدراسة على صناعة الكهرباء في ماليزيا والتطورات المهمة للمنافسة في قطاع الكهرباء ، وتناولت الدراسة برنامج الخصخصة المطبق وتأثيره على صناعة الكهرباء من خلال إشراك القطاع الخاص (منتجي الطاقة المستقليين IPP) ومنافسته للقطاع العام الاحتكاري . وتناولت أيضا المراحل التاريخية لتطور صناعة الكهرباء منذ تأسيس أول مؤسسة حكومية ١٩٤٩ والمسئولة على تجهيز الكهرباء لكل بينسولا (Peninsula) باستثناء ولاية بيرك (Perak) كانت تجهز من خلال

القطاع الخاص ، وتتكون مؤسسة الكهرباء في ماليزيا من ثلاث قطاعات رئيسية (Tenaga Nasional Berhad TNB) مسئولة عن بينسولا ، و(Sabah Electricity Snd Bhd SESB) مسئولة عن ولاية سابا (Sabah) ، و(Sarawak Electricity Supply Corporation SESCO) مسئولة عن ولاية ساراواك (Sarawak) ، وهذه القطاعات الثلاث تم تنفيذها من خلال مشاريع منتجي الطاقة المستقلين ، وكل قطاع يسيطر على الإنتاج والنقل والتوزيع . وان سعة الطاقة المركبة في ولاية بننسولا (١٧,٩٢٣ ميكاواط) تسيطر مؤسسة TNB على ٤٧,٨% من الإنتاج ، وتشترك مع شركة خاصة هي (kapar Energy Ventures KEV) بنسبة ١٣,٧%، ويسيطر منتجي الطاقة المستقلين على نسبة ٣٨,٥% من الإنتاج . وقدمت الدراسة في النهاية بعض نماذج تنظيم قطاع الكهرباء مع ملاحظات على المنهج التنافسي لصناعة الكهرباء ، وبعض الإصلاحات المطلوبة للقطاع في إجراءات عملية التنافس للحصول على المشاريع ، وضرورة تطوير الدليل الإرشادي الخاص بالمنهج التنافسي .

مايميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة :

إن الخصخصة من المواضيع الحيوية والمهمة في جميع البلدان والتي تحاول النهوض بالقطاع الخاص وتخفيف العبء عن القطاع العام والاستفادة من برامج الإصلاح الاقتصادي، والعراق كغيره من الدول يسعى الى تعزيز دور القطاع الخاص وجلب الاستثمارات الكبيرة خاصة لمشروعات البنية التحتية التي يفتقدها البلد، مما دفع الباحث لاختيار هذه الدراسة لغرض النهوض بواقع قطاع الكهرباء الذي يواجه تحديات كبيرة من خلال دراسة وتحليل التوجه للخصخصة لزيادة إنتاجية وكفاءة المنظومة الكهربائية . وتميزت هذه الدراسة برأي الباحث عن الدراسات السابقة بالنقاط التالية :

١- هنالك العديد من الدراسات السابقة تناولت موضوع خصخصة الطاقة الكهربائية في بلدانها إلا أن هذه الدراسة تعتبر الأولى لقطاع الطاقة الكهربائية في العراق ، حسب معرفه الباحث المتواضعة .

٢- أن اغلب الدراسات السابقة تناولت تقييم تطبيق الخصخصة في بلدانها كون العديد من الدول اتجهت للخصخصة منذ وقت سابق، أما هذه الدراسة أتت لمعرفة اتجاه العاملين في وزارة الكهرباء العراقية نحو خصخصة الطاقة الكهربائية المزمع خصخصته.

٣- تميزت هذه الدراسة عن سابقاتها بالبحث عن حل لأزمة حقيقية في تأمين الطاقة الكهربائية والتخفيف من معاناة المجتمع العراقي من خلال زيادة الإنتاجية بالدرجة الأولى وليس لإصلاح الهيكلية أو الاستثمار لغرض زيادة الربحية .

٤- ميزت هذه الدراسة كونها من الدراسات القليلة التي تناولت خصخصة قطاع الكهرباء في الدول النامية كدراسة (جكة ،٢٠٠٥) في الإمارات العربية المتحدة ، ودراسة (حمد،١٩٩٩) في الأردن ، ودراسة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا ESCWA،١٩٩٩ .

٥- تم استقصاء الكوادر القيادية العاملة في وزارة الكهرباء العراقية كونهم الأكثر دراية ومعرفة وممارسة لواقع الكهرباء وماهي الحلول المقترحة والمناسبة لتطوير وتفعيل هذا القطاع الهام .

٦- أغلب الدراسات وخاصة العربية منها مقالات غير مدعومة بدراسات ميدانية وتحليل إحصائي ، فهي دراسات وصفية أكثر منها تحليلية وميدانية .

الفصل الثالث

تحليل بيانات الدراسة الميدانية ومناقشتها

الفصل الثالث

تحليل بيانات الدراسة الميدانية ومناقشتها

يتناول في هذا الفصل تحليل البيانات واختبار اسئلة وفرضيات الدراسة، حيث سيتم وصف مجتمع وعينة الدراسة، ومن ثم اختبار اسئلة الدراسة وفرضياتها ومناقشة النتائج.

توزيع الاستبانات وجمعها:

قام الباحث بتوزيع (٣٧٥) استبانة على جميع افراد مجتمع الدراسة وكما مبين في رقم الجدول (١) . كان عدد الاستبانات المستردة (٣٢٩) استبانة، وتم استبعاد (١٠) استبانات لعدم كفاية المعلومات فيها، وتم اجراء التحليل الاحصائي لـ(٣١٩) استبانة وبنسبة (٨٥%) من الاستبانات الكلية الموزعة، وتبين من الجدول ان معظم المبحوثين المستجبين يعملون في مديريات الانتاج ثم النقل ثم التوزيع.

أولاً: وصف خصائص مجتمع الدراسة وعينتها

تكوّن مجتمع الدراسة من جميع الكوادر القيادية في مقر مديريات (الانتاج والنقل والتوزيع) في الفرات الاوسط التابعة الى وزارة الكهرباء العراقية. وتم اختيار المبحوثين بصورة قصديه كونهم أكثر وعياً ودراية ومسئولية وممارسة في مديرياتهم وكونهم يحتلون مراكز لاتخاذ القرارات. وكانت خصائص مجتمع الدراسة كما مبين في الجدول التالي:

جدول رقم (٧)

خصائص مجتمع الدراسة (ن=٣١٩)

	الفئات	التكرار	النسبة
الجنس	ذكر	٢٦٢	٨٢,١
	انثى	٥٧	١٧,٩
العمر	اقل من ٣٠ سنة	٥٣	١٦,٦
	٣٠-٤٥سنة	١٧٠	٥٣,٣
	٤٦ سنة فأكثر	٩٦	٣٠,١
المسمى الوظيفي	مدير عام /وكيل	٥	١,٦
	مدير محطة /وكيل	٦	١,٩
	مدير اداري/مدير مالي	١٢	٣,٨
	رئيس قسم/رئيس شعبة	١٣٣	٤١,٧
	مهندس	٥١	١٦,٠
	رئيس مجموعة عمل	١١٢	٣٥,١
المؤهل العلمي	دبلوم فأقل	١٢٣	٣٨,٦
	بكالوريوس	١٨٨	٥٨,٩
	دراسات عليا	٨	٢,٥
سنوات الخدمة	٥ سنوات فأقل	٨١	٢٥,٤
	٦-١٠ سنوات	٦٨	٢١,٣
	١١ سنة فأكثر	١٧٠	٥٣,٣
طبيعة عملك	اداري	٩٧	٣٠,٤
	فني	٢٢٢	٦٩,٦
	الكلي	٣١٩	١٠٠,٠

اظهر التحليل الاحصائي ان عدد افراد مجتمع الدراسة حسب الجنس كان (٢٦٢) من الذكور وبنسبة (٨٢,١%)، و(٥٧) من الاناث وبنسبة (١٧,٩%) وهذا يدل على ان نسبة الذكور مرتفعة بشكل كبير على نسبة الاناث ، ويعزى السبب في ذلك كون مديريات وزارة الكهرباء انتاجيه ويكون جنس الذكور هو السائد ، بالاضافة الى ان عدد كبير من مجتمع

الدراسة كانوا افراداً من محطة انتاج الكهرباء وطبيعة الاعمال الفنية فيها من تشغيل وصيانة وغيرها تعتمد على جنس الذكور.

اما بالنسبة للعمر، تبين ان معظم المجيبين كانوا من الفئات العمرية (٣٠ – ٤٥ سنة) وبنسبة (٥٣,٣%)، تليها من الفئة العمرية (٤٦ سنة فأكثر) وبنسبة (٣٠,١%)، ويعزى ذلك الى ان مقر المديريات تضم الافراد اصحاب ممارسة وخبرة والاكثر مقدرة على اتخاذ القرارات وضمن فئات عمرية متقدمة، وهذا يدل على وجود خبرة عالية لدى افراد الدراسة .

واظهر التحليل الاحصائي ان عدد المدراء تحت المسميات (مدير عام / وكيل، مدير محطة /وكيل، مديراداري /مدير مالي) (٢٣) فرداً، وكان (١٣٣) فرداً تحت المسمى الوظيفي (رئيس قسم /شعبة) وبنسبة (٤١,٧%)، و(٥١) فرداً تحت مسمى الوظيفي (مهندس) وبنسبة (١٦%)، و(١١٢) فرداً تحت المسمى الوظيفي (رئيس مجموعة عمل) وبنسبة (٣٥,١%)، يستدل من ذلك ان النسبة الاكبر من المبحوثين كانوا تحت المسمى الوظيفي (رئيس قسم /شعبة)، ويعزى الى طبيعة عمل مقر المديريات وتضمنها الى اقسام وشعب مختلفة لادارة الاعمال والمهام، والنسبة التي تليها كانوا تحت المسمى الوظيفي (رئيس مجموعة عمل)، كون طبيعة العمل في المحطة هي تنفيذية تحتاج الى الكوادرالفنية لانجاز الاعمال، حيث شملت العينة القصدية محطة المسيب لانتاج الطاقة الكهربائية والاعمال فيها فنية وبشكل فرق عمل.

ولاغراض اجراء التحليلات الاحصائية لاحقاً، اعتمد في هذه الدراسة المسمى الوظيفي (اداري) لكل من يشغل منصب اداري والمتمثل بالمسميات الوظيفية التالية (مدير عام /وكيل، مدير محطة /وكيل، مدير اداري/مدير مالي، رئيس قسم/رئيس شعبة)، والمسمى الوظيفي (موظف) لكل من لايشغل منصب اداري (مهندس، رئيس مجموعة عمل)، ويلاحظ

ان عدد كبير من المبحوثين تحت المسمى الوظيفي (موظف) يتواجدون في محطة كهرباء المسيب الحرارية كونها ذات طبيعة فنية تنفيذية.

اما بالنسبة لتوزيع المبحوثين حسب المؤهل العلمي، فتبين اكثر المبحوثين هم من يحملون درجة البكالوريوس حيث كان عددهم (١٨٨) وبنسبة (٥٨,٩%)، و(١٢٣) فرداً ممن يحملون درجة الدبلوم فمادون وبنسبة (٣٨,٦%)، وهنالك عدد قليل من الذين يحملون درجات عليا وبعدد (٨) افراد وبنسبة (٢,٥%)، ويعزى ان نسبة الحاملين لدرجة البكالوريوس اكبر كون طبيعة العمل في مقر المديريات تتطلب هذا المؤهل العلمي لادارة الاعمال والمهام ولاشغال المناصب الادارية العليا، اما نسبة التي تليها تمثلت بالمؤهل العلمي (دبلوم فأقل) يعود بالاساس الى المبحوثين في محطة كهرباء المسيب كون الاعمال فيها تنفيذية وتحتاج الى الكوادر الفنية من الحاملين للمؤهل دبلوم فأقل. ولاغراض التحليل الاحصائي لاحقاً تم تصنيف المؤهل العلمي الى فئتين من خلال دمج بعض الفئات لتصبح الفئة الاولى (دبلوم فأقل)، وتم اضافة المؤهل العلمي (دراسات عليا) وعددهم (٨) الى فئة البكالوريوس كون العدد قليل مقارنة مع مؤهلي (دبلوم فأقل والبكالوريوس)، فاصبحت الفئة الثانية (بكالوريوس فأكثر).

واشار التحليل الاحصائي ان النسبة الاكبر من افراد المجتمع هم من لديهم خدمة (١١ سنة فأكثر)، وكان عددهم (١٧٠) فرداً وبنسبة (٥٣,٣%)، ويعزى ذلك كون اغلب افراد مجتمع الدراسة من الذين يحتلون مناصب ادارية عليا في المديريات ولديهم خبرة كبيرة في العمل، مما ينعكس ايجاباً على اعطاء صورة اكثر واقعية لعمل الوزارة من خلال اجاباتهم لفقرات الاستبانة .

كما تبين من خلال التحليل الاحصائي ان النسبة الاكبر لطبيعة عمل افراد المجتمع هي الفني، وكان عددهم (٢٢٢) فرداً وبنسبة (٦٩,٦%)، اما طبيعة العمل الاداري فكان (٩٧) فرداً وبنسبة (٣٠,٤%)، ويعزى ذلك ان مجتمع الدراسة هي مديريات (انتاج ونقل وتوزيع) وتقوم بمهام فنية في اداء اعمالها من تشغيل ونصب معدات وصيانة مقارنة بنسبة اقل من الاداريين، بالاضافة الى ان معظم العاملين في المحطات هم من الفنيين.

ثانياً : تحليل ومناقشة اسئلة الدراسة

للاجابة على اسئلة الدراسة استخدم الباحث المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمعرفة اتجاهات المبحوثين نحو خصخصة الطاقة الكهربائية في العراق، والاثار المتوقعة منها (الاقتصادية والاجتماعية والادارية والفنية)، وأهم المعوقات المتوقعة للخصخصة وافضل الاساليب المناسبة للخصخصة، والمستثمر الانسب للطاقة الكهربائية في العراق.

واعتمد في هذه الدراسة والتحليل على المقياس التالي، فالمدى (١-٢,٤٩) للوسط الحسابي دالاً على مستوى موافقة متدنية، والمدى (٢,٥ -٣,٤٩) دالاً على مستوى موافقة متوسطة، والمدى من (٣,٥ فأكثر) دالاً على مستوى عالي من الموافقة، وذلك عن كل ابعاد الدراسة والفقرات التي تحويها الاستبانة .

السؤال الاول: ماهي اتجاهات العاملين في وزارة الكهرباء العراقية نحو خصخصة الطاقة الكهربائية كلياً او جزئياً ؟

للإجابة عن هذا السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والتكرارات والنسب المئوية لاتجاهات العاملين في وزارة الكهرباء العراقية نحو خصخصة الطاقة الكهربائية كليا أو جزئيا، والجدول رقم (٨) يوضح ذلك

جدول رقم (٨)

التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاتجاهات العاملين في وزارة الكهرباء العراقية نحو خصخصة الطاقة الكهربائية كليا أو جزئيا مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية

رتبة	الفقرات	موافق بشدة وموافق		متوسط الموافقة		غير موافق بشدة و غير موافق		متوسط حسابي	انحراف معياري	الدرجة
		تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة			
١	أويد خصخصة الطاقة الكهربائية	١٠١	٣١,٧	٣٨	١١,٩	١٨٠	٥٦,٤	٢,٩٢	١,٣٨	متوسطة
٢	من الافضل خصخصة الانتاج فقط	١١٧	٣٦,٧	٥٣	١٦,٦	١٤٩	٤٦,٧	٢,٧٦	١,٣٥	متوسطة
٣	من الافضل خصخصة وزارة الكهرباء كاملةً (انتاج والنقل والتوزيع)	٧٥	٢٣,٥	٥٩	١٨,٥	١٨٥	٥٨	٢,٥٥	١,٤٣	متوسطة
٤	من الافضل خصخصة الانتاج والتوزيع	١٣٢	٤١,٤	٥٠	١٥,٧	١٣٧	٤٢,٩	٢,٤٢	١,٢٣	متدنيه

يبين الجدول رقم (٨) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاتجاهات العاملين في وزارة الكهرباء العراقية نحو خصخصة الطاقة الكهربائية كليا أو جزئيا، حيث جاءت الفقرة رقم (٤) في الاستبانة والتي تنص على" أويد خصخصة الطاقة الكهربائية " في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي بلغ (٢,٩٢)، تلتها في المرتبة الثانية الفقرة رقم (٢) في الاستبانة والتي تنص على "من الافضل خصخصة الانتاج فقط" بمتوسط حسابي بلغ (٢,٧٦)، تلتها في المرتبة الثالثة الفقرة رقم (١) في الاستبانة والتي تنص على "من الافضل خصخصة وزارة الكهرباء كاملةً (انتاج والنقل والتوزيع) " بمتوسط حسابي بلغ (٢,٥٥)، بينما جاءت الفقرة رقم (٣) في الاستبانة ونصها "من الافضل خصخصة الانتاج والتوزيع" بالمرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (٢,٤٢). ويستدل من ذلك على قبول فكرة الخصخصة وبدرجة موافقة متوسطة وعدم الاجماع في الآراء والتي اظهرتها الانحراف المعيارية للفقرات حيث تراوحت بين (١,٣٨-١,٢٣) . ويلاحظ ايضا وجود اتجاهات مختلفة في اجابات المبحوثين اظهرها التحليل الاحصائي للتكرارات والنسب المئوية لاجاباتهم نحو التوجه للخصخصة حيث كانت عدد التكرارات ١٠١ تكرار وبنسبة مئوية ٣١,٧% لتأييد الخصخصة ويعزى ذلك الى ان قطاع الكهرباء في العراق تحت سيطرة الحكومة منذ تأسيسة وعليه فان الخصخصة غير مطبقة وكانت اجابات المبحوثين تعتمد على مايمتلكونه من معرفة واطلاع على تجارب الخصخصة للكهرباء في دول العالم، ويلاحظ ايضاً ان المبحوثين يتجهون نحو خصخصة الانتاج حيث كانت عدد التكرارات ١١٧ تكرار وبنسبة مئوية ٣٦,٧% بينما كان عدد التكرارات ٧٥ تكرار وبنسبة مئوية ٢٣,٥%لخصخصة الوزارة كاملةً (انتاج والنقل والتوزيع) كونهم على دراية بان المشكلة الاساسية لازمة الكهرباء في العراق تكمن في النقص الكبير في توليد الطاقة الكهربائية .

وعلى الرغم من ان الدراسة الحالية دراسة استباقية للتعرف على اتجاهات العاملين في وزارة الكهرباء العراقية نحو التوجه للخصخصة الا انها تتشابه مع العديد من الدراسات التقييمية لتطبيق الخصخصة، والتي اكدت على ضرورة تقسيم قطاع الكهرباء الى انتاج ونقل وتوزيع والمباشرة بخصخصة الانتاج اولاً والذي ادى الى مضاعفة توليد الطاقة الكهربائية وكما جاء في دراسة (Bitran & Serra,1998) لتجربة الخصخصة التشيلية، ودراسة (Lzaguiree, 1998) حيث بلغ نسبة الخصخصة في مجال الانتاج ٧٣% من المشاريع الكلية لقطاع الكهرباء في دول العالم للفترة من (١٩٩٩-١٩٩٧) .

السؤال الثاني: "ما هي اتجاهات العاملين في وزارة الكهرباء العراقية نحو الاثار الاقتصادية والاجتماعية والادارية والفنية لخصخصة الطاقة الكهربائية في العراق؟"

للإجابة عن هذا السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاتجاهات العاملين في وزارة الكهرباء العراقية نحو الآثار الاقتصادية والاجتماعية والادارية والفنية لخصخصة الطاقة الكهربائية في العراق، وكما مبين في الجدول رقم (٩) .

جدول رقم (٩)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاتجاهات العاملين في وزارة الكهرباء العراقية نحو الآثار (الاقتصادية والاجتماعية والادارية والفنية) لخصخصة الطاقة الكهربائية مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية

الرتبة	الرقم	البعد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
١	٣	الآثار الادارية	٣,٥٦	٠,٨٤	عالية
٢	٤	الآثار الفنية	٣,٤٩	١,٠٧	متوسطة
٣	١	الآثار الاقتصادية	٣,٣١	٠,٧٥٠	متوسطة
٤	٢	الآثار الاجتماعية	٢,٩٥	٠,٨٠٢	متوسطة
		الاثار ككل	٣,٣٧	٠,٧٣٨	متوسطة

يبين الجدول رقم (٩) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاتجاهات العاملين في وزارة الكهرباء العراقية نحو الآثار الاقتصادية والاجتماعية والادارية والفنية لخصخصة الطاقة الكهربائية في العراق، حيث جاء بعد الآثار الإدارية في المرتبة الأولى بأعلى متوسط حسابي بلغ (٣,٥٦) وبدرجة عالية ، تلاه في المرتبة الثانية بعد الآثار الفنية بمتوسط حسابي بلغ (٣,٤٩)، ثم جاء بعد الاثار الاقتصادية ثالثاً بينما جاء بعد الآثار الاجتماعية في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي بلغ (٢,٩٥). وبلغ المتوسط الحسابي للآثارالمتوقعة للخصخصة ككل (٣,٣٧) دالاً على درجة موافقة متوسطة وبانحراف معياري (٠,٧٣٨) دالاً على اجماع المبحوثين نحو ذلك. ويستدل من ذلك على وجود موافقة بدرجة عالية واجماع بين المبحوثين على الاثار الادارية ويعزى ذلك الى الانطباع السائد لدى المبحوثين حول ان تطبيق الخصخصة يؤدي الى تحسين الاجراء الادارية وان الاثار ستكون ايجابية من خلال الحد من الفساد الاداري والروتين الحكومي والذي تعاني منه معظم المديريات، وكذلك توقع ان تكون الاثار الفنية ايجابية لعملية الخصخصة من خلال تأمين الخبرات العالمية والتقنيات الحديثة والتي تحد من المشاكل الفنية التي تعاني منها معظم دوائر الوزارة، وتوجد درجة موافقة متوسطة وبإنحراف معياري بلغ (٠,٨٠٢) مما يدل على وجود اجماع واتفاق بين المبحوثين على الاثارالاجتماعية المتوقعة لتطبيق الخصخصة من خلال الانطباع السائد على انها تؤدي الى تسريح والاستغناء عن بعض خدمات العاملين مما تسبب في زيادة نسب البطالة المرتفعة اصلاً في المجتمع العراقي.

وسيتم تالياً استعراض فقرات كل مجال من الاثارالمبحوثة والمتوقعة للخصخصة.

أولا: آثار الاقتصادية

جدول رقم (١٠)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات بعد "الأثار الاقتصادية" مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية

الرتبة	الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
١	١٠	خصخصة الطاقة الكهربائية تؤدي الى ترشيد الاستهلاك	٣,٧١	١,٢٥	عاليه
٢	١٢	خصخصة الطاقة الكهربائية يؤدي الى استغلال افضل لوقت العمل	٣,٧٠	١,٢٤	عاليه
٣	٦	خصخصة الطاقة الكهربائية يساعد على تخفيف الاعباء المالية على الدولة	٣,٥٤	١,٣٤	عاليه
٤	٧	خصخصة الطاقة الكهربائية يجعلها اقدر على مواجهة الازمة الكهربائية	٣,٥٢	١,٣١	عاليه
٥	٩	خصخصة الطاقة الكهربائية توفر الحل المناسب لتأمين الطلب المتزايد على الكهرباء مستقبلاً	٣,٤٩	١,٢٥	متوسطة
٦	٥	خصخصة الطاقة الكهربائية يؤدي الى رفع الكفاءة الاقتصادية والانتاجية	٣,٤٥	١,٣٥	متوسطة
٧	٨	تؤدي خصخصة الطاقة الكهربائية الى تقليل كلفة الانتاج	٣,٣٠	١,٢٧	متوسطة
٨	١١	الخصخصة تؤدي الى توسيع قاعدة الملكية الفردية	٢,٧٧	١,٢٤	متوسطة
٩	١٣	الخصخصة تؤدي الى زيادة تسعيرة الكهرباء	٢,٣٤	١,٢٨	متدنية
		الآثار الإقتصادية ككل	٣,٣١	٠,٧٥٠	متوسطة

يبين الجدول رقم (١٠) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات بعد الآثار الاقتصادية والمحددة بالفقرات من (٥-١٣) في الاستبانة، حيث جاءت الفقرة رقم (١٠) والتي تنص على "خصخصة الطاقة الكهربائية تؤدي الى ترشيد الاستهلاك" في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي بلغ (٣,٧١) وبدرجة عاليه، تلتها في المرتبة الثانية الفقرة رقم (١٢) والتي تنص على "خصخصة الطاقة الكهربائية يؤدي الى استغلال افضل لوقت العمل" بمتوسط حسابي بلغ (٣,٧٠) وبدرجة عاليه، تلتها في المرتبة الثالثة الفقرة رقم (٦) والتي تنص على "خصخصة الطاقة

الكهربائية يساعد على تخفيف الاعباء المالية على الدولة" بمتوسط حسابي بلغ (٣,٥٤) وبدرجة عالية، بينما جاءت الفقرة رقم (١٣) ونصها "الخصخصة تؤدي الى زيادة تسعيرة الكهرباء" بالمرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (٢,٣٤) وبدرجة متدنية وتعزى هذه النتيجة غير المألوفة الى ان المبحوثين يرون ليس بالضرورة ان الخصخصة تؤدي الى زيادة التسعيرة اذا ما قورنت بالمبالغ الفعلية التي يدفعونها لقاء الحصول على الكهرباء بشكل مستمر من مصادر غير حكومية (مولدلات الديزل في المناطق السكنية، ومولدات الشخصية في البيوت وتكاليف صيانتها، والعاكسات الكهربائية) . وبلغ المتوسط الحسابي للاثار الاقتصادية ككل (٣,٣١) وبدرجة موافقة متوسطة وبانحراف معياري (٠,٧٥٠)، ويستدل من ذلك على انسجام واتفاق في اتجاهات الافراد المبحوثين حول الاثار الاقتصادية المتوقعة من خصخصة الطاقة الكهربائية. وتتشابه نتيجة وجود اثار اقتصادية ايجابية من تطبيق الخصخصة مع العديد من الدراسات، كدراسة (جكة، ٢٠٠٥) حول زيادة الانتاجية والارتقاء بالخدمات المقدمة ، ودراسة (Birtand & Serra ,1998) حول وجود اثار اقتصادية ايجابية لتطبيق الخصخصة ، ودراسة (Kola & David,2008) حول ان عملية الخصخصة ادت الى ضمان كفاءة قطاع الكهرباء وبالتالي تحسين الاقتصاد في النيجر.

ثانيا: الاثار الاجتماعية

يبين الجدول رقم (١١) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات بعد الآثار الاجتماعية والمحددة بالفقرات من (١٤-١٨) في الاستبانة، حيث جاءت الفقرة رقم (١٤) والتي تنص على "خصخصة قطاع الكهرباء يؤدي الى تحسين مستوى الخدمة" في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي بلغ (٣,٥٠) وبدرجة موافقة عاليه، تلتها في المرتبة الثانية الفقرة رقم (١٦) والتي تنص على "خصخصة الطاقة الكهربائية تؤدي الى زيادة رضا المستفيدين" بمتوسط حسابي بلغ (٣,٣٤) وبدرجة متوسطة ، تلتها في المرتبة الثالثة الفقرة رقم (١٧) والتي تنص على "الخصخصة

تؤدي الى رفع نسبة البطالة في المجتمع" بمتوسط حسابي بلغ (٢,٧٣) وبدرجة متوسطة ، بينما جاءت الفقرة رقم (١٨) ونصها "خصخصة الطاقة الكهربائية تؤدي الى تسريح وانهاء خدمات بعض العاملين" بالمرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (٢,٥٩) وبدرجة متوسطة.

جدول رقم (١١)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات بعد "الآثار الاجتماعية" مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية

الرتبة	الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
١	١٤	خصخصة قطاع الكهرباء يؤدي الى تحسين مستوى الخدمة	٣,٥٠	١,١٩	عالية
٢	١٦	خصخصة الطاقة الكهربائية تؤدي الى زيادة رضا المستفيدين	٣,٣٤	١,١٣	متوسطة
٣	١٧	الخصخصة تؤدي الى رفع نسبة البطالة في المجتمع	٢,٧٣	١,٣٤٢	متوسطة
٤	١٥	الخصخصة تؤدي الى احداث فرص عمل جديدة للمواطنين	٢,٥٩	١,٣٤	متوسطة
٥	١٨	خصخصة الطاقة الكهربائية تؤدي الى تسريح وانهاء خدمات بعض العاملين	٢,٥٩	١,٣٦٨	متوسطة
		الآثار الإجتماعية ككل	٢,٩٥	٠,٨٠٢	متوسطة

وبلغ المتوسط الحسابي للاثار الاجتماعية ككل (٢,٩٥) وبدرجة موافقة متوسطة وبانحراف معياري (٠,٨٠٢) ويستدل من ذلك على وجود اتفاق وانسجام في اتجاهات المبحوثين حول الاثار الاجتماعية المتوقعة من خصخصة الطاقة الكهربائية وعدم وجود تشتت في آراء الافراد المبحوثين. وتشابه هذه النتيجة مع دراسة (جكة،٢٠٠٥) حول ان خصخصة قطاع الكهرباء تؤدي الى الارتقاء بمستوى الخدمة المطلوبة للمستفيدين وهي من الاثار الايجابية وهنالك ايضا اثار اجتماعية سلبية

تمثلت بزيادة نسبة البطالة، وايضا تشابهة مع دراسة (Birtan & Serra ,1998) حول تحسين الخدمات من خلال وصول الكهرباء الى اكثر من ٩٧% من المناطق السكانية في تشيلي.

ثالثا: الآثار الإدارية

يبين الجدول رقم (١٢) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات بعد الآثار الإدارية والمحددة بالفقرات من(١٩-٢٩) في الاستبانة ، حيث جاءت الفقرة رقم (٢٣) والتي تنص على "خصخصتها تجعل الفرد يعمل بأقصى طاقتة للحفاظ على وظيفتة" في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي بلغ (٤,٠٢) وبدرجة عاليه ، تلتها في المرتبة الثانية الفقرة رقم (١٩) والتي تنص على "خصخصتها تؤدي الى زيادة الرقابة على العاملين" بمتوسط حسابي بلغ (٣,٩٧) وبدرجة عاليه ، تلتها في المرتبة الثالثة الفقرة رقم (٢٠) والتي تنص على "الخصخصة تؤدي الى الحد من الفساد الاداري" بمتوسط حسابي بلغ (٣,٨٤) وبدرجة عاليه ايضاً، بينما جاءت الفقرة رقم (٢١) ونصها "الخصخصة تؤدي الى الشعور بالاستقرار الوظيفي للعاملين فيها" بالمرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (٢,٦٤) وبدرجة متوسطة.

جدول رقم (١٢)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات بعد "الآثار الإدارية" مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية

الرتبة	الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
١	٢٣	الخصخصة تجعل الفرد يعمل بأقصى طاقتة للحفاظ على وظيفتة	٤,٠٢	١,٠٩	عاليه
٢	١٩	الخصخصة تؤدي الى زيادة الرقابة على العاملين	٣,٩٧	١,٠٧	عاليه
٣	٢٠	الخصخصة تؤدي الى الحد من الفساد الاداري	٣,٨٤	١,١٤	عاليه
٤	٢٦	الخصخصة تؤدي الى سرعة انجاز العمل	٣,٧٢	١,٠٩	عاليه
٥	٢٧	الخصخصة تؤدي الى ترشيد استخدام الموارد البشرية بصورة افضل	٣,٦١	١,١٦	عاليه
٦	٢٤	الخصخصة تعزز من الاستقلالية المالية والاداريه لقطاع الطاقة الكهربائية	٣,٥٨	١,١٠	عاليه
٧	٢٢	الخصخصة تحقق التحرر من الروتين الحكومي	٣,٥٦	١,١٣	عاليه
٨	٢٥	الخصخصة تؤدي الى زيادة الكفاءة الفنية والادارية واتاحة فرص افضل لتطوير القوى العاملة فيها	٣,٤٨	١,١٨	متوسطة
٩	٢٩	الخصخصة تؤدي الى ايجاد نظام اكثر حافزية للعمل	٣,٤٦	١,٢٣	متوسطة
١٠	٢٨	الخصخصة تؤدي الى زيادة اللامركزية في التخطيط والتنفيذ للاعمال والمهام	٣,٣١	١,٢٠	متوسطة
١١	٢١	الخصخصة تؤدي الى الشعور بالاستقرار الوظيفي للعاملين فيها	٢,٦٤	١,٢٠	متوسطة
		الآثار الإدارية ككل	٣,٥٦	٠,٨٤	عاليه

وبلغ المتوسط الحسابي للاثار الادارية ككل (٣,٥٦) وبدرجة موافقة عاليه وبانحراف معياري (٠,٨٤) ويستدل على وجود انسجام واتفاق بين الافراد المبحوثين حول الاثار الادارية المتوقعة من خصخصة الطاقة الكهربائية وعدم وجود تشتت في آراء المبحوثين. وتشابهة هذه النتيجة مع دراسة (جكة، ٢٠٠٥) حول فقرات ان الخصخصة تؤدي الى زيادة الرقابة على العاملين، وكذلك الى

تعزز الاستقلالية المالية والادارية، وتختلف مع دراسة (حمد،١٩٩٩) ودراسة (جكة، ٢٠٠٥) حول ان الخصخصة تؤدي الى عدم الشعور بالاستقرار الوظيفي وبدرجة موافقة عاليه بينما جاءت في هذه الدراسة بدرجة موافقة متوسطة للشعور بالاستقرار الوظيفي.

رابعا : الاثار الفنية

جدول رقم (١٣)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات بعد "الآثار الفنية" مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية

الرتبة	الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
١	٣١	الخصخصة تؤدي الى الالتزام ببرامج الصيانة وتطبيقها	٣,٦٧	١,٢٢	عاليه
٢	٣٢	الخصخصة تؤدي الى توفير المواد الاحتياطية لمحطات الانتاج وخطوط النقل والتوزيع	٣,٥٣	١,٢٤	عاليه
٣	٣٠	الخصخصة تزيد من الخبرات العالمية والتكنولوجيا والتقنيات الحديثة	٣,٥٢	١,٢٠	عاليه
٤	٣٤	الخصخصة تؤدي الى حل المشاكل الفنية الكبيرة لمحطات الانتاج وخطوط النقل والتوزيع	٣,٥١	١,١٩	عاليه
٥	٣٣	خصخصة الطاقة الكهربائية تؤدي الى زيادة البرامج التدريبية المقدمه للعاملين	٣,٢٤	١,١٢	متوسطة
		الآثار الفنية ككل	٣,٤٩	١,٠٧	متوسطة

يبين الجدول رقم (١٣) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات بعد الآثار الفنية والمحددة بالفقرات من (٣٠-٣٤) في الاستبانة، حيث جاءت الفقرة رقم (٣١) والتي تنص على"الخصخصة تؤدي الى الالتزام ببرامج الصيانة وتطبيقها" في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي بلغ (٣,٦٧) وبدرجة موافقة عاليه ، تلتها في المرتبة الثانية الفقرة رقم (٣٢) والتي تنص على "الخصخصة تؤدي الى توفير المواد الاحتياطية لمحطات الانتاج وخطوط النقل والتوزيع" بمتوسط حسابي بلغ (٣,٥٣) وبدرجة موافقة عاليه، تلتها في المرتبة الثالثة الفقرة رقم (٣٠) والتي تنص

على "الخصخصة تزيد من الخبرات العالمية والتكنولوجيا والتقنيات الحديثة" بمتوسط حسابي بلغ (٣,٥٢)، بينما جاءت الفقرة رقم (٣٣) ونصها "خصخصة الطاقة الكهربائية تؤدي الى زيادة البرامج التدريبية المقدمه للعاملين" بالمرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (٣,٢٤) وبدرجة موافقة متوسطة. وبلغ المتوسط الحسابي للاثار الفنية ككل (٣,٤٩) وبدرجة موافقة متوسطة وبانحراف معياري (١,٠٧) ويستدل على وجود اتفاق وانسجام في اتجاهات المبحوثين حول الاثار الفنية المتوقعة لخصخصة الطاقة الكهربائية. وكما ان الانطباع لدى المبحوثين ان الخصخصة تعزز الاثار الفنية الايجابية كون المستثمر يطمح بالحصول على عوائد كبيرة واستمرار عمل القطاع بكفاءة ويتطلب ذلك توفير وتأمين الخبرات والمعدات الحديثة والمواد الاحتياطية لتحقيق هذه الغاية مما يدفع بالمستثمر الى التوجه نحو الشركات المختصة في صناعة الكهرباء في العالم. وتشابهة هذه النتيجة مع دراسة (النابلسي ، ١٩٩٩) حول ان الخصخصة تؤدي الى الحصول على التكنولوجيا والتقنيات الحديثة.

السؤال الثالث : ما هي أهم اساليب الخصخصة المناسبة للطاقة الكهربائية في العراق كما يراها العاملون في وزارة الكهرباء العراقية ؟

للإجابة عن هذا السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والتكرارات والنسب المئوية لأساليب الخصخصة المناسبة للطاقة الكهربائية في العراق كما يراها العاملون في وزارة الكهرباء العراقية، وكما مبين في الجدول رقم (١٤) .

يبين الجدول رقم (١٤) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأساليب الخصخصة المناسبة للطاقة الكهربائية في العراق كما يراها العاملون في وزارة الكهرباء العراقية للفقرات من(٤٣-٤٦) في الاستبانة، حيث جاءت الفقرة رقم (٤٥) والتي تنص على "الشراكة الاستراتيجية

مع شركات ذات خبرة واسعة على المستوى الدولي" في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي بلغ (٣,٦٩) وبدرجة موافقة عاليه، تلتها في المرتبة الثانية الفقرة رقم (٤٦) والتي تنص على "اعتماد اسلوبBOT (بناء- تشغيل- نقل ملكية) تقوم الحكومة بمقتضاه منح امتيازاً لشركة المشروع (مستثمر) لبناء وتشغيل والادارة لفترة من الزمن وتنقل ملكية المشروع الى الوزارة في نهاية مدة الامتياز" بمتوسط حسابي بلغ (٣,٥٢) وبدرجة عاليه. وجاء في المرتبة الثالثة الفقرة رقم (٤٣) والتي تنص على "الاسلوب المناسب لخصخصة الطاقة الكهربائية BOOT (بناء- تملك- تشغيل- نقل ملكية للدولة) يتمثل في بناء المنشأ وتملكة فترة من الزمن وتشغيله ثم تحويل ملكيته الى الدولة" بمتوسط حسابي بلغ (٣,٤٠) بدرجة متوسطة.

جدول رقم (١٤)

التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأساليب الخصخصة المناسبة للطاقة الكهربائية في العراق كما يراها العاملون في وزارة الكهرباء العراقية مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية

الرتبة	الفقرات	موافق بشدة و موافق		متوسط الموافقة		غير موافق بشدة و غير موافق		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
		التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة			
١	الشراكة الاستراتيجية مع شركات ذات خبرة واسعة على المستوى الدولي	٢٠٥	٦٤,٣	٨٤	٢٠,١	٥٠	١٥,٧	٣,٦٩	١,٠٨	عاليه
٢	اعتماد اسلوبBOT (بناء- تشغيل- نقل ملكية) تقوم الحكومة بمقتضاه منح امتيازاً لشركة المشروع (مستثمر) لبناء وتشغيل والادارة لفترة من الزمن وتنقل ملكية المشروع الى الوزارة في نهاية مدة الامتياز	١٩٧	٦١,٨	٥٢	١٦,٣	٧٠	٢١,٩	٣,٥٢	١,٢٤	عاليه
٣	الاسلوب المناسب لخصخصة الطاقة الكهربائية BOOT (بناء- تملك- تشغيل- نقل ملكية للدولة) يتمثل في بناء المنشأ وتملكة فترة من الزمن وتشغيله ثم تحويل ملكيته الى الدولة	١٧٤	٥٤,٥	٦٥	٢٠,٤	٨٠	٢٥,١	٣,٤٠	١,٢٠	متوسطة
٤	الاسلوب المناسب لخصخصة الطاقة الكهربائية BOO (بناء- تملك- تشغيل) يتمثل في بناء المنشأ وتشغيله وابقاء ملكية المنشأ للقطاع الخاص لفترة زمنية غير محدده	٧٥	٢٣,٥	٤٩	١٥,٤	١٩٥	٦١,١	٢,٤٩	١,١٧	متدنيه

وجاءت الفقرة رقم (٤٤) ونصها "الاسلوب المناسب لخصخصة الطاقة الكهربائية BOO (بناء- تملك- تشغيل) يتمثل في بناء المنشأ وتشغيله وابقاء ملكية المنشأ للقطاع الخاص لفترة زمنية غير محدده" بالمرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (٢,٤٩) بدرجة متدنيه وبنسبة (٦١,١%)، ويستدل من ذلك على ان الافراد المبحوثين موافقين بدرجة عاليه على اهم اساليب الخصخصة للطاقة الكهربائية فيما يتعلق بالشراكة الاستراتيجية مع شركات دولية ونظام BOT، بينما اظهرت اجابات المبحوثين درجة موافقة متوسطة نحو اسلوب BOOT، ودرجة موافقة متدنيه نحو اسلوب BOO ، كونهم يفضلون ان تؤول ملكية المشروعات الى الدولة مباشرةً أو بعد فترة وبنسبة (٦١,٨%). وهذه النتيجة أتت مطابقة للتحفظ الذي اظهره المبحوثون في الفقرات الخاصة بالمستثمر والخوف من سيطرته على الاقتصاد الوطني، وكذلك ان تنفذ من قبل مختصين في مجال الطاقة الكهربائية على المستوى الدولي وبنسبة (٦٤,٣%) للانطباع السائد حول كفائتها والحفاظ على ديمومة عمل القطاع، وتختلف درجة الموافقة على نظام (BOT) عن دراسة (حمد ١٩٩٩،) فكانت بدرجة متوسطة بينما في هذه الدراسة أتت بدرجة عاليه.

السؤال الرابع: ما هي أهم المعوقات (الادارية والقانونية والاجتماعية والاقتصادية) التي تواجه تبني الخصخصة للطاقة الكهربائية كما يراها العاملون في وزارة الكهرباء العراقية ؟

للإجابة عن هذا السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمعوقات (الادارية والقانونية والاجتماعية والاقتصادية) التي تواجه تبني الخصخصة للطاقة الكهربائية في العراق كما يراها العاملون في وزارة الكهرباء العراقية، والجدول رقم (١٥) يوضح ذلك .

جدول رقم (١٥)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمعوقات (الادارية والقانونية والاجتماعية والاقتصادية) التي تواجه تبني الخصخصة للطاقة الكهربائية كما يراها العاملون في وزارة الكهرباء العراقية مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية

الرتبة	الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
١	٣٨	عدم ادراك المواطن لمعنى الخصخصة يشكل عقبة امام خصخصة الطاقة الكهربائية	٣,٦٣	١,٢٢	عاليه
٢	٣٧	عدم توفر معلومات ملائمة عن برنامج الخصخصة يشكل عقبة امام دخول المستثمرين	٣,٦٢	١,٢٠	عاليه
٣	٣٥	ارتباط خصخصة الطاقة الكهربائية بالاستقرار السياسي(استقرار المؤسسات واستقرار المجتمع) من خلال تأمين بيئة مستقرة للمستثمر	٣,٥٨	١,٢٥	عاليه
٤	٣٩	انخفاض فاعلية نظام التسعيرواعتماده على أسس سياسية وليس على أسس اقتصادية يشكل عقبة امام خصخصة الطاقة الكهربائية	٣,٥٥	١,٢١	عاليه
٥	٣٦	عدم المرونة في الانظمة والقوانين والتشريعات يشكل عقبة امام خصخصة الطاقة الكهربائية	٣,٥٣	١,١٥	عاليه
٦	٤١	هيمنة الذهنية الأبوية (التي تنظر الى الدولة كراع أو حامي) تعد عائق امام الخصخصة	٣,٥٠	١,١١	عاليه
٧	٤٠	ضعف القطاع النفطي في تامين الوقود للمحطات يشكل عقبه كبيرة امام خصخصة الطاقة الكهربائية	٣,٤٥	١,١٤	متوسطة
٨	٤٢	الالتزام بأساليب التخطيط المركزي في الادارة وتنفيذ المشاريع يشكل عقبة امام الخصخصة	٣,٣١	١,٠٧	متوسطة
		المعوقات ككل	٣,٥٢	٠,٩٠	عاليه

يبين الجدول رقم (١٥) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمعوقات (الادارية والقانونية والاجتماعية والاقتصادية) التي تواجه تبني الخصخصة للطاقة الكهربائية في العراق كما يراها العاملون في وزارة الكهرباء العراقية والمحددة بالفقرات من (٣٥-٤٢) في الاستبانة، حيث جاءت الفقرة رقم (٣٨) والتي تنص على"عدم ادراك المواطن لمعنى الخصخصة يشكل عقبة امام خصخصة الطاقة الكهربائية" في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي بلغ (٣,٦٣)، تلتها في المرتبة

الثانية الفقرة رقم (٣٧) والتي تنص على "عدم توفر معلومات ملائمة عن برنامج الخصخصة يشكل عقبة امام دخول المستثمرين" بمتوسط حسابي بلغ (٣,٦٢)، تلتها في المرتبة الثالثة الفقرة رقم (٣٥) والتي تنص على "ارتباط خصخصة الطاقة الكهربائية بالاستقرار السياسي(استقرار المؤسسات واستقرار المجتمع) من خلال تأمين بيئة مستقرة للمستثمر" بمتوسط حسابي بلغ (٣,٥٨)، بينما جاءت الفقرة رقم (٤٢) ونصها "الالتزام بأساليب التخطيط المركزي في الادارة وتنفيذ المشاريع يشكل عقبة امام الخصخصة" بالمرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (٣,٣١).

وبلغ المتوسط الحسابي للمعوقات ككل (٣,٥٢) ودرجة موافقة عاليه والانحراف المعياري (٠,٩٠) ويستدل على وجود اجماع بين المبحوثين على وجود معوقات (ادارية وقانونية واجتماعية واقتصادية) تواجه تبني الخصخصة للطاقة الكهربائية وعدم وجود تشتت في آراء المبحوثين ويعزى ذلك الى ان المبحوثين لديهم انطباع حول وجود معوقات كبيرة تعيق عملية الخصخصة وان البيئة القانونية والاجتماعية والتشريعات ليست مهيئه للخصخصة وهذه نتيجة منطقية كون الخصخصة غير مطبقة وانما وجود توجهات نحوها وعند تبنيها سيصاحب ذلك تعديل في القوانين والتشريعات بما يسهل عملية تنفيذها. وتشابهة هذه النتيجة مع دراسة (الحواجزة ،١٩٩٨) حول وجود مجموعة من المعوقات (الاقتصادية والادارية والقانونية والاجتماعية) والتي واجهة تطبيق الخصخصة في الاردن، وايضا تشابهة مع دراسة (حمد، ١٩٩٩) حول وجود معوقات اقتصادية وادارية تمثلت بعدم وجود استقلال مالي واداري .

السؤال الخامس: ماهي اتجاهات المبحوثين نحو المستثمر الانسب لخصخصة الطاقة الكهربائية في العراق؟

للإجابة عن هذا السؤال تم استخراج التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاتجاهات المبحوثين نحو المستثمر الأنسب لخصخصة الطاقة الكهربائية في العراق، وكما مبين في الجدول رقم (١٦).

يبين الجدول رقم (١٦) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاتجاهات المبحوثين نحو المستثمر الأنسب لخصخصة الطاقة الكهربائية في العراق للفقرات من (٤٧-٥٥) في الاستبانة ، حيث جاءت الفقرة رقم (٥٢) والتي تنص على"من الأفضل إدخال مستثمر أجنبي وان تحتفظ الحكومة بالسهم الذهبي والذي يمكنها من حماية المستهلكين والعاملين" في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي بلغ (٣,٧٧) وبدرجة عاليه وبنسبة تكرار (٦٦,١%) ، تلتها في المرتبة الثانية الفقرة رقم (٤٩) والتي تنص على "يفضل الاستعانة بمستثمر أجنبي" بمتوسط حسابي بلغ (٣,٥٥) وبدرجة عاليه وبنسبة تكرار (٦١,١%) ، تلتها في المرتبة الثالثة الفقرة رقم (٥١) والتي تنص على "خصخصة الطاقة الكهربائية يؤدي إلى زيادة الخوف من سيطرة المستثمر الأجنبي على الاقتصاد الوطني" بمتوسط حسابي بلغ (٣,١٦) وبدرجة متوسطة.

جدول (١٦) التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاتجاهات المبحوثين نحو المستثمر الأنسب لخصخصة الطاقة الكهربائية في العراق مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية

الرتبة	الرقم	الفقرات	موافق بشدة و موافق		متوسط الموافقة		غير موافق بشدة و غير موافق		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
			التكرار	النسبه	التكرار	النسبه	التكرار	النسبه			
١	٥٢	من الافضل ادخال مستثمر اجنبي وان تحتفظ الحكومة بالسهم الذهبي والذي يمكنها من حماية المستهلكين والعاملين	٢١١	٦٦,١	٤٨	١٥	٦٠	١٨,٨	٣,٧٧	١,٢٣	عاليه
٢	٤٩	يفضل الاستعانة بمستثمر اجنبي	١٩٥	٦١,١	٣٩	١٢,٢	٨٥	٢٦,٦	٣,٥٥	١,٤٤	عاليه
٣	٥١	خصخصة الطاقة الكهربائية يؤدي الى زيادة الخوف من سيطرة المستثمر الاجنبي على الاقتصاد الوطني	١٤٢	٤٤,٥	٦٤	٢٠,١	١١٣	٣٥,٤	٣,١٦	١,٣٠	متوسطة
٤	٥٠	يفضل الاستعانة بمستثمر مشترك مع الوزارة	١١٧	٣٦,٧	٨١	٢٥,٤	١٢١	٣٧,٩	٢,٩٧	١,٢٥	متوسطة
٤	٥٤	دخول المستثمر الاجنبي يؤدي الى سيطرته على القرار الاستراتيجي في قطاع الطاقة الكهربائية	١١٢	٣٥,١	٨٥	٢٦,٦	١٢٢	٣٨,٢	٢,٩٧	١,٢١	متوسطة
٦	٥٥	دخول المستثمر الاجنبي يؤدي الى ضعف الرقابة الحكوميه على مؤسسات قطاع الكهرباء	١٣٤	٤٢	٦٠	١٨,٨	١٢٥	٣٩,٢	٢,٩٧	١,٣٠	متوسطة
٧	٥٣	يفضل البيع الجزئي لقطاع الكهرباء ولعدة مستثمرين	١٠١	٣١,٧	٥٢	١٦,٣	١٦٦	٥٢,٠	٢,٦٧	١,٢٩	متوسطة
٨	٤٧	يفضل الاستعانة بمستثمر محلي	٤٩	١٥,٤	٤٢	١٣,٢	٢٢٨	٧١,٥	٢,١٥	١,١٤	متدنيه
٩	٤٨	يفضل الاستعانة بمستثمر عربي	٢٦	٨,٢	٦٠	١٨,٨	٢٣٣	٧٣,٠	٢,٠١	١,٠٠	متدنيه

جاءت الفقرة رقم (٤٨) ونصها "يفضل الاستعانة بمستثمر عربي" بالمرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (٢,٠١) وبدرجة متدنيه وبنسبة تكرار(٧٣%) ، وبلغ المتوسط الحسابية للاتجاهات نحو المستثمرالانسب لخصخصة الطاقة الكهربائية ككل (٢,٩١) وبدراجة موافقة متوسطة وبانحراف معياري (٠,٦٧) ويستدل من ذلك على ان اتجاهات المبحوثين تتراوح بين درجة موافقة (الكبيرة والمتدنية)، حيث كان موافقة بدرجة عاليه واجماع بين المبحوثين حول فقرات المستثمر الاجنبي وان تحتفظ الحكومة بحصة السهم الذهبي، وهذه النتيجة منطقية من خلال الانطباع لمجتمع الدراسة حول نجاح وكفاءة المشاريع المنفذة من قبل المستثمرين الاجانب مقارنة بالمستثمر العربي او المحلي ، وبالاضافة الى الميل لادخال المستثمر الاجنبي مع وجود دور للحكومة وبحصة السهم الذهبي خوفاً من سيطرة الاجنبي على القطاع. وتتشابه هذه النتيجة مع دراسة (حمد،١٩٩٩) حول احتفاظ الحكومة بحصة السهم الذهبي واختلفت معها حول اعطاء الاولوية للمستثمرين المحلين(الاردنيين) المقيمين او المغتربين.

السؤال السادس : هل خصخصة الطاقة الكهربائية الحل الامثل لمعالجة أزمة الكهرباء في العراق كما يراها العاملون في وزارة الكهرباء العراقية ؟

للإجابة عن هذا السؤال تم استخراج التكرارات والنسب المئوية لأهم أراء المبحوثين المجيبين على السؤال ، عما إذا كانت خصخصة الطاقة الكهربائية الحل الأمثل لمعالجة أزمة الكهرباء في العراق ، وكما مبين في الجدول رقم (١٧) ورقم (١٨) . حيث بلغ عدد المبحوثين المجيبين على السؤال (١٨٢) مبحوثاً ومن أصل (٣١٩) مبحوثاً .

جدول رقم (١٧)

المقترحات والتكرارات والنسب المئوية لأهم اراء المبحوثين المجيبين ب(نعم)

على الخصخصة تحل ازمة الكهرباء في العراق

	المقترح	التكرار	النسب المئوية
١	الاستثمار وزيادة الإنتاج وتأمين الطلب على الكهرباء مستقبلا	٣٩	٢٧,٣
٢	تقليل الروتين الحكومي، وتخفض أعباء الدولة المالية ، وتشجع على دخول التكنولوجيا الحديثة	٣٤	٢٣,٧
٣	خصخصة قطاع الكهرباء مطبقة في دول العالم ولا تعاني بلدانهم من أزمة في الكهرباء	٣٣	٢٣,١
٤	تطبيق الخصخصة بشكل متدرج يبتدئ بالإنتاج ثم يصار إلى التوزيع وفي النهاية النقل	١٩	١٣,٣
٥	تخلص من الفساد المالي والاداري	١٨	١٢,٦
	مجموع التكرارات	١٤٣	١٠٠

جدول رقم (١٨)

الاسباب والتكرارات والنسب المئوية لأهم اراء المبحوثين المجيبين ب(كلا)

على الخصخصة تحل ازمة الكهرباء في العراق

	المقترح	التكرار	النسب المئوية
١	الدولة اكثر قدرةً وضماناً على بناء محطات ذات سعات توليد كهرباء كبيرة	٣٦	٣٨,٢
٢	زيادة البطالة	٢٣	٢٤,٥
٣	المستثمر يطمح بالربح الكبير فقط مما يؤدي إلى زيادة تسعيرة الكهرباء على المواطن	٢٠	٢١,٣
٤	عدم وجود الاستقرار الامني ، لاتوجد بنية تحتية ، عدم وضوح التشريعات، وعدم وضوح مفهوم الخصخصة للمجتمع	١٥	١٦
	مجموع التكرارات	٩٤	١٠٠

يبين الجدول رقم (١٧) ورقم (١٨) المقترحات والتكرارات والنسب المئوية لأهم أراء المبحوثين عما إذا كانت خصخصة الطاقة الكهربائية الحل الأمثل لمعالجة أزمة الكهرباء في العراق او لاتحل الازمة. حيث كانت مجموع التكرارات للاجابة ب (نعم) (١٤٣) تكراراً وبنسبة مئوية

(٦٠,٣%) من قبل المبحوثين المجيبين على السؤال ب(نعم) والبالغ عددهم (١١٠) مبحوثاً وللمقترحات الواردة في الجدول رقم (١٨)، حيث جاء المقترح (الاستثمار وزيادة الإنتاج وتأمين الطلب على الكهرباء مستقبلاً) في المرتبة الأولى بتكرار بلغ (٣٩) ونسبة مئوية (٢٧,٣%) ، تلاه في المرتبة الثانية المقترح (تقليل الروتين الحكومي، وتخفيف الاعباءالمالية على الدولة، وتشجع على دخول التكنولوجيا الحديثة) وبتكرار بلغ (٣٤) ونسبة مئوية (٢٣,٧%) ،ويستدل على ان المبحوثين لديهم قناعات حول ان الاستثمار يؤدي الى حل ازمة الكهرباء من خلال انشاء المحطات الجديدة ومايترتب على ذلك من ايجابيات تتمثل بتخفيف العبء على الدولة وتقليل الروتين الحكومي ودعم قطاع الكهرباء بالتكنولوجيا ، وعليه فأن الميحوثين موافقين على ان الخصخصة تحل ازمة الكهرباء في العراق.

اما كان مجموع التكرارات للاجابة ب (كلا) (٩٤) تكراراً وبنسبة مئوية (٣٩,٧%) من قبل المبحوثين المجيبين على السؤال ب (كلا) والبالغ عددهم (٧٢) مبحوثاً وللمقترحات الواردة في الجدول رقم (١٩)، حيث جاء المقترح (الدولة اكثرقدرةً وضماناً على بناء محطات ذات سعات توليد كهرباء كبيرة) في المرتبة الاولى بتكرار بلغ (٣٦) ونسبة مئوية (٣٨,٢%) وجاء في المرتبة الثانية المقترح (زيادة البطالة) بتكرار بلغ (٢٣) ونسبة مئوية (٢٤,٥%)، ويستدل على عدم موافقة المبحوثين ويمتلكون تحفظ على خصخصة الطاقة الكهربائية لما لها من سلبيات حسب وجهة نظرهم تمثلت بزيادة البطالة وان الربح يعود على المستثمر، ويفضلون ان يكون زمام الامور بيد الدولة ويقترحون بناء محطات كبيرة لتعويض النقص في الكهرباء .

ثالثاً : تحليل ومناقشة فرضيات الدراسة

الفرضية الاولى : لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq ٠,٠٥$) في اتجاهات العاملين في وزارة الكهرباء العراقية نحو الاثار الاقتصادية والاجتماعية والادارية والفنية لخصخصة الطاقة الكهربائية في العراق تبعاً لمتغيراتهم الشخصية والوظيفية (الجنس، العمر، المسمى الوظيفي، المؤهل العلمي، عدد سنوات الخدمة، طبيعة العمل) .

للتحقق من صحة هذه الفرضية تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاتجاهات العاملين في وزارة الكهرباء العراقية نحو الاثار الاقتصادية والاجتماعية والادارية والفنية لخصخصة الطاقة الكهربائية في العراق تبعاً للجنس، والعمر، والمسمى الوظيفي، والمؤهل العلمي، وعدد سنوات الخدمة، وطبيعة العمل، ولبيان دلالة الفروق الاحصائية بين المتوسطات الحسابية تم استخدام اختبار "ت" لكل من (الجنس والمسمى الوظيفي والمؤهل العلمي وطبيعة العمل) وتحليل التباين الأحادي اختبار "ANOVA" لكل من (العمر وسنوات الخدمة) ، وكما مبين في الجداول التاليه.

أولاً: الجنس

جدول رقم (١٩)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار "ت" تبعاً لمتغير الجنس على اتجاهات العاملين نحو الاثار الاقتصادية والاجتماعية والادارية والفنية لخصخصة الطاقة الكهربائية في العراق

الآثار	ذكر		انثى		قيمة ت	الدلالة الاحصائية
	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري		
اقتصادية	٣,٣٥	٠,٧٧١	٣,١٦	٠,٦٢٤	١,٧٣٨	٠,٠٨٣
اجتماعية	٢,٩٦	٠,٨٤	٢,٩٢	٠,٦٢	٠,٣٣٠	٠,٧٤٢
ادارية	٣,٦٠	٠,٨٣٩	٣,٣٩	٠,٨٤٢	١,٦٨١	٠,٠٩٤
فنية	٣,٥٢	١,٠٦٨	٣,٣٩	١,٠٨٧	٠,٨٤١	٠,٤٠١
الاثار ككل	٣,٤٠	٠,٧٥	٣,٢٤	٠,٦٨	١,٤٩٥	٠,١٣٦

يتبين من الجدول رقم (١٩) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha \leq$٠,٠٥)تعزى لأثر الجنس في جميع الأبعاد وفي الآثار ككل، ويعزى ذلك الى ان الاثار المتوقعه والمترتبه من عملية الخصخصة تهم كلا الجنسين وهنالك انطباع مشترك حول تاثيرها. وهذه النتيجة تشير إلى قبول الفرضية لمتغير الجنس في (الآثارالاقتصادية والاجتماعية والإدارية والفنية والآثار ككل) ، وتتشابه مع دراسة (العضايلة،٢٠٠٣) بعدم وجود فروق ذات دلالة احصائية للمتغيرات الشخصية مع الابعاد الادارية والاقتصادية والاجتماعية .

ثانيا: العمر

جدول رقم (٢٠)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وتحليل التباين الأحادي تبعاً لمتغير العمر على اتجاهات العاملين نحو الاثار الاقتصادية والاجتماعية والادارية والفنية لخصخصة الطاقة الكهربائية في العراق

الآثار	اقل من ٣٠ سنة		٣٠-٤٥ سنة		٤٦ سنة فأكثر		قيمة ف	الدلالة الاحصائية
	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري		
اقتصادية	٣,٣١	٠,٧٩	٣,٣٤	٠,٧٢	٣,٢٧	٠,٧٨	٠,٢٤٠	٠,٧٨٦
اجتماعية	٣,١١	٠,٨٢	٢,٩٤	٠,٧٨	٢,٨٨	٠٨٢	١,٣٩٦	٠,٢٤٩
ادارية	٣,٦٢	٠,٧٦٢	٣,٥٥	٠,٨٥١	٣,٥٦	٠,٨٧٥	٠,١٧١	٠,٨٤٢
فنية	٣,٦٤	٠,٩١٦	٣,٤٦	١,١٥٩	٣,٤٧	٠,٩٨٧	٠,٦٠٦	٠,٥٤٦
الاثار ككل	٣,٤٥	٠,٧٠	٣,٣٧	٠,٧٤	٣,٣٥	٠,٧٧	٠,٣٢٢	٠,٧٢٥

يتبين من الجدول رقم (٢٠) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية($\alpha \leq$ ٠,٠٥) تعزى لأثر العمر في جميع الأبعاد وفي الآثار ككل. وهذه النتيجة تشير إلى قبول الفرضية لمتغير العمر في جميع الفئات العمرية للاثار (الاقتصادية والاجتماعية والادارية والفنية) والاثار ككل ، مما يدل على وجود اتفاق وانسجام بين الفئات العمرية للافراد المبحوثين نحو الاثار ككل ، وتتشابه مع دراسة (العضايلة،٢٠٠٣) بعدم وجود فروق ذات دلالة احصائية تعزى لمتغير العمر مع الابعاد الادارية والاقتصادية والاجتماعية .

ثالثا: المسمى الوظيفي

جدول رقم (٢١)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار "ت" تبعاً لمتغير المسمى الوظيفي على اتجاهات العاملين نحو الاثار الاقتصادية والاجتماعية والادارية والفنية لخصخصة الطاقة الكهربائية في العراق

الآثار	اداري		موظف		قيمة ت	الدلالة الاحصائية
	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري		
اقتصادية	٣,٣٩	٠,٧٩	٣,٢٤	٠,٧٠	١,٨٥٦	٠,٦٤
اجتماعية	٢,٩٦	٠,٨٧	٢,٩٤	٠,٧٤	٠,٢٢٧	٠,٨٢٠
ادارية	٣,٦٣	٠,٨٩٤	٣,٥٠	٠,٧٨٧	١,٤٣٢	٠,١٥٣
فنية	٣,٦٤	١,٠٧٤	٣,٣٥	١,٠٥١	٢,٤٦٠	٠,٠١٤*
الاثار ككل	٣,٤٥	٠,٨١	٣,٣٠	٠,٦٦	١,٧٩٨	٠,٠٧٣

*ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)

يتبين من الجدول رقم (٢١) وجود فروق ذات دلالة إحصائية($\alpha \leq$ ٠,٠٥) تعزى لأثر المسمى الوظيفي على الآثار الفنية وكانت الفروق لصالح الإداريين بينما لم تظهر فروق دالة إحصائيا في كل من(الآثارالاقتصادية والاجتماعية والآثار الإدارية والاثار ككل). ويستدل من ذلك على ان الاداريين والذين يشغلون المناصب التالية (مدير عام /وكيل، مدير محطة /وكيل، مدير اداري/مدير مالي، رئيس قسم/رئيس شعبة) لديهم اتجاهات بأن الاثار الفنية المتوقعة ستكون اكبر لخصخصة الكهرباء في العراق من خلال ادخال التكنولوجيا الحديثة والرقابة الدقيقة لتطبيق أنظمة العمل والحفاظ على ديمومة عمل المشروع المخصخص . وهذه النتيجة تشير إلى قبول الفرضية لمتغير المسمى الوظيفي لكل من (الآثار الاقتصادية والآثارالاجتماعية والآثارالإدارية والآثار ككل) ، ورفضها في (الآثار الفنية) .

رابعا: المؤهل العلمي

جدول رقم (٢٢)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار "ت" تبعاً لمتغير المؤهل العلمي على اتجاهات العاملين نحو الاثار الاقتصادية والاجتماعية والادارية والفنية لخصخصة الطاقة الكهربائية في العراق

الاثار	دبلوم فاقل		بكالوريوس فأعلى		قيمة ت	الدلالة الاحصائية
	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري		
اقتصادية	٠.٩٣	٠,٧٨	٣,٤٥	٠,٧٠	٤,٢٧٩-	٠,٠٠٠*
اجتماعية	٢,٩١	٠,٧٧	٢,٩٨	٠,٨٢٠	٠,٧٧٢-	٠,٤٤١
ادارية	٣,٢٦	٠,٩١٤	٣,٧٥	٠,٧٣٥	٥,٢٨١-	٠,٠٠٠*
فنية	٣,٠٥	١,١٤٧	٣,٧٧	٠,٩١٨	٦,١٩٩-	٠,٠٠٠*
الاثار ككل	٣,١٢	٠,٧٧	٣,٥٤	٠,٦٧٠	٥,١٤١-	٠,٠٠٠*

*ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0.05)$

يتبين من الجدول رقم (٢٢) وجود فروق ذات دلالة إحصائية($\alpha \leq$ ٠,٠٥) تعزى لأثر المؤهل العلمي في الأبعاد (الاقتصادية والادارية والفنية) وفي الآثار ككل، وكانت الفروق لصالح بكالوريوس فأعلى. وقد يعزى ذلك الى ان اصحاب المؤهل العلمي بكالوريوس فأعلى يحتلون المناصب القيادية في مقرات المديريات الثلاث (انتاج والنقل والتوزيع) واكثر معرفة ودراية من الافراد اصحاب المؤهل العلمي دبلوم فاقل كونهم ابعد عن منطقة اتخاذ القرارات وطبيعة اعمالهم فنية تنفيذية . ويستدل ايضاً على وجود انسجام واتفاق بين الافراد المبحوثين اصحاب المؤهل بكالوريوس فأعلى على ان للخصخصة اثار ادارية وفنية بدرجة عالية ، واثار اقتصادية واجتماعية بدرجة متوسطة مقارنةً بذوي المؤهل العلمي دبلوم فأقل حيث كانت اتجاهاتهم متوسطة في جميع الاثار المبحوثة ، ولاتوجد فروق احصائية تعزى لاثر المؤهل العلمي على الاثار الاجتماعية ويستدل على ان المبحوثين لديهم اتجاهات مشتركة حول الاثار الاجتماعية من عملية تطبيق الخصخصة ولايوجد تشتت في آراءهم وكما هو واضح في قيم الانحراف المعياري لكلا المؤهلين.

خامسا: سنوات الخدمة

يتبين من الجدول رقم (٢٣) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha \leq$٠,٠٥) تعزى لأثر سنوات الخدمة في جميع الأبعاد (الاقتصادية والاجتماعية والادارية والفنية) وفي الآثار ككل . وهذه النتيجة تشير إلى قبول الفرضية لمتغير سنوات الخدمة في جميع الأبعاد والاثار ككل . مما يستدل على ان عدد سنوات الخدمة لاتؤثر على اتجاهات العاملين في وزارة الكهرباء العراقية نحو الاثار الاقتصادية والاجتماعية والادارية والفنية لخصخصة الطاقة الكهربائية في العراق .

جدول رقم (٢٣)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وتحليل التباين الأحادي تبعاً لمتغير سنوات الخدمة على اتجاهات العاملين في وزارة الكهرباء العراقية نحو الاثار الاقتصادية والاجتماعية والادارية والفنية لخصخصة الطاقة الكهربائية في العراق

الاثار	٥ سنوات فأقل		٦-١٠		١١ فأكثر		قيمة ف	الدلالة الاحصائية
	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري		
اقتصادية	٣,٤١	٠,٧٢	٣,٣٤	٠,٧٠	٣,٢٥	٠,٧٨	١,٣١٨	٠,٢٦٩
اجتماعية	٣,٠٧	٠,٧٤	٢,٩٠	٠,٨٣	٢,٩٢	٠,٨٢	١,١٣٤	٠,٣٢٣
ادارية	٣,٥٧	٠,٧٧٤	٣,٥٦	٠,٧٩٥	٣,٥٦	٠,٨٩٤	٠,٠٠٦	٠,٩٩٤
فنية	٣,٤٨	١,٠٩٣	٣,٦٢	١,٠٢٨	٣,٤٥	١,٠٧٩	٠,٦٢٢	٠,٥٣٨
الاثار ككل	٣,٤٣	٠,٦٨	٣,٤٠	٠,٧١	٣,٣٤	٠,٧٨	٠,٣٧١	٠,٦٩١

سادسا: طبيعة العمل

يتبين من الجدول رقم (٢٤) وجود فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha \leq$٠,٠٥) تعزى لأثر طبيعة العمل في الأبعاد (الاقتصادية والادارية والفنية) وفي الآثار ككل ، وكانت الفروق لصالح الفنيين. وقد يعزى ذلك لكون طبيعة العمل في المديريات ومحطة انتاج الكهرباء فنية تنفيذية ومعظم كوادرها القيادية في تماس مع الاعمال والمهام الفنية والاقتصاديه وان الفنيين يمتلكون اراء مختلفة حول

اداء الدوائر الادارية من خلال الروتين والمشاكل الادارية بينما لايظهر الادارين هذه الامور، واما الآثار الاجتماعية كانت لاتوجد فروق ذات دلالة احصائية بين المبحوثين ، مما يستدل على عدم تأثير متغير طبيعة العمل في اتجاهات المبحوثين نحو الاثار الاجتماعية المتوقعة للخصخصة ويعزى ذلك الى الانطباع السائد لدى المبحوثين حول ان تطبيق الخصخصة سيؤدي الى تسريح وانهاء خدمات بعض الموظفين.

جدول رقم(٢٤)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار "ت" تبعاً لمتغير طبيعة العمل على اتجاهات العاملين في وزارة الكهرباء العراقية نحو الاثار الاقتصادية والاجتماعية والادارية والفنية لخصخصة الطاقة الكهربائية في العراق

الاثار	اداري		فني		قيمة ت	الدلالة الاحصائية
	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري		
اقتصادية	٣,٠٤	٠,٨٦٨	٣,٤٣	٠,٦٥٨	٤,٤٥-	*٠,٠٠٠
اجتماعية	٢,٩١	٠,٧٦٧	٢,٩٧	٠,٨١٧	٠,٦٧-	٠,٥٠٠
ادارية	٣,٢٩	٠,٩٦٤	٣,٦٨	٠,٧٥٤	٣,٩٦-	*٠,٠٠٠
فنية	٣,٢٤	١,١٢١	٣,٦١	١,٠٣١	٢,٨٤-	*٠,٠٠٥
الاثار ككل	٣,١٤	٠,٨٢٧	٣,٤٨	٠,٦٧٣	٣,٨٢-	*٠,٠٠٠

* ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0.05)$

وتشير النتيجة الى قبول الفرضية لمتغير طبيعة العمل في (الآثار الاجتماعية)، ورفضها في باقي الاثار (الاقتصادية والادارية والفنية) وفي الآثار ككل .

والنتيجة النهائية للفرضية الاولى كما مبين في الجدول (٢٥) .

جدول رقم (٢٥) النتيجة النهائية للفرضية الاولى

الاثار	المتغيرات الشخصية والوظيفية					
	الجنس	العمر	المسمى الوظيفي	المؤهل العلمي	سنوات الخدمة	طبيعة العمل
الاقتصادية	✓	✓	✓	×	✓	×
الاجتماعية	✓	✓	✓	✓	✓	✓
الادارية	✓	✓	✓	×	✓	×
الفنية	✓	✓	×	×	✓	×
الاثار ككل	✓	✓	✓	×	✓	×

✓ لاتوجد فروق × توجد فروق

الفرضية الثانية: لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq$ ٠,٠٥) في اتجاهات العاملين في وزارة الكهرباء العراقية نحو أهم الاساليب المناسبة لخصخصة الطاقة الكهربائية في العراق تبعا لمتغيراتهم الشخصية والوظيفية (الجنس، العمر، المسمى الوظيفي، المؤهل العلمي، عدد سنوات الخدمة، طبيعة العمل) .

للتحقق من صحة هذه الفرضية تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاتجاهات العاملين في وزارة الكهرباء العراقية نحو أهم الأساليب المناسبة لخصخصة الطاقة الكهربائية في العراق تبعا للجنس، والعمر، والمسمى الوظيفي، والمؤهل العلمي، وعدد سنوات الخدمة، وطبيعة العمل، ولبيان دلالة الفروق الاحصائية بين المتوسطات الحسابية تم استخدام اختبار "ت" لكل من الجنس والمسمى الوظيفي، والمؤهل العلمي وطبيعة العمل وتحليل التباين الأحادي للعمر، وسنوات الخدمة، وسيتم تحليل كل اسلوب من الاساليب المناسبة لخصخصة الطاقة الكهربائية للفقرات من (٤٣ الى ٤٦) الواردة في الاستبانة.

جدول رقم (٢٦)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار "ت" لاتجاهات العاملين في وزارة الكهرباء العراقية نحو أهم الاساليب المناسبة لخصخصة الطاقة الكهربائية في العراق تبعاً لمتغيرالجنس

الفقرات	ذكر		انثى		قيمة ت	الدلالة الاحصائية
	متوسط الحسابي	الانحراف المعياري	متوسط الحسابي	الانحراف المعياري		
الاسلوب المناسب لخصخصة الطاقة الكهربائية BOOT (بناء- تملك- تشغيل- نقل ملكية للدولة) يتمثل في بناء المنشأ وتملكة فترة من الزمن وتشغيله ثم تحويل ملكيته الى الدولة	٣,٤٢	١,٢٣	٣,٣٠	١,٠٩	٠,٧١٢	٠,٤٧٧
الاسلوب المناسب لخصخصة الطاقة الكهربائية BOO (بناء- تملك- تشغيل) يتمثل في بناء المنشأ وتشغيله وابقاء ملكية المنشأ للقطاع الخاص لفترة زمنية غير محدده	٢,٤٩	١,٢٠	٢,٥١	١,٠٤	-٠,١١٨	٠,٩٠٦
الشراكة الاستراتيجية مع شركات ذات خبرة واسعة على المستوى الدولي	٣,٧٢	١,٠٧	٣,٥٨	١,١٥	٠,٨٧٧	٠,٣٨١
اعتماد اسلوبBOT (بناء- تشغيل- نقل ملكية) تقوم الحكومة بمقتضاه منح امتيازاً لشركة المشروع (مستثمر) لبناء وتشغيل والادارة لفترة من الزمن وتنقل ملكية المشروع الى الوزارة في نهاية مدة الامتياز	٣,٥٢	١,٢٩	٣,٥٣	٠,٩٨	-٠,٠٦١	٠,٩٥١

يتبين من الجدول رقم (٢٦) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية($\alpha \leq$ ٠,٠٥) تعزى لأثر الجنس على اهم الاساليب المناسبة للخصخصة ، ويستدل من ذلك على تقارب اتجاهات المبحوثين نحو اهم اساليب الخصخصة وليس لمتغير الجنس دور في تغير اتجاهاتهم وهذه نتيجة منطقية كون الاتجاهات نحو اساليب وانظمة هي امور غير شخصية وانما تتعلق بالمعرفة والدراية بأساليب الخصخصة .

جدول رقم (٢٧)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وتحليل التباين الأحادي واختبار "ت" لاتجاهات العاملين في وزارة الكهرباء العراقية نحو أهم الاساليب المناسبة لخصخصة الطاقة الكهربائية في العراق تبعاً للمتغيرالعمر

الفقرات	اقل من ٣٠ سنة		٣٠-٤٥ سنة		٤٦ ستة فأكثر		قيمة ف	الدلالة الاحصائية
	متوسط الحسابي	الانحراف المعياري	متوسط الحسابي	الانحراف المعياري	متوسط الحسابي	الانحراف المعياري		
الاسلوب المناسب لخصخصة الطاقة الكهربائية BOOT (بناء- تملك- تشغيل- نقل ملكية للدولة) يتمثل في بناء المنشأ وتملكة فترة من الزمن وتشغيله ثم تحويل ملكيته الى الدولة	٣,٤٧	١,٢٠	٣,٣٣	١,٢٦	٣,٤٠	١,٢٠	٠,٦٥١	٠,٥٢٢
الاسلوب المناسب لخصخصة الطاقة الكهربائية BOO (بناء- تملك- تشغيل) يتمثل في بناء المنشأ وتشغيله وابقاء ملكية المنشأ للقطاع الخاص لفترة زمنية غير محدده	٢,٦٠	١,١٠	٢,٣٩	١,١٩	٢,٤٩	١,١٧	١,٤٤٧	٠,٢٣٧
الشراكة الاستراتيجية مع شركات ذات خبرة واسعة على المستوى الدولي	٣,٧٩	١,٠١	٣,٥٩	١,١٢	٣,٦٩	١,٠٨	١,٧٢٢	٠,١٨٠
اعتماد اسلوبBOT (بناء- تشغيل- نقل ملكية) تقوم الحكومة بمقتضاه منح امتيازاً لشركة المشروع (مستثمر) لبناء وتشغيل والادارة لفترة من الزمن وتنقل ملكية المشروع الى الوزارة في نهاية مدة الامتياز	٣,٤٣	١,٢٠	٣,٥١	١,٣٠	٣,٥٢	١,٢٤	٠,٢١٧	٠,٨٠٥

يبين الجدول رقم (٢٧) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية (α = ٠,٠٥) تعزى لأثر العمر على اهم الاساليب المناسبة للخصخصة ، ويعزى ذلك لوجود معرفة ودراية لدى المبحوثين بأهم أساليب الخصخصة وليس لمتغير العمر دور في تغير اتجاهاتهم .

جدول رقم (٢٨)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار "ت" لاتجاهات العاملين في وزارة الكهرباء العراقية نحو أهم الاساليب المناسبة لخصخصة الطاقة الكهربائية في العراق تبعاً للمتغيرالمسمى الوظيفي

الفقرات	اداري		موظف		قيمة ت	الدلالة الاحصائية
	متوسط الحسابي	الانحراف المعياري	متوسط الحسابي	الانحراف المعياري		
الاسلوب المناسب لخصخصة الطاقة الكهربائية BOOT (بناء- تملك- تشغيل- نقل ملكية للدولة) يتمثل في بناء المنشأ وتملكة فترة من الزمن وتشغيله ثم تحويل ملكيته الى الدولة	٣,٤٨	١,٢٢	٣,٣٣	١,١٩	١,١٥٥	٠,٢٤٩
الاسلوب المناسب لخصخصة الطاقة الكهربائية BOO (بناء- تملك- تشغيل) يتمثل في بناء المنشأ وتشغيله وابقاء ملكية المنشأ للقطاع الخاص لفترة زمنية غير محدده	٢,٥٣	١,٢١	٢,٤٦	١,١٣	٠,٥٠٠	٠,٦١٧
الشراكة الاستراتيجية مع شركات ذات خبرة واسعة على المستوى الدولي	٣,٨٨	٠,٩٩	٣,٥١	١,١٤	٣,١٤٢	*٠,٠٠٢
اعتماد اسلوبBOT (بناء- تشغيل- نقل ملكية) تقوم الحكومة بمقتضاه منح امتيازاً لشركة المشروع (مستثمر) لبناء وتشغيل والادارة لفترة من الزمن وتنقل ملكية المشروع الى الوزارة في نهاية مدة الامتياز	٣,٦٠	١,٢٢	٣,٤٤	١,٢٥	١,١١٤	٠,٢٦٦

* ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة (α≤0.05)

يتبين من الجدول رقم (٢٨) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية(α ≤٠,٠٥) تعزى لأثر المسمى الوظيفي على اهم الاساليب المناسبة للخصخصة للفقرات (٤٣، ٤٤، ٤٦)

باستثناء الفقرة رقم (٤٥) والخاصة بالشراكة الاستراتيجية كانت الفروق لصالح المسمى الوظيفي(اداري) كونهم اكثر دراية ومعرفة باساليب الخصخصة وكونهم يحتلون مناصب ادارية عليا وهم اصحاب قرار.

اما بالنسبة لمتغير المؤهل العلمي، يتبين من الجدول رقم (٢٩) التالي:

- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha \leq$ ٠,٠٥) تعزى لأثر المؤهل العلمي على اهم الاساليب المناسبة للخصخصة والمتعلقة باسلوب (BOO) والواردة في الفقرة (٤٤) في الاستبانة ويستدل من ذلك الى ان المبحوثين ذات اتجاهات مشتركة نحو نظام (BOO) ويميلون الى ان تكون ملكية المشاريع المخصخصة للوزارة .

- وجود فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha \leq$ ٠,٠٥) تعزى لأثر المؤهل العلمي على اهم الاساليب المناسبة للخصخصة للفقرات (٤٣,٤٥,٤٦) في الاستبانة لصالح المؤهل العلمي بكلوريوس فأعلى، ويعزى ذلك الى الاختلاف في اتجاهات المبحوثين نابع من الاختلاف في المعرفة والدراية باهم اساليب خصخصة الطاقة الكهربائية .

جدول رقم (٢٩)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار "ت" لاتجاهات العاملين في وزارة الكهرباء العراقية نحو أهم الاساليب المناسبة لخصخصة الطاقة الكهربائية في العراق تبعاً للمتغيرالمؤهل العلمي

الفقرات	دبلوم فأقل		بكالوريوس فأعلى		قيمة ت	دلالة الاحصائية
	متوسط حسابي	انحراف معياري	متوسط حسابي	انحراف معياري		
الاسلوب المناسب لخصخصة الطاقة الكهربائية BOOT (بناء- تملك- تشغيل- نقل ملكية للدولة) يتمثل في بناء المنشأ وتملكة فترة من الزمن وتشغيله ثم تحويل ملكيته الى الدولة	٣,٠٥	١,٢١	٣,٦٢	١,١٥	-٤,٢٥٤	*٠,٠٠٠
الاسلوب المناسب لخصخصة الطاقة الكهربائية BOO (بناء- تملك- تشغيل) يتمثل في بناء المنشأ وتشغيله وابقاء ملكية المنشأ للقطاع الخاص لفترة زمنية غير محدده	٢,٣٥	١,١٧	٢,٥٨	١,١٦	-١,٧٣٣	٠,٠٨٤
الشراكة الاستراتيجية مع شركات ذات خبرة واسعة على المستوى الدولي	٣,٢٨	١,١٤	٣,٩٥	٠,٩٦	-٥,٧١٢	*٠,٠٠٠
اعتماد اسلوبBOT (بناء- تشغيل- نقل ملكية) تقوم الحكومة بمقتضاه منح امتيازاً لشركة المشروع (مستثمر) لبناء وتشغيل والادارة لفترة من الزمن وتنقل ملكية المشروع الى الوزارة في نهاية مدة الامتياز	٣,١٥	١,٢٩	٣,٧٥	١,١٥	-٤,٣٥٦	*٠,٠٠٠

* ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)

جدول رقم (٣٠)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وتحليل التباين الأحادي واختبار "ت" لاتجاهات العاملين نحو أهم الاساليب المناسبة لخصخصة الطاقة الكهربائية في العراق تبعاً للمتغيرسنوات الخدمة

الفقرات	٥ سنوات فأقل		٦–١٠ سنوات		١١ سنة فأكثر		قيمة ف	الدلالة الاحصائية
	متوسط الحسابي	الانحراف المعياري	متوسط الحسابي	الانحراف المعياري	متوسط الحسابي	الانحراف المعياري		
الاسلوب المناسب لخصخصة الطاقة الكهربائية BOOT (بناء- تملك- تشغيل- نقل ملكية للدولة) يتمثل في بناء المنشأ وتملكة فترة من الزمن وتشغيله ثم تحويل ملكيته الى الدولة	٣,١٤	١,٣٩	٣,٣٤	١,٢٤	٣,٥٥	١,٠٧	٣,٤٦٦	٠,٠٣٢*
الاسلوب المناسب لخصخصة الطاقة الكهربائية BOO (بناء- تملك- تشغيل) يتمثل في بناء المنشأ وتشغيله وابقاء ملكية المنشأ للقطاع الخاص لفترة زمنية غير محدده	٢,٤٢	١,١٨	٢,٥٣	١,١١	٢,٥١	١,١٩	٠,٢١٣	٠,٨٠٨
الشراكة الاستراتيجية مع شركات ذات خبرة واسعة على المستوى الدولي	٣,٥٨	١,١٣	٣,٦٠	٠,٩٦	٣,٧٨	١,١٠	١,٢٥٨	٠,٢٨٦
اعتماد اسلوبBOT (بناء– تشغيل– نقل ملكية) تقوم الحكومة بمقتضاه منح امتيازاً لشركة المشروع (مستثمر) لبناء وتشغيل والادارة لفترة من الزمن وتنقل ملكية المشروع الى الوزارة في نهاية مدة الامتياز	٣,٢٠	١,٤١	٣,٤١	١,١٦	٣,٧١	١,١٥	٥,١٧٦	٠,٠٠٦*

* ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)

ويتبين من الجدول رقم (٣٠) التالي :

- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية (α ≤ ٠,٠٥) تعزى لأثر سنوات الخدمة على اهم الاساليب المناسبة للخصخصة والمتعلقة باسلوبي (الشراكة الاستراتيجية ، ونظام BOO) .
- وجود فروق ذات دلالة إحصائية (α ≤ ٠,٠٥) تعزى لأثر سنوات الخدمة على اهم الاساليب المناسبة للخصخصة والمتعلقة بنظامي (BOOT وBOT) ، ولبيان الفروق الزوجية الدالة إحصائيا بين المتوسطات الحسابية تم استخدام المقارنات البعدية بطريقة شفيه كما هو مبين في الجدول رقم (٣١).

جدول رقم (٣١)

المقارنة البعدية بطريقة شيفية لاثر سنوات الخدمة على اتجاهات العاملين في وزارة الكهرباء العراقية نحو أهم الاساليب المناسبة لخصخصة الطاقة الكهربائية في العراق

الفقرات	المتوسط الحسابي	سنوات الخدمة			
			٥ سنوات فاقل	٦-١٠ سنوات	١١ سنة فأكثر
الاسلوب المناسب لخصخصة الطاقة الكهربائية BOOT (بناء- تملك- تشغيل- نقل ملكية للدولة) يتمثل في بناء المنشأ وتملكة فترة من الزمن وتشغيله ثم تحويل ملكيته الى الدولة	٣,١٤	٥ سنوات فاقل			
	٣,٣٤	٦-١٠ سنوات	٠,٢٠		
	٣,٥٥	١١ سنة فأكثر	*٠,٤٢	٠,٢١	
اعتماد اسلوبBOT (بناء- تشغيل- نقل ملكية) تقوم الحكومة بمقتضاه منح امتيازاً لشركة المشروع (مستثمر) لبناء وتشغيل والادارة لفترة من الزمن وتنقل ملكية المشروع الى الوزارة في نهاية مدة الامتياز	٣,٢٠	٥ سنوات فاقل			
	٣,٤١	٦-١٠ سنوات	٠,٢١		
	٣,٧١	١١ سنة فأكثر	*٠,٥١	٠,٣٠	

*دالة عند مستوى الدلالة (α=٠,٠٥) .

يتبين من الجدول رقم (٣١) وجود فروق ذات دلالة إحصائية (α ≤ ٠,٠٥) بين فئة سنوات الخدمة (١١ فأكثر) وبين (٥ سنوات فأقل) وكانت الفروق لصالح فئة عدد سنوات الخدمة

(١١ فأكثر). مما يستدل على ان فئة عدد سنوات الخدمة (١١ سنة فأكثر) اكثر معرفة ودراية بأهم الاساليب المناسبة لخصخصة الطاقة الكهربائية لما يمتلكوه من خبرة ونضج اداري وفني، وهذا يتفق مع ماجاء في اثر المؤهل علمي (بكالوريوس فأعلى) على نظامي (BOOT، BOT) لاهم الاساليب المناسبة لخصخصة الطاقة الكهربائية في العراق .

يتبين من الجدول رقم (٣٢) التالي لاثر طبيعة العمل:

- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha \leq$٠,٠٥) تعزى لأثر طبيعة العمل على اهم الاساليب المناسبة لخصخصة الطاقة الكهربائية لاساليب (BOOT ، BOT، BOO)
- وجود فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha \leq$٠,٠٥) تعزى لأثر طبيعة العمل على اهم الاساليب المناسبة لخصخصة الطاقة الكهربائية والمتعلقة باسلوب (الشراكة الاستراتيجية) ، ولصالح فئة الفنيين ويعزى ذلك الى ان الفنيين يشغلون مناصب تنفيذية ويقوم بالمهام الفنية المختلفة وفي تماس مع الشركات الفنية العالمية عند تنفيذ الاعمال والمهام المختلفة .

جدول رقم (٣٢)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار "ت" لاتجاهات العاملين نحو أهم الاساليب المناسبة لخصخصة الطاقة الكهربائية في العراق تبعاً للمتغير طبيعة العمل

الفقرات	اداري		فني		قيمة ت	دلالة احصائية
	متوسط حسابي	انحراف معياري	متوسط حسابي	انحراف معياري		
الاسلوب المناسب لخصخصة الطاقة الكهربائية BOOT (بناء- تملك- تشغيل- نقل ملكية للدولة) يتمثل في بناء المنشأ وتملكة فترة من الزمن وتشغيله ثم تحويل ملكيته الى الدولة	٣,٢٥	١,١٨	٣,٤٧	١,٢١	١,٥١٢-	٠,١٣٢
الاسلوب المناسب لخصخصة الطاقة الكهربائية BOO (بناء- تملك- تشغيل) يتمثل في بناء المنشأ وتشغيله وابقاء ملكية المنشأ للقطاع الخاص لفترة زمنية غير محدده	٢,٤٩	١,٠٧	٢,٤٩	١,٢١	٠,٠٢٧-	٠,٩٧٨
الشراكة الاستراتيجية مع شركات ذات خبرة واسعة على المستوى الدولي	٣,٤٨	١,١٦	٣,٧٨	١,٠٤	٢,٢٨٩-	٠,٠٢٣*
اعتماد اسلوبBOT (بناء- تشغيل- نقل ملكية) تقوم الحكومة بمقتضاه منح امتيازاً لشركة المشروع (مستثمر) لبناء وتشغيل والادارة لفترة من الزمن وتنقل ملكية المشروع الى الوزارة في نهاية مدة الامتياز	٣,٤١	١,٢١	٣,٥٦	١,٢٥	١,٠٠٠-	٠,٣١٨

* ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0.05)$

وتشيرالنتيجة النهائية إلى قبول الفرضية الثانية لجميع الاساليب المناسبة للخصخصة تبعاً لمتغيرات الشخصية (الجنس، والعمر)، وقبولها أو رفضها لاسلوب من الاساليب تبعاً لمتغيرات (المسمى الوظيفي، والمؤهل العلمي، وسنوات الخدمة ،طبيعة العمل) وكما مبين في الجدول رقم (٣٣) .

جدول رقم (٣٣)

النتيجة النهائية للفرضية الثانية

رقم الفقرة	اسلوب الخصخصة	المتغيرات الشخصية والوظيفية					
		الجنس	العمر	المسمى الوظيفي	المؤهل العلمي	سنوات الخدمة	طبيعة العمل
٤٣	BOOT	✓	✓	✓	×	×	✓
٤٤	BOO	✓	✓	✓	✓	✓	✓
٤٥	الشراكة الاستراتيجية	✓	✓	×	×	✓	×
٤٦	BOT	✓	✓	✓	×	×	✓

✓ لاتوجد فروق × توجد فروق

الفرضية الثالثة: لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq$ ٠,٠٥) في اتجاهات العاملين في وزارة الكهرباء العراقية نحو أهم المعوقات (الادارية والقانونية والاجتماعية والاقتصادية) التي تواجه تبني خصخصة الطاقة الكهربائية في العراق تبعاً لمتغيراتهم الشخصية والوظيفية (الجنس، العمر، المسمى الوظيفي، المؤهل العلمي، عدد سنوات الخدمة، طبيعة العمل) .

للتحقق من صحة هذه الفرضية تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاتجاهات العاملين في وزارة الكهرباء العراقية نحو أهم المعوقات (الادارية والقانونية والاجتماعية والاقتصادية) التي تواجه تبني خصخصة الطاقة الكهربائية في العراق تبعاً(للجنس، والعمر، والمسمى الوظيفي، والمؤهل العلمي، وعدد سنوات الخدمة، وطبيعة العمل) ، ولبيان دلالة الفروق الاحصائية بين المتوسطات الحسابية تم استخدام اختبار "ت" لكل من (الجنس، والمسمى الوظيفي، والمؤهل العلمي ، وطبيعة العمل) وتحليل التباين الأحادي ANOVA (للعمر، وسنوات الخدمة) وكما مبين في رقم (٣٤).

يتبين من الجدول رقم (٣٤) التالي :

- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha \leq$ ٠,٠٥) تعزى لأثر الجنس ويستدل من ذلك الى تقارب وجهات نظر الجنسين وعدم وجود فروق في اتجاهاتهم .
- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha \leq$ ٠,٠٥) تعزى لأثر العمر.
- وجود فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha \leq$ ٠,٠٥) تعزى لأثر المسمى الوظيفي، وكانت الفروق لصالح الاداريين . ويعزى ذلك لكونهم يحتلون مناصب قيادية ومسئولية واكثر اطلاع ومعرفة على اهم المشاكل التي تعانيها المديريات والمعوقات الادارية والقانونية والاقتصادية والاجتماعية التي يمكن ان تواجه تبني عملية الخصخصة .
- وجود فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha \leq$ ٠,٠٥) تعزى لأثر المؤهل العلمي، وكانت الفروق لصالح بكالوريوس فأعلى . وقد يعزى ذلك الى ان الافراد المبحوثين الحاملين للمؤهل العلمي بكالوريوس فأكثر، اكثر معرفة باجراءات الادارية والقانونية في مديرياتهم بحكم اشغالهم للمناصب العليا ومدى تاثير المعوقات الاجتماعية الناتجة عن التخوف من تقليص الكوادر العاملة وتسريحهم عند تبني عملية الخصخصة للطاقة الكهربائية .

جدول رقم (٣٤)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وتحليل التباين الأحادي واختبار "ت" لاتجاهات العاملين نحو أهم المعوقات (الادارية والقانونية والاجتماعية والاقتصادية) التي تواجه تبني خصخصة الطاقة الكهربائية في العراق تبعاً للمتغيرات الشخصية والوظيفية

المتغيرات الشخصية والوظيفية		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة الإحصائي	الدلالة الاحصائية
الجنس	ذكر	٣,٥٣	٠,٩٠٦	ت=٠,٤١٧	٠,٦٧٧
	انثى	٣,٤٨	٠,٨٩٦		
العمر	اقل من ٣٠ سنة	٣,٥٤	٠,٨٦٢	ف=٠,٢٩٢	٠,٧٤٧
	٣٠-٤٥ سنة	٣,٤٩	٠,٨٨٦		
	٤٦ سنة فأكثر	٣,٥٧	٠,٩٥٩		
المسمى الوظيفي	اداري	٣,٦٢	٠,٩٢٦	ت=١,٩٧٢	*٠,٠٤٩
	موظف	٣,٤٢	٠,٨١٧		
المؤهل العلمي	دبلوم فأقل	٣,١٧	١,٠٠٤	ت=-٥,٧٨٢	*٠,٠٠٠
	بكالوريوس فأعلى	٣,٧٤	٠.٧٥٦		
سنوات الخدمة	٥ سنوات فأقل	٣,٤١	٠,٩٢٤	ف=٠,٧٧٠	٠,٤٦٤
	٦-١٠سنوات	٣,٥٦	٠,٨١٧		
	١١سنة فأكثر	٣,٥٦	٠,٩٢٦		
طبيعة العمل	اداري	٣,٣١	١,٠٥٠	ت=-٢,٧٨٣	*٠,٠٠٦
	فني	٣,٦١	٠,٨١٦		

* ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)

كما يبين الجدول رقم (٣٤) :

- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha \leq$ ٠,٠٥) تعزى لأثر سنوات الخدمة.

- وجود فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha \leq$ ٠,٠٥) تعزى لأثر طبيعة العمل وكانت الفروق لصالح الفنيين . ويعزى ذلك الى تماسهم المباشر مع المعوقات الحالية والمتعلقة بالامور الادارية والقانونية والاقتصادية وانها ستقف عائق امام تطبيق عملية الخصخصة والتي تحتاج الى مرونه في القوانيين والاجراءات الادارية.

وتشير النتيجة النهائية إلى قبول الفرضية الثالثة تبعاً لمتغيرات (الجنس، والعمر، وسنوات الخدمة)، ورفضها تبعاً لمتغيرات (المسمى الوظيفي، والمؤهل العلمي، وطبيعة العمل) .

الفرضية الرابعة: لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq$ ٠,٠٥) في اتجاهات العاملين في وزارة الكهرباء العراقية نحو المستثمر الانسب لخصخصة الطاقة الكهربائية في العراق تبعاً لمتغيراتهم الشخصية والوظيفية (الجنس، العمر، المسمى الوظيفي، المؤهل العلمي، عدد سنوات الخدمة، طبيعة العمل) .

للتحقق من صحة هذه الفرضية تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاتجاهات العاملين في وزارة الكهرباء العراقية نحو المستثمر الانسب لخصخصة الطاقة الكهربائية في العراق ولكل فقرة من الفقرات (٤٧-٥٥) في الاستبانة ، تبعاً لمتغيرات الشخصية والوظيفية (للجنس، والعمر، والمسمى الوظيفي، والمؤهل العلمي، وعدد سنوات الخدمة، وطبيعة العمل)، ولبيان دلالة الفروق الاحصائية بين المتوسطات الحسابية تم استخدام اختبار "ت" لكل من (الجنس والمسمى الوظيفي، والمؤهل العلمي وطبيعة العمل) وتحليل التباين الأحادي (للعمر، وسنوات الخدمة) وكما مبين في الجداول التالية .

جدول رقم (٣٥)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار "ت" لاتجاهات العاملين في وزارة الكهرباء العراقية نحو المستثمر الانسب لخصخصة الطاقة الكهربائية في العراق تبعاً لمتغير الجنس

الفقرات	ذكر		انثى		قيمة ت	الدلالة الاحصائية
	متوسط الحسابي	الانحراف المعياري	متوسط الحسابي	الانحراف المعياري		
يفضل الاستعانة بمستثمر محلي	٢,١١	١,١٢	٢,٣٥	١,٢٣	-١,٤٦٨	٠,١٤٣
يفضل الاستعانة بمستثمر عربي	٢,٠١	١,٠٢	٢,٠٠	٠,٨٧	٠,٠٥٢	٠,٩٥٨
يفضل الاستعانة بمستثمر اجنبي	٣,٦٥	١,٤٢	٣,٠٩	١,٤٤	٢,٦٨٩	*٠,٠٠٨
يفضل الاستعانة بمستثمر مشترك مع الوزارة	٢,٩٤	١,٢٨	٣,١١	١,١٠	-٠,٩٣٠	٠,٣٥٣
خصخصة الطاقة الكهربائية يؤدي الى زيادة الخوف من سيطرة المستثمر الاجنبي على الاقتصاد الوطني	٣,١٨	١,٣٣	٣,٠٩	١,١٥	٠,٤٦٣	٠,٦٤٤
من الافضل ادخال مستثمر اجنبي وان تحتفظ الحكومة بالسهم الذهبي والذي يمكنها من حماية المستهلكين والعاملين	٣,٨٤	١,٢١	٣,٤٩	١,٣٠	١,٩٢٤	٠,٠٥٥
يفضل البيع الجزئي لقطاع الكهرباء ولعدة مستثمرين	٢,٦٩	١,٣١	٢,٥٦	١,١٨	٠,٦٨٦	٠,٤٩٣
دخول المستثمر الاجنبي يؤدي الى سيطرته على القرار الاستراتيجي في قطاع الطاقة الكهربائية	٢,٩٧	١,٢٢	٣,٠٠	١,١٨	-٠,١٩٤	٠,٨٤٦
دخول المستثمر الاجنبي يؤدي الى ضعف الرقابة الحكوميه على مؤسسات قطاع الكهرباء	٢,٩٧	١,٣٠	٢,٩٥	١,٣٢	٠,١١٦	٠,٩٠٧

* ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة (α≤0.05)

تبين من الجدول رقم (٣٥) التالي :

عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية (α ≤ ٠,٠٥) لجميع الفقرات الواردة في الاستبانة (٤٧-٥٥) تعزى لأثر الجنس على المستثمر الانسب للطاقة الكهربائية بإستثناء الفقرة (٤٩) والمتعلقة بالاستعانة بالمستثمر الاجنبي فكانت هنالك فروق ذات دلالة إحصائية (α = ٠,٠٥)

لصالح فئة الذكور ويعزى ذلك الى ان المبحوثين الذكور يحتلون مناصب ادارية عليا مقارنة بالاناث وان طبيعة معظم الاعمال هي فنية تنفيذية.

ويتبين من الجدول رقم (٣٦) التالي :

- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية (α ≤ ٠,٠٥) تعزى لاثر العمر على المستثمرالانسب لخصخصة الطاقة الكهربائية للفقرات (٤٧-٤٨-٤٩-٥٠-٥٢-٥٣) الواردة في الاستبانة .
- وجود فروق ذات دلالة إحصائية (α ≤ ٠,٠٥) تعزى لاثر العمر على المستثمرالانسب لخصخصة الطاقة الكهربائية للفقرات (٥١-٥٤-٥٥) في الاستبانة ولبيان الفروق الزوجية الدالة إحصائيا بين المتوسطات الحسابية تم استخدام المقارنات البعدية بطريقة شفيه كما هو مبين في الجدول رقم (٣٧) .

جدول رقم (٣٦) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وتحليل التباين الأحادي واختبار "ف" لاتجاهات العاملين في وزارة الكهرباء العراقية نحو المستثمر الانسب لخصخصة الطاقة الكهربائية في العراق تبعاً لمتغير العمر

الفقرات	اقل من ٣٠ سنة		٣٠-٤٥سنة		٤٥ سنة فأكثر		قيمة ف	الدلالة الاحصائية
	متوسط حسابي	إنحراف معياري	متوسط حسابي	إنحراف معياري	متوسط حسابي	إنحراف لمعياري		
يفضل الاستعانة بمستثمر محلي	٢,١٣	١,٢١	٢,٠٨	١,٢٣	٢,٢٩	١,٢٠	١,١٠٣	٠,٣٣٣
يفضل الاستعانة بمستثمر عربي	٢,٠٢	١,١٠	١,٩٩	٠,٨٧	٢,٠٣	١,٠٠	٠,٠٦٢	٠,٩٤٠
يفضل الاستعانة بمستثمر اجنبي	٣,٧٠	١,٤٥	٣,٤٦	١,٤٤	٣,٦٣	١,٣٩	٠,٧٤٨	٠,٤٧٤
يفضل الاستعانة بمستثمر مشترك مع الوزارة	٣,٠٦	١,١٧	٢,٨٦	١,١٠	٣,٠٩	١,٣١	١,١٩٦	٠,٣٠٤
خصخصة الطاقة الكهربائية يؤدي الى زيادة الخوف من سيطرة المستثمر الاجنبي على الاقتصاد الوطني	٣,٦٠	١,١٣	٢,٩١	١,١٥	٣,٣٦	١,٢٤	٧,٨٨٨	*٠,٠٠٠
من الافضل ادخال مستثمر اجنبي وان تحتفظ الحكومة بالسهم الذهبي والذي يمكنها من حماية المستهلكين والعاملين	٣,٨٥	١,٢٣	٣,٦٦	١,٣٠	٣,٩٤	١,١٣	١,٦٩٧	٠,١٨٥
يفضل البيع الجزني لقطاع الكهرباء ولعدة مستثمرين	٢,٤٥	١,٢٠	٢,٦٩	١,١٨	٢,٧٤	١,٣٣	٠,٩٢٠	٠,٤٠٠
دخول المستثمر الاجنبي يؤدي الى سيطرته على القرار الاستراتيجي في قطاع الطاقة الكهربائية	٣,١٩	١,٢٤	٢,٨٢	١,١٨	٣,١٣	١,١٩	٣,٠٤٤	*٠,٠٤٩
دخول المستثمر الاجنبي يؤدي الى ضعف الرقابة الحكوميه على مؤسسات قطاع الكهرباء	٣,٢٥	١,٢٨	٢,٧٢	١,٣٢	٣,٢٥	١,١٧	٦,٨٩٧	*٠,٠٠١

* ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة (α≤0.05)

جدول رقم (٣٧)

المقارنة البعدية بطريقة شيفية لاثر العمر على اتجاهات العاملين في وزارة الكهرباء العراقية نحو المستثمرالانسب لخصخصة الطاقة الكهربائية في العراق

الفقرات	المتوسط الحسابي	العمر			
			اقل من ٣٠ سنة	٣٠-٤٥ سنة	٤٦ سنة فأكثر
خصخصة الطاقة الكهربانية يؤدي الى زيادة الخوف من سيطرة المستثمر الاجنبي على الاقتصاد الوطني	٣,٦٠	اقل من ٣٠ سنة			
	٢,٩١	٣٠-٤٥ سنة	٠,٧٠*		
	٣,٣٦	٤٦ سنة فأكثر	٠,٢٤	٠,٤٦*	
دخول المستثمر الاجنبي يؤدي الى سيطرته على القرار الاستراتيجي في قطاع الطاقة الكهربانية	٣,١٩	اقل من ٣٠ سنة			
	٢,٨٢	٣٠-٤٥ سنة	٠,٣٧		
	٣,١٣	٤٦ سنة فأكثر	٠,٠٦	٠,٣١	
دخول المستثمر الاجنبي يؤدي الى ضعف الرقابة الحكوميه على مؤسسات قطاع الكهرباء	٣,٢٥	اقل من ٣٠ سنة			
	٢,٧٢	٣٠-٤٥ سنة	٠,٥٣*		
	٣,٢٥	٤٦ سنة فأكثر	٠,٠٠	٠,٥٣*	

* دالة عند مستوى الدلالة($\alpha \leq 0.05$) .

ويتبين من الجدول رقم (٣٧) وجود فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha \leq$ ٠,٠٥) وكانت الفروق لصالح فئة (٣٠ سنة فأكثر) ويعزى ذلك لانطباع الخوف لدى هذه الفئة من المستثمر الاجنبي كونهم أقل تماس مع الشركات الاجنبية وكونهم اصحاب سنوات خدمة قليلة ولايمتلكون معرفة ودراية بامكانيات المستثمرين الاجانب في القطاع ولم يسبق لهم التعامل مع شركات اجنبية في تنفيذ مشاريع الطاقة الكهربائية في الفترات السابقة .

كما يتبين من الجدول رقم (٣٨) التالي :

عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha \leq$ ٠,٠٥)تعزى لاثر المسمى الوظيفي على المستثمرالانسب لخصخصة الطاقة الكهربائية لجميع الفقرات (٤٧-٥٥) في الاستبانة بأستثناء الفقرة (٤٩) والمتعلقة بالاستعانة بالمستثمر الاجنبي وكانت الفروق لصالح فئة المسمى الوظيفي (اداري) ويعزى ذلك الى الخبرة والنضج الفني والاداري لهذه الفئة وكونهم يشغلون مناصب ادارية عاليا وأكثر معرفة وادراية بكفاءة المستثمرالاجنبي مقارنةً بالمستثمر المحلي أوالعربي .

جدول رقم (٣٨)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار "ت" لاتجاهات العاملين في وزارة الكهرباء العراقية نحو المستثمر الانسب لخصخصة الطاقة الكهربائية في العراق تبعاً لمتغير المسمى الوظيفي

الفقرات	اداري		موظف		قيمة ت	الدلالة الاحصائية
	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري		
يفضل الاستعانة بمستثمر محلي	٢,٢١	١,١٥	٢,١٠	١,١٣	٠,٨٣٨	٠,٤٠٣
يفضل الاستعانة بمستثمر عربي	٢,١٠	١,٠٣	١,٩٢	٠,٩٦	١,٥٧٩	٠,١١٥
يفضل الاستعانة بمستثمر اجنبي	٣,٧٤	١,٣٣	٣,٣٦	١,٥٢	٢,٣٨١	*٠,٠١٨
يفضل الاستعانة بمستثمر مشترك مع الوزارة	٣,٠٢	١,٢٦	٢,٩١	١,٢٥	٠,٧٤٩	٠,٤٥٤
خصخصة الطاقة الكهربائية يؤدي الى زيادة الخوف من سيطرة المستثمر الاجنبي على الاقتصاد الوطني	٣,١٤	١,٢٥	٣,١٨	١,٣٥	-٠,٢٥٤	٠,٨٠٠
من الافضل ادخال مستثمر اجنبي وان تحتفظ الحكومة بالسهم الذهبي والذي يمكنها من حماية المستهلكين والعاملين	٣,٨٦	١,١٦	٣,٦٩	١,٣٠	١,٢٠٣	٠,٢٣٠
يفضل البيع الجزئي لقطاع الكهرباء ولعدة مستثمرين	٢,٨١	١,٢٩	٢,٥٣	١,٢٨	١,٩٩٣	٠,٠٤٧
دخول المستثمر الاجنبي يؤدي الى سيطرته على القرار الاستراتيجي في قطاع الطاقة الكهربائية	٢,٩٥	١,٢٠	٢,٩٩	١,٢٢	-٠,٣٣٣	٠,٧٣٩
دخول المستثمر الاجنبي يؤدي الى ضعف الرقابة الحكوميه على مؤسسات قطاع الكهرباء	٣,٠٠	١,١٦	٢,٩٣	١,٤٢	٠,٤٦٤	٠,٦٤٣

* ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0.05)$

جدول رقم (٣٩)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار "ت" لاتجاهات العاملين في وزارة الكهرباء العراقية نحو المستثمر الانسب لخصخصة الطاقة الكهربائية في العراق تبعاً لمتغير المؤهل العلمي

الفقرات	دبلوم فأقل		بكالوريوس فأكثر		قيمة ت	الدلالة الاحصائية
	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري		
يفضل الاستعانة بمستثمر محلي	٢,١٢	١,١٢	٢,١٧	١,١٥	٠,٣٥٤-	٠,٧٢٤
يفضل الاستعانة بمستثمر عربي	١,٩٥	٠,٩٨	٢,٠٤	١,٠١	٠,٧٨١-	٠,٤٣٥
يفضل الاستعانة بمستثمر اجنبي	٣,٠٤	١,٥٢	٣,٨٧	١,٢٩	٥,١٨٤-	٠,٠٠٠*
يفضل الاستعانة بمستثمر مشترك مع الوزارة	٢,٧٠	١,٢١	٣,١٣	١,٢٥	٣,٠٤٨-	٠,٠٠٢*
خصخصة الطاقة الكهربائية يؤدي الى زيادة الخوف من سيطرة المستثمر الاجنبي على الاقتصاد الوطني	٣,٢١	١,٤٥	٣,١٣	١,١٩	٠,٥٦١	٠,٥٧٥
من الافضل ادخال مستثمر اجنبي وان تحتفظ الحكومة بالسهم الذهبي والذي يمكنها من حماية المستهلكين والعاملين	٣,٣١	١,٣٤	٤,٠٧	١,٠٦	٥,٥٩٩-	٠,٠٠٠*
يفضل البيع الجزئي لقطاع الكهرباء ولعدة مستثمرين	٢,٤١	١,٢٥	٢,٨٣	١,٢٩	٢,٨٠٧-	٠,٠٠٥*
دخول المستثمر الاجنبي يؤدي الى سيطرته على القرار الاستراتيجي في قطاع الطاقة الكهربائية	٣,٠٠	١,٢٥	٢,٩٥	١,١٩	٠,٣٣٠	٠,٧٤٢
دخول المستثمر الاجنبي يؤدي الى ضعف الرقابة الحكوميه على مؤسسات قطاع الكهرباء	٣,٠١	١,٤٢	٢,٩٤	١,٢٢	٠,٤٦٤	٠,٦٤٣

* ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0.05)$

يتبين من الجدول رقم (٣٩) التالي :

- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية $(\alpha \leq ٠,٠٥)$ تعزى لاثر المؤهل العلمي على المستثمرالانسب لخصخصة الطاقة الكهربائية للفقرات (٤٧-٤٨-٥١-٥٤-٥٥) في الاستبانة .

- وجود فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha \leq$ ٠,٠٥) تعزى لاثر المؤهل العلمي على المستثمرالانسب لخصخصة الطاقة الكهربائية للفقرات (٤٩-٥٠-٥٢-٥٣) في الاستبانة ولصالح فئة المؤهل العلمي بكالوريوس فأعلى ويعزى ذلك الى كونهم أكثر معرفة ودراية بالامور المتعلقة بالتعامل مع الجهات الخارجية التي تقوم بتنفيذ اعمال عائد لقطاع الكهرباء من شركات اجنية وعقود عمل مع خبراء اجانب لحل المشاكل الفنية وتنفيذ اعمال ذات تقنيات متطورة ولكونه اقدر على تميز المستثمر الانسب لخصخصة الطاقة الكهربائية وأكثر اطلاع بالشركات الاستثمارية الدولية والعربية والمحلية في مجال تنفيذ مشاريع الطاقة الكهربائية

جدول رقم (٤٠) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وتحليل التباين الأحادي واختبار "ت" لاتجاهات العاملين في وزارة الكهرباء العراقية نحو المستثمر الانسب لخصخصة الطاقة الكهربائية في العراق تبعاً للمتغير سنوات الخدمة

الرقم	الفقرات	٥ سنوات فأقل		٦-١٠ سنوات		١١ ستة فأكثر		قيمة ف	الدلالة الاحصائية
		متوسط الحسابي	الانحراف المعياري	متوسط الحسابي	الانحراف المعياري	متوسط الحسابي	الانحراف المعياري		
٤٧	يفضل الاستعانة بمستثمر محلي	٢,١٦	١,١٦	٢,١٨	١,١٧	٢,١٤	١,١٤	٠,٠٣٦	٠,٩٦٥
٤٨	يفضل الاستعانة بمستثمر عربي	٢,١٠	١,٠٣	١,٩٠	٠,٩٣	٢,٠١	١,٠٠	٠,٧٥٦	٠,٤٧١
٤٩	يفضل الاستعانة بمستثمر اجنبي	٣,٣٨	١,٦٦	٣,٥٤	١,٢٩	٣,٦٣	١,٤٤	٠,٨٠٣	٠,٤٤٩
٥٠	يفضل الاستعانة بمستثمر مشترك مع الوزارة	٢,٨٩	١,٢٠	٢,٩٦	١,٢٣	٣,٠١	١,٢٥	٠,٢٤١	٠,٧٨٦
٥١	خصخصة الطاقة الكهربائية يؤدي الى زيادة الخوف من سيطرة المستثمر الاجنبي على الاقتصاد الوطني	٣,٠١	١,٤٣	٣,٠٧	١,٢٠	٣,٢٦	١,٣٠	١,٢٣٢	٠,٢٩٣
٥٢	من الافضل ادخال مستثمر اجنبي وان تحتفظ الحكومة بالسهم الذهبي والذي يمكنها من حماية المستهلكين والعاملين	٣,٦٢	١,٣٧	٣,٧٢	١,١٨	٣,٨٧	١,٢٣	١,٢٤٦	٠,٢٨٩
٥٣	يفضل البيع الجزئي لقطاع الكهرباء ولعدة مستثمرين	٢,٣٨	١,٢٧	٢,٦٩	١,٢٦	٢,٧٩	١,٢٩	٢,٨٣٩	٠,٠٦٠
٥٤	دخول المستثمر الاجنبي يؤدي الى سيطرته على القرار الاستراتيجي في قطاع الطاقة الكهربائية	٣,٠٠	١,٢٤	٢.٨٤	١,١٩	٣,٠١	١,٢١	٠,٥٢٨	٠,٥٩٠
٥٥	دخول المستثمر الاجنبي يؤدي الى ضعف الرقابة الحكوميه على مؤسسات قطاع الكهرباء	٢,٨٨	١,٤٤	٢,٩١	١,٢٧	٣,٠٣	١,٣٠	٠,٤٥٤	٠,٦٣٦

يتبين من الجدول رقم (٤٠) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية (α ≤٠,٠٥) تعزى لاثر سنوات الخدمة على المستثمرالانسب لخصخصة الطاقة الكهربائية ولجميع الفقرات (٤٧-٥٥) في الاستبانة ويستدل على تقارب اتجاهات المبحوثين لمختلف سنوات الخدمة لديهم نحو المستثمر الانسب للطاقة الكهربائية .

جدول رقم (٤١)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار "ت" لاتجاهات العاملين في وزارة الكهرباء العراقية نحو المستثمر الانسب لخصخصة الطاقة الكهربائية في العراق تبعاً للمتغير طبيعة العمل

الفقرات	اداري		فني		قيمة ت	الدلالة الاحصائية
	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري		
يفضل الاستعانة بمستثمر محلي	٢,٤٠	١,٢٤	٢,٠٢	١,٠٨	٢,٦٣١	٠,٠٠٩*
يفضل الاستعانة بمستثمر عربي	٢,١٠	١,٠٥	١,٩٦	٠,٩٧	١,١٤٧	٠,٢٥٢
يفضل الاستعانة بمستثمر اجنبي	٣,٢٥	١,٤٤	٣,٦٨	١,٤٢	٢,٤٨٦-	٠,٠١٣*
يفضل الاستعانة بمستثمر مشترك مع الوزارة	٢,٨١	١,٢٤	٣,٠٣	١,٢٥	١,٤٢٧-	٠,١٥٥
خصخصة الطاقة الكهربائية يؤدي الى زيادة الخوف من سيطرة المستثمر الاجنبي على الاقتصاد الوطني	٣,٢٦	١,٢٩	٣,١٢	١,٣٠	٠,٨٩١	٠.٣٧٤
من الافضل ادخال مستثمر اجنبي وان تحتفظ الحكومة بالسهم الذهبي والذي يمكنها من حماية المستهلكين والعاملين	٣,٥٤	١,٢٤	٣,٨٨	١,٢١	٢,٣٠٠-	٠,٠٢٢*
يفضل البيع الجزئي لقطاع الكهرباء ولعدة مستثمرين	٢,٥٢	١,٢٣	٢,٧٣	١,٣١	١,٣٩٦:	٠,١٦٤
دخول المستثمر الاجنبي يؤدي الى سيطرته على القرار الاستراتيجي في قطاع الطاقة الكهربائية	٣,٠٠	١,٢٦	٢,٩٦	١,١٩	٠,٢٧٥	٠,٧٨٣
دخول المستثمر الاجنبي يؤدي الى ضعف الرقابة الحكوميه على مؤسسات قطاع الكهرباء	٣,٠٤	١,٢٩	٢,٩٣	١,٣٠	٠,٦٨٩	٠,٤٩١

* ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة (α≤0.05)

يتبين من الجدول رقم (٤١) التالي :

- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha \leq$ ٠,٠٥) تعزى لاثر طبيعة العمل على المستثمرالانسب لخصخصة الطاقة الكهربائية للفقرات (٤٨-٥٠-٥١-٥٣-٥٤-٥٥) في الاستبانة .

- وجود فروق ذات دلالة إحصائية($\alpha \leq$ ٠,٠٥) تعزى لاثر طبيعة العمل على المستثمرالانسب لخصخصة الطاقة الكهربائية للفقرة (٤٧) في الاستبانة والمتعلقة بالاستعانة بالمستثمر المحلي وكانت الفروق لصالح فئة الاداريين ويعزى ذلك الى عدم امتلاكهم معرفة بالامور الفنية والتقنية لقطاع الكهرباء ولكونه طبيعة الاعمال التي يؤدونها ادارية بحته .

- وجود فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha \leq$ ٠,٠٥) تعزى لاثر طبيعة العمل على المستثمرالانسب لخصخصة الطاقة الكهربائية للفقرة (٤٩) في الاستبانة والمتعلقة بالاستعانة بالمستثمر الاجنبي ويعزى ذلك الى ان الفنيين أكثر تماس مع الشركات الاجنبية التخصصية والمنفذة لمشاريع الطاقة الكهربائية في العراق وبالتالي لديهم ثقة بامكانيات التي يمكن ان يقدمها المستثمر الاجنبي مقارنةً بالمستثمر المحلي أو العربي .

- وجود فروق ذات دلالة إحصائية($\alpha \leq$ ٠,٠٥) تعزى لاثر طبيعة العمل على المستثمرالانسب لخصخصة الطاقة الكهربائية للفقرة (٥٢) في الاستبانة والمتعلقة بادخال المستثمر الاجنبي وان تحتفظ الحكومة بالسهم الذهبي وكانت الفروق لصالح فئة الفنيين ويستدل من ذلك على ان الفنيين أكثر توجه وميل نحو دخول المستثمر الاجنبي بشرط ان تحتفظ الوزارة بالحصة الاكبر في القطاع لضمان حماية المستفيدين والعاملين في القطاع من سيطرة الاجنبي على قطاع الكهرباء ، والنتيجة النهائية للفرضية الرابعة كما مبين في الجدول رقم (٤٢) .

جدول رقم (٤٢)

النتيجة النهائية للفرضية الرابعة

رقم الفقرة	المتغيرات الشخصية والوظيفية					
	الجنس	العمر	المسمى الوظيفي	المؤهل العلمي	سنوات الخدمة	طبيعة العمل
٤٧	✓	✓	✓	✓	✓	×
٤٨	✓	✓	✓	✓	✓	✓
٤٩	×	✓	×	×	✓	×
٥٠	✓	✓	✓	×	✓	✓
٥١	✓	×	✓	✓	✓	✓
٥٢	✓	✓	✓	×	✓	×
٥٣	✓	✓	✓	×	✓	✓
٥٤	✓	×	✓	✓	✓	✓
٥٥	✓	×	✓	✓	✓	✓

✓ لاتوجد فروق × توجد فروق

الفرضية الخامسة: لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq$ ٠,٠٥) في اتجاهات العاملين في وزارة الكهرباء العراقية نحو الخصخصة للطاقة الكهربائية تبعاً للمديرية (انتاج ، نقل، توزيع).

للتحقق من صحة هذه الفرضية تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاتجاهات العاملين في وزارة الكهرباء العراقية نحو الخصخصة للطاقة الكهربائية تبعاً للمديرية، ولبيان دلالة الفروق الاحصائية بين المتوسطات الحسابية تم استخدام تحليل التباين الأحادي، وكما مبين في الجدول رقم (٤٣) .

جدول رقم (٤٣)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وتحليل التباين الأحادي لاتجاهات العاملين نحو الخصخصة الطاقة الكهربائية تبعا للمديرية

المديرية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة الإحصائي	الدلالة الاحصائية
مديرية انتاج	٢,٨٢	١,١٢٣	١٤,١١٧	*٠,٠٠٠
مديرية نقل	٢,١٦	١,٠١٥		
مديرية توزيع	٢,٩٤	٠,٩٨٠		

* ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)

يتبين من الجدول رقم (٤٣) التالي :

- وجود فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha \leq$ ٠,٠٥) تعزى لأثر المديرية. ولبيان الفروق الزوجية الدالة إحصائيا بين المتوسطات الحسابية تم استخدام المقارنات البعدية بطريقة شفيه كما هو مبين في الجدول رقم (٤٤) .

جدول رقم (٤٤)

المقارنات البعدية بطريقة شفية لأثر المديرية على اتجاهات العاملين في وزارة الكهرباء العراقية نحو خصخصة الطاقة الكهربائية في العراق

المديرية	المتوسط الحسابي	مديرية انتاج	مديرية نقل	مديرية توزيع
مديرية انتاج	٢,٨٢			
مديرية نقل	٢,١٦	*٠,٦٦		
مديرية توزيع	٢,٩٤	٠,١١	*٠,٧٧	

* دالة عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) .

يتبين من الجدول (٤٤) وجود فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha \leq$ ٠,٠٥) بين المبحوثين العاملين في مديرية النقل من جهة وكل من المبحوثين العاملين في مديريتي الإنتاج والتوزيع من جهة اخرى وكانت الفروق لصالح كل من مديريتي الإنتاج والتوزيع . ويعزى ذلك الى ان ازمة الكهرباء في العراق تعود الى النقص الكبير في انتاج الطاقة الكهربائية لامور تتعلق بمشاكل محطات التوليد وكذلك قدم شبكات توزيع الكهرباء واحتياجها الى التحديث والتوسع لمواكبة عملية

التوسع في المناطة السكنية، اما مديرية النقل فانها اقل مشاكل كون الشبكة تعتبر متقدمة تضم خطوط النقل الفائق(٤٠٠كيلوفولت ، ١٣٣كيلوفولت)، وتتحصر مشاكلها باعمال الصيانة. كما ان خطوط النقل تعتبر جزء من سيادة الدولة والحفاظ على أمنها، وهذا مايلاحظ في اغلب تجارب الخصخصة في دول العالم تحتفظ الدولة بمليكة خطوط نقل الكهرباء فيها.

الفصل الرابع

النتائج والتوصيات

الفصل الرابع

النتائج والتوصيات

أولاً : خلاصة النتائج

استناداً الى التحليل الاحصائي لاسئلة وفرضيات الدراسة فقد تم التوصل الى مجموعة من النتائج أهمها مايلي :

١. أن هنالك درجة متوسطة من الموافقة (التأييد) لخصخصة الطاقة الكهربائية من قبل العاملين في وزارة الكهرباء العراقية وبشكل جزئي، حيث كان القبول والتأييد لخصخصة مديريتي الإنتاج والتوزيع وبمتوسطات حسابية (٢,٨٢) و (٢,٩٤) على التوالي دون مديرية النقل وبمتوسط حسابي (٢,١٦) .

٢. بينت الدراسة ان هنالك درجة موافقة عاليه وبمتوسط حسابي (٣,٥٦) نحو الاثار الادارية المتوقعة لخصخصة الطاقة الكهربائية وتمثلت بجعل العاملين يعملون بأقصى طاقاتهم للحفاظ على وظائفهم، وزيادة الرقابة على العاملين. وكما كان هنالك درجة موافقة متوسطة وبمتوسطات حسابية (٣,٤٩ و٣,٣١ و٢,٩٥) على التوالي للاثارالمتوقعة (الاقتصادية والفنية والاجتماعية) لخصخصة الطاقة الكهربائية، تمثلت بترشيد الاستهلاك الكهرباء، وتخفيف الاعباء المالية على الدولة، وبزيادة نسبة البطالة، واحداث فرص عمل جديدة، والالتزام ببرامج الصيانة، وتوفير المواد الاحتياطية.

٣. بينت الدراسة ان هنالك اتفاقاً بين العاملين في وزارة الكهرباء العراقية نحو أهم الاساليب المناسبة لخصخصة الطاقة الكهربائية متمثلةً باسلوب الشراكة الاستراتيجية مع شركات عالمية متخصصة، واسلوب BOT (بناء – تشغيل – نقل الملكية).

٤. بينت الدراسة الى ان هنالك معوقات (ادارية وقانونية واجتماعية واقتصادية) من وجهة نظر العاملين في وزارة الكهرباء العراقية وبدرجة عالية وبمتوسط حسابي (٣,٥٢) ، تمثلت بعدم ادراك المواطنين لمفهوم الخصخصة، وارتباط الخصخصة بالاستقرار السياسي (استقرار المؤسسات واستقرارالمجتمع)، وعدم المرونه في الانظمة والقوانين.

٥. بينت الدراسة الى هنالك موافقة عالية وبمتوسط حسابي (٣,٧٧) من قبل العاملين في وزارة الكهرباء العراقية نحو المستثمر الاجنبي وان تحتفظ الحكومة بالسهم الذهبي والذي يمكنها من حماية المستهلكين والعاملين، وهذا ناتج عن التخوف او التحفظ من سيطرة المستثمر الاجنبي على الاقتصاد الوطني، وموافقة متدنية نحو دخول المستثمر المحلي اوالعربي.

٦. بينت الدراسة ان هنالك تبايناً في اتجاهات العاملين في الوزارة نحو خصخصة الطاقة الكهربائية تبعاً لمديرياتهم (الانتاج، النقل، التوزيع)، حيث كان القبول والتأييد في مديريتي الانتاج والتوزيع أعلى من مديرية النقل.

٧. بينت الدراسة ان النسبة المئوية لمجموع تكرارات المجبين ب(نعم) حول اعتبار الخصخصة الحل الامثل لمعالجة أزمة الكهرباء في العراق فكانت (٦٠,٣%) ، واهم المقترحات تتعلق بـ (الاستثمار وزيادة الإنتاج وتأمين الطلب على الكهرباء مستقبلا، وتقليل الروتين الحكومي، وتخفض أعباء الدولة المالية، وتشجيع على

دخول التكنولوجيا الحديثة، وتخلص من الفساد المالي والاداري، وخصخصة قطاع الكهرباء مطبقة في دول العالم ولا تعاني بلدانهم من أزمة في الكهرباء) .

٨. بينت الدراسة ان النسبة المئوية لمجموع تكرارات المجيبين ب(كلا) حول اعتبار الخصخصة الحل الامثل لمعالجة أزمة الكهرباء في العراق فكانت (٣٩,٤%) ، وللمقترحات (الدولة اكثر قدرة وضماناً لبناء محطات ذات سعات كبيرة لتوليد الطاقة الكهربائية، وزيادة البطالة، والمستثمر يطمح بالربح الكبير فقط مما يؤدي إلى زيادة تسعيرة الكهرباء على المواطن، وعدم وجود الاستقرار الامني، ولاتوجد بنية تحتية، وعدم وضوح التشريعات، وعدم وضوح مفهوم الخصخصة للمجتمع).

ثانياً : التوصيات

وعلى ضوء النتائج التي توصلت اليها الدراسة، يمكن تقديم بعض التوصيات والمقترحات لمتخذي القرار بغية اخذها بعين الاعتبار عند البدء بخصخصة الطاقة الكهربائية.

١. ضرورة التوعية والتثقيف للعاملين في وزارة الكهرباء والمجتمع بمفهوم الخصخصة وبرامجها قبل البدء بتطبيقها وبشكل مكثف، وذلك لأن الكثير لديه مفاهيم خاطئة أو مغلوطة عنها، لأن عملية نجاح خصخصة الطاقة الكهربائية وجعلها فعاله لايتم دون حصول قناعة لدى العاملين في وزارة الكهرباء والمجتمع.

٢. ضرورة التأني والتدرج عند تبني وتطبيق الخصخصة، حتى تكون النتائج الناجحة بداية لمرحلة جديدة في برنامج الخصخصة، واجراء الخصخصة بشكل جزئي وفي احد مجالات الوزارة (يفضل الانتاج) وبنسبة معينة، وتحديد الاسلوب المناسب للخصخصة من خلال شريك استراتيجي او نظام BOOT، كخطوة اولى لمعرفة ايجابيات وسلبيات تطبيق الخصخصة

وبالشكل الذي يعمل على تقليل اثر السلبيات، وخاصةً في مجالات الايدي العاملة واسعار الكهرباء وسيطرة الاجنبي.

٣. جعل تجارب البلدان الناجحة في تطبيق برنامج خصخصة قطاع الطاقة الكهربائية، دروساً يمكن الاستفادة منها وخاصةً التجارب المطبقة في بيئة اقتصادية واجتماعية مشابهة للبيئة العراقية، ويوصي الباحث بالاستفادة من التجربة المصرية في خصخصة قطاع الكهرباء.

٤. يرى الباحث ان يتم اجراء دراسة ميدانية للتعرف على اتجاهات المواطنين لخصخصة الطاقة الكهربائية وحول التسعيرة الجديدة للكهرباء في حالة تطبيق الخصخصة مع ضمان استمراد الطاقة الكهربائية خلال ٢٤ ساعة وبالمواصفات الفنية المعتمدة لتعطي متخذر القرار صورة واضحة عن ردود الافعال المواطنين جراء خصخصة الطاقة الكهربائية في العراق.

٥. يرى الباحث ضرورة الاهتمام والتشجيع للدراسات العلمية والميدانية في خصخصة الطاقة الكهربائية في كل مجال من مجالات وزارة الكهرباء العراقية (الانتاج، النقل، التوزيع) لاعطاء رؤيا واضحة حول المجال المهيأ والجاهز للخصخصة.

المراجع العربية

أبو رية، سوزان احمد، ١٩٩٩، الخصخصة، مجلة الاهرام الاقتصادي، العدد ١٤٢، ص ص ٣ – ٩.

أبو عامرية، فالح، ٢٠٠٨، الخصخصة وتأثيراتها الاقتصادية، دار اسامة للنشر، عمان.

احمد ، أدم ، ٢٠٠١، الخصخصة في البلدان النامية ،الشركة العالمية للطباعة والنشر ، القاهرة ، ص ٦٠.

إسماعيل، فؤاد وآخرون، ٢٠٠٠ ، اصلاح وتطوير مؤسسات المنافع العامة، المنظمة العربية للتنمية الادارية ، القاهرة.

بدوي، مرفت، ١٩٩٨، التعاون العربي في مجال الكهرباء، مؤتمر الطاقة العربي السادس ، اوراق حلقات نقاشية، دمشق.

بن حبتور، عبد العزيز، ١٩٩٧، ادارة عمليات الخصخصة : واثرها في اقتصاديات الوطن العربي ،دراسة مقارنة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، ص ٢٤.

التركستاني، حبيب الله ،٢٠٠١، الخصخصة وثقافة العاملين :دراسة تطبيقية على شركة الاتصالات السعودية، ابحاث اليرموك، سلسلة العلوم الانسانية والاجتماعية،عمان ، ص٣٧٨.

الجبالي، محمد، ١٩٩٥، القطاع العام وبرنامج اعادة الهيكلة في تونس، ندوة جهود ومعوقات التخصيص في الدول العربية ، صندوق النقد العربي.

الجبوري، سوسن، ٢٠٠٩، الخصخصة وسيلة لتحقيق الاصلاح الاقتصادي في العراق ، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية ،المجلد ١١ ، العدد ٣ .

الجراف ، مهدي اسماعيل،١٩٩٦، تجارب دولية في الخصخصة : دروس مستفاده من تجارب ماليزيا، ونيوزيلنداوالمكسيك، مجلة العلوم الاجتماعية ،المجلد٢٤، العدد١، ص ص ١٣٠-١٣٨.

جكه ، عتيق عبد العزيز، ٢٠٠٥ ، ابعاد الخصخصة في دولة الامارات من وجهة نظر العاملين : دراسة تطبيقية على قطاع الكهرباء والماء في امارة ابو ظبي ، جامعة الامارات ، مجلة الشؤون الاجتماعية ، العدد ٨٧ .

حمد ، هاشم جميل احمد، ١٩٩٩ ، خصخصة شركات الكهرباء الاردنية : دراسة ميدانية لاتجاهات مدراء ادارتها ، رسالة ماجستير ، جامعة اليرموك ، عمان .

الحميضي ، عبد الرحمن ،٢٠٠٠، الآثار المتوقعة من التخصيص : دراسة ميدانية لاراء موظفي شركة الاتصالات السعودية بمدينة الرياض ، مجلة جامعة الملك عبد العزيز ، الاقتصادية والادارية ، المجلد ١٤، العدد١ .

حواجزة ، محمد كامل ، ٢٠٠٠ ، التخاصية: دراسة تطبيقية في المؤسسات الاردنية، رسالة ماجستير ، الجامعة الاردنية ، عمان .

خضر ، حسان ،٢٠٠٣، خصخصة البنية التحتية ، سلسلة جسر التنمية ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، العدد ١٨، ص ص ١٣-١٤ .

خليفة ، علاء ، ١٩٩٩، التخاصية (نظرة شاملة)، ندوة التخاصية مالها وماعليها ، نقابة المهندسين الاردنيين ، عمان ، ص ص ١٨-١٩ .

دهال ، رياض ،١٩٩٨، حول طرق الخصخصة : تجارب بعض الدول النامية ، مجلة بحوث اقتصاد عربية ، العدد ١٣ ، ص ١٠٧ .

ديوب ، محمد معن، ٢٠٠٦، المتطلبات الاساسية لنجاح برنامج الخصخصة، مجلة تشرين للدراسات والبحوث العلمية "سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية"،المجلد ٢٨، العدد ٢ .

الربضي، ديما ،٢٠٠٣ ، خصخصة قطاع الاتصالات الاردني : دراسة مقارنة مع بعض تجارب الدول العربية ، رسالة ماجستير ، جامعة اليرموك ، عمان .

السعودي ، منذر ،١٩٩٢، التخاصية ، المحاسب القانوني العربي ، العدد ٧٤، ص٢٤.

عبد السلام ، فادية ، ١٩٩٩ ، الاصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية : بحوث الندوة التي نظمها المركز الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة بالتخطيط –الجزائر ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت .

عجلان، صبري احمد،١٩٩٥، تجربة الاصلاح الاقتصادي بمصر :تطور اداء قطاع الاعمال المصري ، جهود ومعوقات التخصيص في الدول العربية ، صندوق النقد العربي ، ابو ظبي، ص ص ١١١-١٨٦ .

العضايلة، علي محمد (٢٠٠٣) ، اتجاهات العاملين نحو الخصخصة : دراسة تطبيقية على شركتي البوتاس العربية والفوسفات الاردنيتين ، مجلة العلوم الادارية، المجلد ٣١، العدد ١ .

العطية ، عبد الحسين وادي (١٩٨٧) ، الخصخصة privatization في البلدان النامية : ايجابياتها وسلبياتها ، مجلة العلوم الادارية، المجلد ٢٥، العدد ١.

العكاليك،حمزة،٢٠٠٦، التخاصية والاستقرار السياسي في الاردن ، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك ، الاردن .

العكيلي،٢٠٠٦، اقتصاديات الموارد البشرية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان.

عويضة، هيثم يوسف ،٢٠٠٣، الخصخصة في الاقتصاد الفلسطيني : دراسة تطبيقية في المؤسسات الفلسطينية، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الفلسطينية .

الفاعوري ، رفعت ، ٢٠٠، تجارب عربية في الخصخصة ،المنظمة العربية للتنمية الادارية.

الفاعوري ، رفعت ،هند جولو (١٩٩٨) ، خصخصة المؤسسة العامة القطرية للاتصالات السلكية واللاسلكية (كيوتل) والاثار المترتبة عليه ، الادارة العامة ،مجلد ٣٧ ، العدد ٤ ،ص ص ٧١٧-٧١٨.

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا (ESCWA)،١٩٩٩، تقويم خصخصة قطاع توليد الطاقة الكهربائية لدول مختارة اعضاء في الاسكوا ،الامم المتحدة ، نيويورك .

ماهر ،احمد،٢٠٠٢، دليل المدير في الخصخصة،الدار الجامعية ، مصر ، ص١٠٤ .

محمد ، منذر،٢٠٠٩ ، الخصخصة والاقتصاد العراقي ، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية ،المجلد ١١، العدد ٣ .

مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ٢٠٠٠ ، خصخصة قطاع الطاقة في دول الخليج العربي ، ط١، ابوظبي ، الامارات العربية المتحدة .

ملحم ، ابراهيم ، ١٩٩٧، التحول من القطاع العام الى القطاع الخاص وامكانية تطبيقها في المملكة العربية السعودية ،المجلة الدولية للعلوم الادارية ، المجلد ٢ ، العدد ٣، ص١٨٧.

المومني ، صهيب ، ٢٠٠٣، الجوانب القانونية للتخاصية في التشريع الاردني ، دراسة مقارنة ، رسالة ماجستيرغير منشورة، الجامعة الاردنية .

النابلسي ، محمد ،١٩٩٩، التخاصية الاردنية بين النجاح والتعثر ، مجلة أخبار التخاصية ،العدد ٧ ، ص ١٣ .

الهيئة التنفيذية للتخاصية ، ٢٠٠٦، التخاصية في الاردن ، عمان .

الهيئة التنفيذية للتخاصية في الاردن ،٢٠٠١، أداء شركة ليما بعد عقد الإدارة لمياه ومجاري منطقة عمان الكبرى ، مجلة أخبار التخاصية ، العدد ١٠، ص ص ١٥-١٧.

وزارة الكهرباء العراقية ، دائرة انتاج الطاقة الكهربائية في مقر الوزارة ، بيانات غير منشورة ، ٢٠١٠ www.moelc.gov.iq

المراجع الاجنبية

Alquaryoty ,Mohammed,1990,The Possibility Of Privatization, Journal Of King Abdulaziz University, Vol. 3,PP. 65-82 .

Bagdadioglu;Odyakmaz ,2008 ,Turkish Electricity Reform, Utilities, Policy,www.elsevier.com/locate/jup

Bitran, Eduardo ; Serra, Pablo,1998, Regulation Of Privatized Utilities :TheChilean Experience , World Development , Vol. 26 , No.6,PP.945-962 .

Brewster, Ancil ,2005, Caribbean Electricity Restructuring: An Assessment, Public administration and Development, No. 25.

Chi,Keon, 1998, Privatization in State Government, Public Administration Review, Vol. 58, No. 4 , P.374.

Cooper, Cunha, 1998, Privatization and Human Factor,Vol. 7, Iessue 2, PP201-210.

De.Custro ; Vhlen Bruk ,1997 ,Characteristics of Privatization : Evidence from Developed ,Less-Developed ,Journal of International Business Study , Vol. 28, No. 1

ESCWA,1999,Proceeding Of the Expert Group Meeting On The Privatization Of Electric Power Sector,united nations,New Yourk.PP.20-27.

Fares, A, 1995, Kuwait Assembly Speaker Call for Privatization BAL, Deutsche Press Agahtar, Financial Pages.

Fixler,Jr ; Poole,Robert,1987,Status Of State And Local Privatization,In:Prospects For Privatization Edited By Steve H.Hanke,Aps,V.36,No.3

Fong, Cheong, 2009, Competition and Regulation of The Electricity Industry in Malaysia ,The Antitrust Bulletin , Vol. 54 , No. 1 .

Fryklund. I , 1999, Privatization : American Style , Business Forum ,
Vol.19, No.1-2, P4.

Kikeri, et.al. ,1992, Privatization :The Lessons of Experiences, Washington, Dc ,TheWorld Bank.

Kola subair; David Muntin Oke, 2008, Privatization and Trends of Aggregate Consumption of Electricity in Nigeria: An Empirical Analysis, African Journal of Accounting Economics, Finance and Banking Research, Vol.3, No. 3.

Izaguiree, Ada Karina ,1998, Private Participation In The Electricity Sector-Recent Trends , Public Policy For The Private Sector , Washington, DC, The World Bank, No. 154 .

Morgan,David ; England Robert,1998,The tow Faces Of Privatization ,Public AdministrationReview,P.980

Philip, et.al., 1987, Privatization of Public Sector Service in Practice: Experience and Potential Journal of Policy Analysis and Management, p. 6 .

Rondinelli, Dennis, 1996, Strategic Management of Privatization: A Framework for Planning and Implementation, Public Administration and Development, Vol. 16, N0. 3 ,P.249

Savas,E.S,1987, Privatization :The Key to Better Government ,Chathan House Publisher ,Inc ,New Jarsey ,P.85

Seeder, David, 1986, Privatization and Americas Cities, Public Management, P.6.

Smith , B. Thomas ,2003, Privatizing Electric Power in Malaysia and Thailand : Politics and Infrastructure Development Policy,Public Administration and Development, No.23, Wiley interscience.

ملحق رقم (١) الاستبانة النهائية

بسم الله الرحمن الرحيم

اخي الموظف ....اختي الموظفه

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على اتجاهات العاملين نحو خصخصة الطاقة الكهربائية في العراق، كمتطلب للحصول على درجة الماجستير في الإدارة العامة من جامعة اليرموك-الاردن. أرجو التلطف بتعبئة فقرات هذه الاستبانة علما بان المعلومات ستعامل بسريه ولأغراض البحث فقط

شاكراً حسن تعاونكم

الباحث

علي هاتف عبدالرضا الجمل

الجزء الاول :

معلومات عامة :- الرجاء الاجابة عن الاسئلة بوضع إشارة (x) في المربع الذي يمثل الاجابة لكل

مما يلي :

١- الجنس ☐ ذكر ☐ أنثى

٢ - العمر ☐ أقل من ٣٠ سنة ☐ ٣٠- ٤٥ سنة ☐ ٤٦ سنة فأكثر

٣- المسمى الوظيفي ☐ مدير عام / وكيل ☐ مدير محطة/ وكيل ☐ مديراداري/مالي

☐ رئيس قسم / شعبة ☐ مهندس ☐ رئيس مجموعة عمل

٤- المؤهل العلمي ☐ دبلوم فأقل ☐ بكالوريوس ☐ دراسات عليا(ماجستير ودكتوراة)

٥- سنوات الخدمة ☐ ٥ سنوات فاقل ☐ ٦-١٠ سنوات ☐ ١١ سنة فأكثر

٦- طبيعة عملك ☐ اداري ☐ فني

الجزء الثاني :

يرجى وضع إشارة (X) في المكان المحدد إزاء كل فقرة :

	الفقرة	موافق بشدة ٥	موافق ٤	متوسط الموافقة ٣	غير موافق ٢	غير موافق بشدة ١
	أولاً : الاتجاه نحو خصخصة الطاقة الكهربائية					
١	من الافضل خصخصة وزارة الكهرباء كاملةً (انتاج والنقل والتوزيع)					
٢	من الافضل خصخصة الانتاج فقط					
٣	من الافضل خصخصة الانتاج والتوزيع					
٤	أويد خصخصة الطاقة الكهربائية					
	ثانياً : الاثار المتوقعة لخصخصة الطاقة الكهربائية أ - الاثار الاقتصادية					
٥	خصخصة قطاع الطاقة الكهربائية يؤدي الى رفع الكفاءة الاقتصادية والانتاجية					
٦	خصخصة الطاقة الكهربائية يساعد على تخفيف الاعباء المالية على الدولة					
٧	خصخصة الطاقة الكهربائية يجعلها اقدر على مواجهة الازمة الكهربائية					
٨	تؤدي خصخصة الطاقة الكهربائية الى تقليل كلفة الانتاج					
٩	خصخصة الطاقة الكهربائية توفرالحل المناسب لتامين الطلب المتزايد على الكهرباء مستقبلاً					
١٠	خصخصة الطاقة الكهربائية تؤدي الى ترشيد الاستهلاك					
١١	الخصخصة تؤدي الى توسيع قاعدة الملكية الفردية					
١٢	خصخصة الطاقة الكهربائية يؤدي الى استغلال افضل لوقت العمل					
١٣	الخصخصة تؤدي الى زيادة تسعيرة الكهرباء					
	ب- الاثار الاجتماعية					
١٤	خصخصة قطاع الكهرباء يؤدي الى تحسين مستوى الخدمة					
١٥	الخصخصة تؤدي الى احداث فرص عمل جديدة للمواطنين					
١٦	خصخصة الطاقة الكهربائية تؤدي الى زيادة رضا المستفيدين					
١٧	الخصخصة تؤدي الى رفع نسبة البطالة في المجتمع					

	الفقرة	موافق بشدة ٥	موافق ٤	متوسط الموافقة ٣	غير موافق ٢	غير موافق بشدة ١
١٨	خصخصة الطاقة الكهربائية تؤدي الى تسريح وانهاء خدمات بعض العاملين					
١٩	خصخصتها تؤدي الى زيادة الرقابة على العاملين					
	ج - الاثار الادارية					
٢٠	الخصخصة تؤدي الى الحد من الفساد الاداري					
٢١	الخصخصة تؤدي الى الشعور بالاستقرار الوظيفي للعاملين فيها					
٢٢	الخصخصة تحقق التحرر من الروتين الحكومي					
٢٣	خصخصتها تجعل الفرد يعمل بأقصى طاقتة للحفاظ على وظيفتة					
٢٤	الخصخصة تعزز من الاستقلالية المالية والاداريه لقطاع الطاقة الكهربائية					
٢٥	الخصخصة تؤدي الى زيادة الكفاءة الفنية والادارية واتاحة فرص افضل لتطوير القوى العاملة فيها					
٢٦	الخصخصة تؤدي الى سرعة انجاز العمل					
٢٧	الخصخصة تؤدي الى ترشيد استخدام الموارد البشرية بصورة افضل					
٢٨	الخصخصة تؤدي الى زيادة اللامركزية في التخطيط والتنفيذ للاعمال والمهام					
٢٩	الخصخصة تؤدي الى ايجاد نظام اكثر حافزية للعمل					
	د- الاثار الفنية					
٣٠	الخصخصة تزيد من الخبرات العالمية والتكنولوجيا والتقنيات الحديثة					
٣١	الخصخصة تؤدي الى الالتزام ببرامج الصيانة وتطبيقها					
٣٢	الخصخصة تؤدي الى توفير المواد الاحتياطية لمحطات الانتاج وخطوط النقل والتوزيع					
٣٣	خصخصة الطاقة الكهربائية تؤدي الى زيادة البرامج التدريبية المقدمه للعاملين					
٣٤	الخصخصة تؤدي الى حل المشاكل الفنية الكبيرة لمحطات الانتاج وخطوط النقل والتوزيع					

	الفقرة	موافق بشدة ٥	موافق ٤	متوسط الموافقة ٣	غير موافق ٢	غير موافق بشدة ١
	ثالثاً : معوقات الخصخصة الطاقة الكهربائية					
٣٥	ارتباط خصخصة الطاقة الكهربائية بالاستقرار السياسي(استقرار المؤسسات واستقرار المجتمع) من خلال تأمين بيئة مستقرة للمستثمر					
٣٦	عدم المرونة في الانظمة والقوانين والتشريعات يشكل عقبة امام خصخصة الطاقة الكهربائية					
٣٧	عدم توفر معلومات ملائمة عن برنامج الخصخصة يشكل عقبة امام دخول المستثمرين					
٣٨	عدم ادراك المواطن لمعنى الخصخصة يشكل عقبة امام خصخصة الطاقة الكهربائية					
٣٩	انخفاض فاعلية نظام التسعيرواعتماده على أسس سياسية وليس على أسس اقتصادية يشكل عقبة امام خصخصة الطاقة الكهربائية					
٤٠	ضعف القطاع النفطي في تامين الوقود للمحطات يشكل عقبه كبيرة امام خصخصة الطاقة الكهربائية					
٤١	هيمنة الذهنية الأبوية (التي تنظر الى الدولة كراع أو حامي) تعد عائق امام الخصخصة					
٤٢	الالتزام بأساليب التخطيط المركزي في الادارة وتنفيذ المشاريع يشكل عقبة امام الخصخصة					
	رابعاً : اهم الاساليب المناسبة لخصخصة الطاقة الكهربائية					
٤٣	الاسلوب المناسب لخصخصة الطاقة الكهربائية BOOT (بناء- تملك- تشغيل- نقل ملكية للدولة) يتمثل في بناء المنشأ وتملكة فترة من الزمن وتشغيله ثم تحويل ملكيته الى الدولة					
٤٤	الاسلوب المناسب لخصخصة الطاقة الكهربائية BOO (بناء- تملك- تشغيل) يتمثل في بناء المنشأ وتشغيله وابقاء ملكية المنشأ للقطاع الخاص لفترة زمنية غير محدده					
٤٥	الشراكة الاستراتيجية مع شركات ذات خبرة واسعة على المستوى الدولي					
٤٦	اعتماد اسلوبBOT (بناء- تشغيل- نقل ملكية) تقوم الحكومة بمقتضاه منح امتيازاً لشركة المشروع (مستثمر) لبناء وتشغيل والادارة لفترة من الزمن وتنقل ملكية المشروع الى الوزارة في نهاية مدة الامتياز					

					خامساً : الاتجاه نحو المستثمر الانسب للطاقة الكهربائية	
					يفضل الاستعانة بمستثمر محلي	٤٧
					يفضل الاستعانة بمستثمر عربي	٤٨
					يفضل الاستعانة بمستثمر اجنبي	٤٩
					يفضل الاستعانة بمستثمر مشترك مع الوزارة	٥٠
					خصخصة الطاقة الكهربائية يؤدي الى زيادة الخوف من سيطرة المستثمر الاجنبي على الاقتصاد الوطني	٥١
					من الافضل ادخال مستثمر اجنبي وان تحتفظ الحكومة بالسهم الذهبي والذي يمكنها من حماية المستهلكين والعاملين	٥٢
					يفضل البيع الجزئي لقطاع الكهرباء ولعدة مستثمرين	٥٣
					دخول المستثمر الاجنبي يؤدي الى سيطرته على القرار الاستراتيجي في قطاع الطاقة الكهربائية	٥٤
					دخول المستثمر الاجنبي يؤدي الى ضعف الرقابة الحكوميه على مؤسسات قطاع الكهرباء	٥٥

سادساً : برأيك هل خصخصة الطاقة الكهربائية الحل الامثل لمعالجة أزمة الكهرباء في العراق ؟ الرجاء ذكر

الاسباب :-

....

....

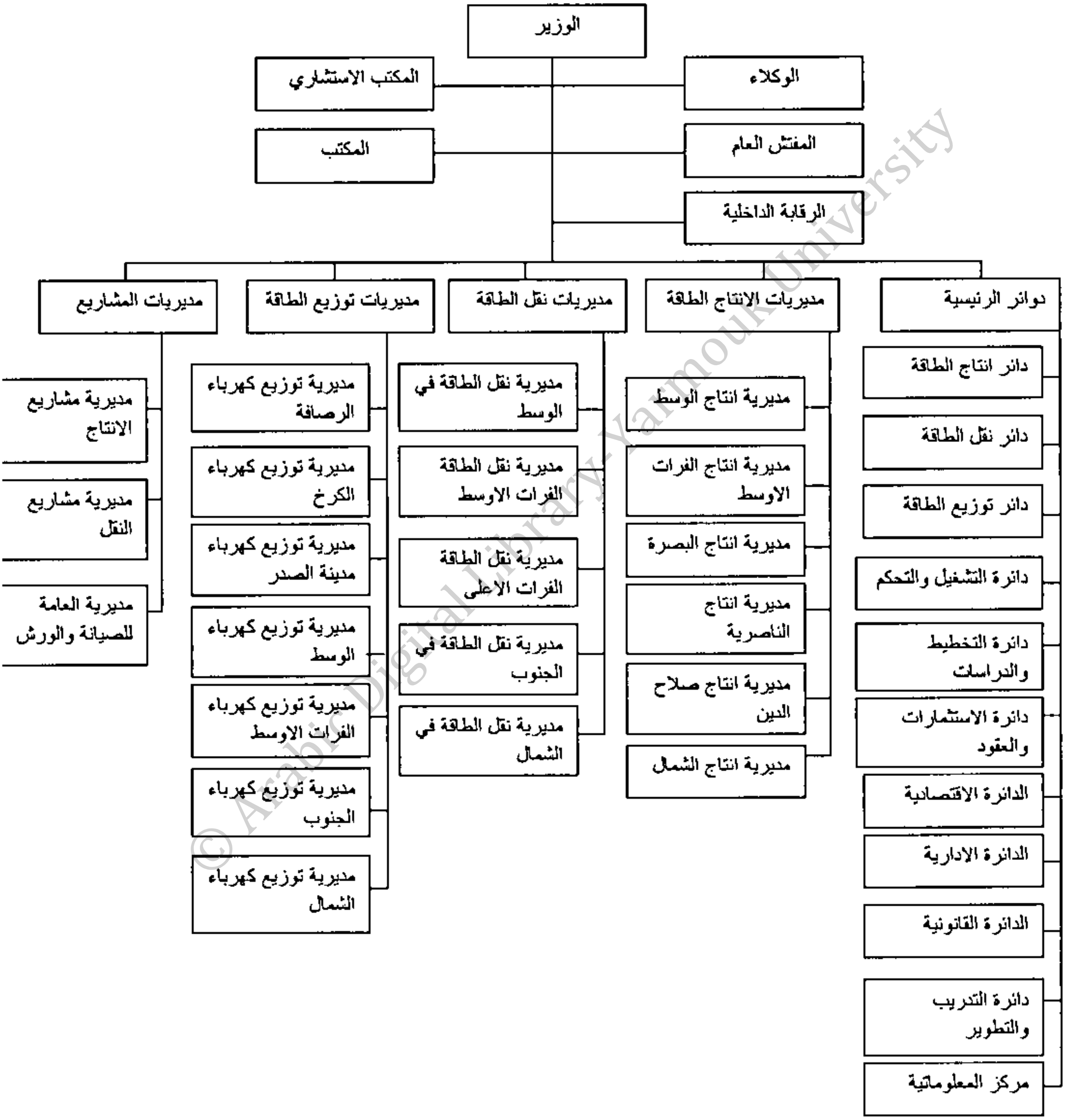
....

....

....

....

شكل رقم (٥) الهيكل التنظيمي لوزارة الكهرباء العراقية لعام ٢٠٠٨



جدول رقم (٤٥) الطاقة المركبة لنظم التوليد المختلفة في العراق لغاية عام ٢٠٠٨

	المحطات	عدد الوحدات	سعة الوحدة (ميكاواط)	السعة الكلية (ميكاواط)
المحطات البخارية	بيجي	6	220	1320
	دبس	4	15	60
	ج. بغداد	6	67.5×2	355
			55×4	
	الدورة	4	160	640
	المسيب	4	300	1200
	النجيبية	2	100	200
	الناصرية	4	210	840
	الهارثة	2	200	400
	مجموع البخاريه	32		5015
المحطات الغازية	جنوب بغداد (١)	2	123	246
	جنوب بغداد (٢)	8	25	200
	دبس	3	37.5	112.5
	ملا القديمة	12	20	240
	ملا الجديدة	6	37	222
	الموصل	12	20x10	253.6
			26.8x2	
	اربيل	4	123	492
	الحمام	2	2.5	5
	موصل الشرقيه	5	10	50
	دبس المتنقله	4	10	40
	بيجي متنقله	8	23	184
	بيجي	4	159	636
	كركوك	2	1x65+1x260	325
	التاجي القديمة	7	4X20+3X26.8	173
	التاجي الجديدة	2	13	26
	الدورة	4	37.5	150
	الحلة	8	20×4	165
			25×1	
			20x3	
	النجف	3	63	189
	المسيب	7	50	350
	القدس(١،٢،٣،٤)	4	123	492
	القدس LM6000	4	43	172
	بزركان	1	43	43
	السماوة	1	43	43

	خور الزبير (١)	4	63	252
	الناصرية	1	43	43
	خور الزبير (٢)	2	123	246
	البترو	4	20	80
	الشعبية	2	20	40
	الشعيبه المتنقله	2	13	26
	مجموع الغازيه	128		5496.1
الديزلات	ديزلات دهوك	4	7.25	29
	ديزلات سليمانيه	4	7.25	29
	ديزلات اربيل	4	7.25	29
	ديزلات السماوة	4	15	60
	الوحدات السانده	120	1.4	168
		46	1	46
		36	1.4	50.4
	مجموع الديزلات	218		411.4
المحطات الكهرومائية	السد الرئيسي	4	187.5	750
	السدالتنظيمي	4	15	60
	سد بالخزن	2	120	240
	سامراء	3	28	84
	حمرين	2	25	50
	حديثه	6	110	660
	الهنديه	4	3.75	15
	الكوفه	4	1.25	5
	دوكان	5	80	400
	دربندخان	3	83	249
	مجموع الكهرومائيه	37		2513
	مجموع المنظومه			13435.5

جدول رقم (٤٦) انتاج الطاقة الكهربائية المتحققة (ميكا. واط) لنظم توليد الكهرباء المختلفة في العراق لعام (٢٠٠٥) وخطوط الاستيراد

المحطات		ك٢	شباط	اذار	نيسان	ايار	حزيران	تموز	آب	أيلول	ت١	ت٢	ك١	المجموع السنوي
المحطات البخارية	بيجي	286	287	306	288	296	272	299	337	359	289	324	297	303
	دبس	16	15	15	5	11	11	11	10	9	5	9	8	11
	ج. بغداد	85	88	111	109	76	85	89	64	57	54	42	54	76
	الدورة	147	148	96	76	119	135	155	131	132	107	67	92	117
	المسيب	366	498	508	223	340	493	401	283	398	299	285	241	360
	النجيبية	108	115	60	89	95	106	108	82	89	95	77	83	92
	الناصرية	340	357	363	263	345	374	445	338	434	340	351	387	362
	الهارثة	191	249	158	251	190	289	343	314	342	273	308	293	267
مجموع البخارية		1539	1757	1617	1305	1472	1765	1850	1560	1820	1462	1464	1455	1588
المحطات الغازية	دبس	46	59	57	53	50	58	45	51	57	46	68	67	55
	ملا القديمة	109	105	97	83	91	92	88	95	102	100	112	107	98
	ملا الجديدة	145	126	112	85	79	104	80	73	68	66	65	57	88
	الموصل	102	88	60	97	107	71	11	120	110	61	26	87	78
	وحدات متنقلة	1	0	0	0	3	3	3	3	2	3	3	0	2
	بيجي	194	184	145	204	220	212	252	193	161	182	173	160	190
	بيجي المتنقلة	52	104	74	73	79	69	87	64	28	11	0	5	53
	اربيل متنقلة	17	11	17	13	12	8	11	11	11	16	17	17	13
	سليمانية متنقلة	6	6	6	6	2	0	5	0	5	0	0	0	3
	كركوك	0	47	52	44	42	39	47	22	0	0	23	70	32
	ج. بغداد	0	0	0	0	0	0	5	59	148	126	156	158	55
	التاجي القديمة	14	0	0	36	42	48	32	38	56	45	28	63	34
	التاجي الجديدة	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
	الدورة	3	0	0	3	15	9	4	0	1	16	1	27	7
	الحلة	46	37	44	35	38	37	37	36	47	39	42	43	40
	النجف	112	124	112	88	83	92	86	90	85	91	96	82	95
	الحلة الجديدة	9	14	12	17	14	17	14	15	15	12	9	14	14

	القدس (١٠٢)	122	121	57	64	104	148	114	98	115	118	99	111	106
	القدس (٣٠٤)	13	14	17	40	55	65	107	142	147	153	158	146	88
	القدس L.M					5	0	3	21	20	21	13	0	7
	خور الزبير	31	69	82	91	86	95	84	65	82	88	129	149	88
	الشعيبة	11	11	12	11	9	9	9	18	23	23	29	22	16
	بزركان	0	0	0	0	0	21	15	8	14	17	17	16	9
	السماوه	0	0	0	0	0	0	0	0	0	25	11	0	3
مجموع الغازية		1033	1120	955	1044	1134	1198	1142	1219	1296	1258	1277	1402	1173
المحطات الكهرومائية	موصل رئيسي	209	201	169	296	267	288	339	314	277	232	227	214	253
	موصل تنظيمي	30	30	25	35	33	38	42	39	36	29	34	29	33
	موصل الخزن	0	0	4	11	10	9	7	2	10	5	10	0	6
	دوكان	42	44	28	46	69	162	194	183	154	91	0	22	87
	دربندخان	34	38	41	33	33	119	139	140	82	36	0	8	59
	سامراء	31	33	48	51	44	60	53	45	39	36	35	36	43
	حمرين	12	12	18	33	31	35	38	39	41	34	25	21	28
	حديثه	277	251	228	215	162	192	242	221	179	145	150	148	201
	الفرات الأوسط	0	6	5	0	5	3	1	2	2	2	2	2	2
مجموع الكهرومائية		636	614	566	720	654	905	1055	987	819	609	482	480	711
الديزلات		21	28	12	53	64	41	15	10	6	16	27	23	26
المجموع الكلي		3229	3518	3150	3122	3324	3910	4062	3776	3941	3344	3249	3359	3498
الخطوط	الخط التركي	134	143	152	144	143	162	156	167	152	153	147	186	153
	الخط السوري	0	0	0	0	0	36	31	29	40	33	26	0	16
	الخط الايراني	59	62	64	68	72	71	70	72	109	75	73	74	72
مجموع المنظومة		3422	3723	3365	3335	3539	4180	4319	4044	4242	3606	3495	3620	3740

جدول رقم (٤٧) انتاج الطاقة الكهربائية المتحققة (ميكا. واط) لنظم توليد الكهرباء المختلفة في العراق لعام (٢٠٠٦) وخطوط الاستيراد

المحطات		ك٢	شباط	اذار	نيسان	ايار	حزيران	تموز	آب	أيلول	ت١	ت٢	ك١	المجموع السنوي
المحطات البخارية	بيجي	٢٧٥	١٣٠	١٧٤	٤	١٢٨	٢٣٤	٢٥٧	١٧٦	١١٩	١٧٩	١٨٤	١٤٣	١٦٨
	دبس	١٠	٧	٨	٧	٧	٨	٦	٦	٤	٢	٣	١	٦
	ج. بغداد	٤٨	٥٠	٣٦	٥٥	٧٥	٦٢	٦٧	٧٠	٦١	٧٣	٤٧	٤٤	٥٧
	الدورة	١٠٤	١٢٩	١٥٣	١٠٧	٢٠٢	٢٣٦	٢٣٥	١٧٥	٢٠٥	١٥٣	١٥١	٩٧	١٦٢
	المسيب	٣٦١	٤٠٦	٣٣٠	٤٠٧	٣٦٥	٣٩١	٣٨٩	٤٣٤	٢٢٥	٣٦٧	٢٢٠	٢٤٩	٣٤٥
	النجيبية	١٠٨	٤١	١١	٤٣	٦٥	٩٥	١٥٣	١٦١	١٥١	١٢٤	١٤٠	٨٦	٩٨
	الناصرية	٣٨١	٤٥٧	٤٣٩	٤٣٤	٤١٨	٥٣٣	٥٠٤	٥٣٧	٥١٢	٥٤٠	٣٥٦	٣٣٨	٤٥٤
	الهارثة	٣٢١	٣١١	٢١٩	١٧٧	١٢٦	٣٠٠	٣٠٣	٢٧١	٢٢٩	٣٠١	٢٨٣	١٦٠	٢٥٠
مجموع البخارية		١٦٠٧	١٥٣١	١٣٧٠	١٢٣٥	١٣٨٦	١٨٥٨	١٩١٤	١٨٣١	١٥٠٥	١٧٣٨	١٣٨٥	١١١٨	١٥٤٠
المحطات الغازية	دبس	٥٦	٥٦	٤٠	٢٧	٤٥	٣٠	٣٥	٤٧	٣٨	٥٤	٥٥	٦٠	٤٥
	ملا عبد الله	١٤١	١٠٦	١٣٥	١٢٥	١١٨	١١٩	١١٤	١١٣	١٣٧	١٣٤	١٤٩	١٥٦	١٢٩
	الموصل	٧٢	١٠٢	١٢٠	٩٧	١١٧	١٠٩	١٣٥	١٢٠	١٢١	٨٧	٩٧	١٠٨	١٠٧
	وحدات متنقلة	٣	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	١	٠	٠	٠	٠
	بيجي	١٧٨	١٥٢	٨٩	٩١	٧١	١٩٩	٢٢٨	٢٧٠	٢٧٣	٢٣٢	١٨٤	١٩٩	١٨١
	كركوك	٣٩	٤٠	١٩٢	٢٢٨	١٦٧	١٨٧	٣٢	٠	١٨	٦	٦٥	١٦٠	٩٥
	ج. بغداد	٥٨	١١٨	١٣٥	٩٣	١٤٣	١٣٣	١٣٩	١٤٠	١٥٢	١٥٥	١٦٨	١٨٣	١٣٥
	الناجي	٥٤	٢٣	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٦
	الدورة	٢١	٧	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٢
	الحلة	٦١	٦٩	٥٤	٥٦	٤٢	٤٩	٥٥	٥٤	٦٠	٥٩	٤٩	٦٨	٥٦
	النجف	٦٤	٨٠	٧١	٦٦	٦٢	٦٦	٦٤	٦٥	٦٩	٦٥	٥٩	٦٣	٦٦
	القدس	٢٣٦	١٩١	٢٦٤	٢٥٨	١٧٤	٢٤٤	٢٦٤	٢٥٨	٢٧٥	١٨٢	١٨٨	٢٦٨	٢٣٤
	خور الزبير	٢٣٧	٢٥٠	٢٩٩	١٩٨	١٩٦	٢٠٢	٢٧٢	٣٢١	٢٩٩	٢٧٣	٢١٠	٢٩٥	٢٥٥

	الشعبية	٢٦	٢٧	٣١	٣٢	٢٣	٢٣	٢٦	٢٤	٢٧	٣١	١٧	١٥	٢٥
	بزركان	٢٣	١٢	١	١١	٢١	٢٧	١٨	٢٥	٢٦	٢٤	٢٤	٢٢	١٩
	السماوه	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٣٢	٣١	٨	٣٢	٢١	٠	١٠
	البترو	٧	١٠	١٣	٣٦	٣٤	٣٥	٣١	٣٥	٤١	٣٨	٤٣	٢٥	٢٩
	الناصريه	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
	الديزلات	٢٠	١٤	٧	٣	١	٢	٤	٣	١	٧	٨	٣	٦
مجموع الغازية		١٢٩٥	١٢٥٧	١٤٤٩	١٣٢٢	١٢١٤	١٤٢٤	١٤٥٠	١٥٠٩	١٥٤٦	١٣٧٩	١٣٣٧	١٦٢٥	١٤٠٢
المحطات الكهرومائية	موصل رئيسي	١٦٧	٢٠١	٣٨٢	٥٠٧	٤٩٦	٢٤٩	١٥١	١٨٢	١٦٥	١٤٧	٢٧٥	٢٠٤	٢٦١
	موصل تنظيمي	٢٩	٢٨	٣٩	٣٦	٤٣	٣٣	٢١	٢٥	١٩	٢٠	٣١	٢٤	٢٨
	موصل الخزن	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
	دوكان	١١	١٥	١٨	١٧	١٦	٩٧	١٧١	١٥٠	١٠٠	٨١	٧٠	١٠٤	٧١
	دربندخان	١٠	١٥	٢٠	١٧	١٨	١٣٤	١٢١	١١٧	٧٢	٥٧	٥٣	٤٧	٥٧
	سامراء	٣٢	٣١	٤٥	٤٨	٤٩	٥٧	٤٦	٣٧	٢٤	١٦	٤٠	٤١	٣٩
	حمرين	١٥	١١	٣٠	٢٥	٣٠	٣٥	٣٧	٣٨	٣٤	٢٤	٢١	٢١	٢٧
	حديثه	١٣٨	٢١٧	٢٠٩	١٦٤	١٦٥	٢٢٧	٢٦٩	٢٨٤	٢٥٦	٢٤٥	٢٢٨	١٢٧	٢١١
	الفرات الأوسط	٢	٢	٣	٢	٣	٢	١	١	١	٢	٣	٢	٢
مجموع الكهرومائية		٤٠٤	٥٢١	٧٤٦	٨١٧	٨٢٠	٨٣٦	٨١٨	٨٣٤	٦٧١	٥٩٤	٧١١	٥٧٢	٦٩٦
المجموع الكلي		٣٣٠٧	٣٣٠٩	٣٥٦٥	٣٣٧٤	٣٤٢٠	٤١١٨	٤١٨١	٤١٧٣	٣٧٢١	٣٧١١	٣٤٣٣	٣٣١٥	٣٦٣٨
الخطوط	الخط التركي	١٨٥	١٩٦	١٩٩	١٨٤	١٦١	١٩٣	١٩٧	١٩٦	١٩٧	١٨٦	١٥٨	١٦٤	١٨٥
	الخط السوري	٠	٧	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	١
	الخط الايراني	١٣٨	١٣٥	١٣٧	١٣١	١٣٧	١٠٣	١٢٢	١١٧	١٠٦	١٠٧	١٠٩	١٢٠	١٢٢
مجموع المنظومة		٣٦٣٠	٣٦٤٧	٣٩٠٠	٣٦٨٩	٣٧١٧	٤٤١٤	٤٥٠٠	٤٤٨٦	٤٠٢٤	٤٠٠٣	٣٧٠٠	٣٥٩٩	٣٩٤٥

جدول رقم (٤٨) انتاج الطاقة الكهربائية المتحققة (ميكا. واط) لنظم توليد الكهرباء المختلفة في العراق لعام (٢٠٠٧) وخطوط الاستيراد

المحطات		ك٢	شباط	اذار	نيسان	ايار	حزيران	تموز	آب	أيلول	ت١	ت٢	ك١	المجموع السنوي
المحطات البخارية	بيجي	١٤٣	١٨٤	١٧٥	١٧٤	١٠٦	١٥٣	٢٠٢	٢١٧	٢٢٣	٢٢٤	٢٠٥	١٩٤	١٨٤
	دبس	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
	ج. بغداد	٤٣	٤٨	٣٠	٢٢	٣٧	٤١	٤٢	٦٢	٤٥	٦٩	٦٧	٥٩	٤٧
	الدورة	١٠٩	١٦٤	١٦٢	١٤٣	٥٣	٧٣	١٠٤	١٦٢	١٨٤	١٩٨	٢١٤	٢١٦	١٤٨
	المسيب	٣٠٤	٣٣٦	٣٢٤	٣٢٦	٢٩٤	٥٤١	٥٧٦	٥٥٧	٧٦٦	٧٢٨	٥٦٤	٧٢٤	٥٠٤
	النجيبية	٦٥	٨٥	١٣١	١٢٦	٩٣	٨٨	٨٧	٩١	١٢٥	١٠٧	٧٣	٤٩	٩٣
	الناصرية	٤٢٦	٤٤٥	٤٥٥	٤٠٧	٤٢٥	٤٠٦	٤٢١	٤٤٣	٥٥١	٥٥٢	٤١١	٤٣٣	٤٤٨
	الهارثة	١٢٨	١٢٠	٢٢٨	٢٧٩	١٩٣	٢٤٥	٣٠٧	٢٩٠	٢٨٨	٣٠٥	٢٩٧	٢٨٢	٢٤٨
مجموع البخارية		١٢١٨	١٣٨١	١٥٠٦	١٤٧٨	١٢٠٠	١٥٤٧	١٧٤٠	١٨٢١	٢١٨٣	٢١٩٢	١٨٣٢	١٩٥٧	١٦٧٣
المحطات الغازية	دبس	٦١	٦٣	٦٥	٤٩	٣٩	٥٤	٥٢	٣١	٣٠	٣٣	٣٩	٥٧	٤٨
	ملا القديمة	٩١	٨٤	٧٩	٨٠	٦١	٦٩	٦٧	٥١	٥٦	٦٦	٨٠	٩١	٧٣
	ملا الجديدة	٤٩	٥٢	٥٦	٤٢	٣١	٤٨	٤٣	٤٦	٤٨	٥٠	٥٥	٥١	٤٨
	الموصل	١٠٦	٨٤	١١٦	١٠٤	٣٤	٧٥	١٨	٥٣	١١١	١١٤	١٠٧	٨٨	٨٤
	وحدات متنقلة	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
	بيجي	١١٦	١٥٤	١٢٨	١٢٨	١١٣	٢٧٧	٢٧١	٢٠٢	٢٩٢	٢٦٥	٢٤١	٢٥٦	٢٠٤
	بيجي المتنقلة	٥٤	٥٩	٦٩	٧١	١١	٣٨	٦	٣٦	٤٧	٥٤	٧٢	٦٦	٤٨
	كركوك	١٨١	٢٠٧	١٦٢	٢٠٥	٢١٥	٢٠١	١٥٧	١٦٥	١٧٢	١٤٨	١٨٣	١٩٢	١٨٢
	ج. بغداد	١١٢	١٦٣	١٣٣	١٤٨	١٤٩	١٣٨	١٣٨	١٢٨	١٣٣	١٥١	١٧٢	١٧٢	١٤٥
	التاجي القديمة	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
	الدورة	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
	الحلة	٤٩	٥٧	٤٤	٣٩	٣٢	٣٧	٤٨	٤٧	٥٠	٥٢	٥١	٥٥	٤٧
	النجف	٦٨	٦٩	٤٣	٥٨	٥١	٤١	٤٩	٤٦	٥٥	٤٦	٤٤	٦٥	٥٣
	القدس	١٩١	١٩٦	١٧٥	١٦٠	١٨٦	٢٠٨	٢٤٤	٢٦٢	٢٢١	١١٣	١٠٦	١٦١	١٨٥
	خور الزبير	٣٠٢	٢٨٢	٢٣٦	١٩٨	٢٥١	٢٧٣	٣٠٠	٢٩٧	٣٠٢	٣١٦	٣١٦	٣٣٧	٢٨٤

	الشعبية	٢١	٢٦	١٣	١٩	٢٣	٢٣	٢٥	٢٢	٢٤	٣٧	٣٢	٣٠	٢٥
	بزركان	٠	٠	٠	٣	٢	١٦	١٥	١٤	١٩	١٦	١٢	١٢	٩
	السماوه	٠	٠	٣١	٣٢	٢٨	١٥	١٩	٢١	٢٠	١٣	٢٧	٣٢	٢٠
	البترو	٢٤	١٩	٢٠	١٨	١٧	١٥	٢١	١١	٦	٥	١٣	٣٢	١٧
	الناصريه	٠	٠	١	١	٢	١	٢	٣	٢	١	١	٢	١
مجموع الغازية		١٤٢٥	١٥١٤	١٣٧١	١٣٥٤	١١٤٥	١٥٣٠	١٤٧٤	١٤٣٦	١٥٨٧	١٤٨٢	١٥٥٢	١٦٩٨	١٤٧٢
المحطات الكهرومائية	موصل رئيسي	١٥٤	٢١٩	٢٦٨	٤٢٠	٥٣٩	٢٢٠	٢١٨	١٨٤	٢١٥	١٦١	١٠٠	١٠٣	٢٣٤
	موصل تنظيمي	٢١	٢٦	٣٢	٣٥	٣٧	٢٨	٢٦	٢١	٢٨	٢٤	١٧	١٧	٢٦
	موصل الخزن	٠	٠	٠	٠	٠	١	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
	دوكان	٤٠	٣٨	٢٢	١٦	٢١	١٠٩	١٢٣	١٤٨	١١٠	١٠٦	٧٠	٨٠	٧٤
	دربندخان	٣٥	٣٠	١٧	١٦	١٨	٨٩	٩٩	١٥٢	٩٥	٧٩	٥٠	٥٧	٦٢
	سامراء	٢٦	٤٢	٤٢	٤١	٤٢	٤١	٣٣	٣٠	٢٧	٢٢	١١	٢٠	٣١
	حمرين	١٣	١٦	١٨	١٧	١٦	٢٠	٢٢	٩	٧	١٦	١٥	١٤	١٥
	حديثه	٢٣١	٢٤٩	١٢١	١٧٥	١٩٣	٢١٩	٢٤٨	٢٦٧	٢٤٣	٢٣٣	١٨٣	١٧٩	٢١٢
	الفرات الأوسط	١	٢	٢	٣	٢	١	١	٠	١	١	١	٠	١
مجموع الكهرومائية		٥٢٢	٦٢٣	٥٢٢	٧٢٣	٨٦٨	٧٢٨	٧٧١	٨١١	٧٢٦	٦٤٢	٤٤٨	٤٧٣	٦٥٥
الديزلات		٠,٠٠	٠,٠٠	٠,١٥	٠,٥٧	١	١	١	١	١	٤	٣	٢	١,٣٥
المجموع الكلي		٣١٦٥	٢٥١٨	٣٣٩٩	٣٥٥٦	٣٣١٥	٢٨٠٦	٣٩٨٦	٤٠٧٠	٤٤٩٦	٤٣١٩	٣٨٣٥	٤١٣١	٣٨٠١
الخطوط	الخط التركي	١٣٦	٧١	١٠٦	١٩	٢٠٢	١٩٣	١٧٢	١٧١	١٦٤	١٦٦	١٣٧	١٠٥	١٣٧
	الخط السوري	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
	الخط الايراني	١٠٦	١١١	٨٩	١١٣	١١٧	١١٣	١١٨	١٢٠	١١٥	٩٦	١١٢	١٦١	١١٤
مجموع المنظومة		٣٤٠٧	٣٦٩٩	٣٥٩٤	٣٦٨٧	٣٦٣٤	٤١١٢	٤٢٧٦	٤٣٦٠	٤٧٧٥	٤٥٨٢	٤٠٨٤	٤٣٩٧	٤٠٥١

جدول رقم (٤٩) انتاج الطاقة الكهربائية المتحققه (ميكا.واط) لنظم التوليد المختلفة في العراق لعام (٢٠٠٨) وخطوط استيراد الكهرباء

	المحطات	ك٢	شباط	اذار	نيسان	ايار	حزيران	تموز	آب	أيلول	ت١	ت٢	ك١	المجموع السنوي
المحطات البخارية	بيجي	١٣١	١٥٥	١٥٢	١٧٢	١٧٠	٢٠٠	٣٠٨	٢١٧	٢١١	٢٢٦	٢٣١	٣٢٠	٢٠٩
	دبس	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
	ج. بغداد	٥١	٥٠	٥٠	٥٦	٦٤	٥٤	٦٤	٦٠	٥٤	٣٩	٥٥	٦٤	٥٥
	الدورة	١٩٧	٢١٧	١٨٤	١٦٣	١٦٩	٣٠٧	٣٠٩	٣٢٩	٣٣٨	٢٦٣	٣٠٧	٢٦٩	٢٥٤
	المسيب	٤٩٧	٥١٠	٥١٣	٥٠٤	٤٩٣	٥٦٨	٥٦٧	٥٤٤	٤٧٤	٣٩٧	٤٤٠	٣٤١	٤٨٧
	النجيبية	٤٣	٧٤	٧٨	٧٤	٧٣	٧١	٧٢	١٤٤	١٢٢	١٤٢	٦٦	١٢١	٩٠
	الناصرية	٣٧٢	٣٤٦	٣٨٧	٣٩٩	٣٤٢	٤٣٣	٤٥١	٣٩٤	٣٦٩	٣٤٢	٢٦٨	٤٢٧	٣٧٨
	الهارثة	٢٩٥	٢٥٩	٢٩٣	٢٦٠	١٤٤	٢٢٥	٢٣٧	٢٦٨	٣٠٠	١٨٠	٢٤٣	٢٨٦	٢٤٩
مجموع البخارية		١٥٨٧	١٦١١	١٦٥٧	١٦٢٧	١٤٥٥	١٨٥٧	٢٠٠٩	١٩٥٨	١٨٦٧	١٥٩٩	١٦١٥	١٨٢٧	١٧٢٣
المحطات الغازيه	دبس	٥٨	٦١	٥٦	٥٨	٥٣	٦٧	٦٦	٦١	٤٥	٤٦	٤٧	٤٦	٥٥
	ملا القديمة	٦٧	٦٩	٧٧	٧٦	٧٠	٥٩	٧٧	٨٠	٨٨	١١١	١٠٥	١١٣	٨٣
	ملا الجديدة	٥٢	٤٠	٤١	٥٠	٤٤	٦٧	٨٦	٨٦	٨٠	٨٢	١١٦	٩٤	٧٠
	الموصل	٨٥	١١٩	١٤٥	١٢٩	١٣٤	١٤١	١٥١	١٤٨	١٧٠	١٤٩	١٤٢	١٤٧	١٣٨
	وحدات متنقلة	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	١	٢	٠.٢٨
	بيجي	١٩٢	٢٦٨	٢٦٩	٢٨٤	٢٨٠	٢٨٠	٢٦٣	٢٩٠	٣٠٢	٢٧٢	٢٤٨	٣٢٧	٢٧٣
	بيجي المتنقلة	٥٦	٦٠	٦٢	٥٥	٥٦	٣٩	٢٢	١٤	١٨	٣١	١٧	١٥	٣٧
	كركوك	١٥٠	١٩٠	١٩٨	١٧٦	٢٣٧	٢١١	٢٠٨	١٨٥	١٤٤	١٢٤	٢٧٤	٢٦٢	١٩٧
	اربيل	٠	٠	٠	٠	٢٣	٨٥	١١٣	١٣٩	١٢٦	٢٤٢	٣٣٣	٣٥٥	١١٨
	ج. بغداد	١٧٨	١٣٥	٩٧	٧٦	٧٧	١٠٥	١٤٠	١٤٢	١٥٤	١٥٩	١٦٩	١٧٨	١٣٤
	ج. بغداد/٢	٠	٠	٤٣	٤٧	٦٧	٧٩	٩٦	١٠٠	١١٨	١٠٤	١٠٠	١١٠	٧٢
	التاجي القديمة	٢٠	٥٧	٤١	٤٧	٤٩	٣٠	٣٢	٥٤	٦٦	٣١	٦٩	٧٤	٤٧
	الدورة	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
	الحلة	٤٨	٥٥	٤٩	٤٧	٤٨	٤١	٢٨	٣٥	٤٤	٣٦	٤٢	٤٦	٤٣
	النجف	٦١	٦٧	٦٥	٦٣	٥٤	٥٩	٣٦	٥٣	٥٥	٥٥	٤٧	٥٢	٥٥
	المسيب	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٦٩	١١٢	١٧١	١٨٥	١٧٨	٦٠
	القدس	٢٣٧	٢٩٠	٢٧٧	٢٥٧	٢٤٨	٢٤٢	٢٤٦	٢٦٣	٢٤٧	٢٦٠	٢٢٢	٢٣٢	٢٥٢
	خور الزبير	٣٢٩	٣٥٢	٢٩٢	٣١٤	٣٢٦	٣٢٤	٣٢٨	٣٠٤	٢٩٠	٣٣٥	٣٤٥	٣٣١	٣٢٢
	الشعبية	٣٩	٤٥	٤١	٣٧	٣٧	١٦٩١	٣٨	٣٤	٣٨	٣٦	٣٨	٣١	٣٨

	بزركان	١٢	١٣	١٣	٢٦	١٤	٢٩	٢٧	٣٠	٢٢	٣٠	٢٩	٣٠	٢٣
	السماوه	٢٥	٢٩	٥	٢٧	٢١	٢٣	١٤	٠	٢٧	٢٩	٢٧	٣٠	٢١
	ديزلات السماوه	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٥	٨	١	٥١	٦
	البترو	٢٣	١٩	٢٢	١٦	١٨	٢١	٢٢	٢٣	١٤	٩	٥	٢٣	١٨
	الناصريه	٢	١	٢	١	٠	١	١	١	٤	٣	٧	١	٢
مجموع الغازية		١٦٣٦	١٨٧١	١٧٩٥	١٧٨٧	١٨٥٧	١٩٤٣	١٩٩٤	٢١١١	٢١٧١	٢٣٢١	٢٥٦٨	٢٧٢٨	٢٠٦٦
المحطات الكهرومائية	موصل رئيسي	٩٣	١١٦	١٣٧	٩٠	٩٨	١٢٦	١٥٥	١٧١	١٤٢	١١٩	١٠٩	١١٥	١٢٣
	موصل تنظيمي	١٩	١٩	٢٢	٢٢	١٥	١٨	٢٣	٢٥	٢٢	٢٠	١٩	١٩	٢٠
	موصل الخزن	٠	٠	٠	١	٠	١	١٠	١٢	١٤	١٨	١٨	١٧	٨
	دوكان	٣٩	٩	١٢	٢٤	٣٧	٥٩	٦٥	٤٩	٣٥	٢٥	٢٥	٢٥	٣٤
	دربندخان	٤٩	١٠	١٢	١٤	٣٥	٥٤	٥٩	٣٧	٢٤	١٨	٢٣	١٢	٢٩
	سامراء	١٩	٢٣	٤٣	٤٠	٢٤	١٦	١٩	١٧	١٤	١٥	١٤	١٧	٢٢
	حمرين	٦	٥	١٠	٨	٠	٠	٧	٠	٠	٠	٠	٠	٣
	حديثه	١٥٠	١٥٢	١٥٨	١٣٥	١٤٧	١٦٦	٢٠٩	١٩٤	١٩٩	١٥٦	١٠٥	٩٠	١٥٥
	الفرات الأوسط	٠	١	٢	٣	٤	٢	٢	٤	٤	٥	٤	٤	٣
مجموع الكهرومائية		٣٧٥	٣٣٦	٣٩٦	٣٣٦	٣٦٠	٤٤٢	٥٥٣	٥٠٩	٤٥٥	٣٧٥	٣١٨	٢٩٩	٣٩٧
الديزلات		١,٢٩	١,١٣	٠,١٦	٠,١٢	٢	٢	٤	٦	٣	٠	٠	٤	٢,٠٥
المجموع الكلي		٣٥٩٨	٣٨١٩	٣٨٤٩	٣٧٥٠	٣٦٧٤	٤٢٤٤	٤٥٦١	٤٥٨٤	٤٤٩٦	٤٢٩٦	٤٥٠١	٤٨٥٨	٤١٨٧
الخطوط	الخط التركي	٣	٢٨	١٢٠	١٣٢	١٠٨	١٠٩	١٠٣	١١٣	١٢٠	١٣٢	١٣٣	١٣٨	١٠٣
	الخط السوري	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
	الخط الايراني(١)	١٢٧	١٤٥	١٥٠	١٥٣	١٤٨	١٤٩	١٤٦	١٢٢	١٠٨	١١٢	١٢٤	١٣١	١٣٥ ٠
	الخط الايراني(٢)	٠	٠	١٣٥	١٤٥	١٠١	٦٨	٨٥	٨٥	٧٧	١٣٥	١٦٩	٢٠١	١٠٠
مجموع المنظومة		٣٧٢٨	٣٩٩٢	٤٢٥٤	٤١٨١	٤٠٣٢	٤٥٦٩	٤٨٩٥	٤٩٠٤	٤٨٠٢	٤٦٧٤	٤٩٢٧	٥٣٢٨	٤٥٢٦

جدول رقم (٥٠) انتاج الطاقة الكهربائية المتحققة (ميكا واط) لنظم توليد الكهرباء المحتلفة في العراق لعام (٢٠٠٩)

	المحطات	ك٢	شباط	اذار	نيسان	ايار	حزيران	تموز	آب	أيلول	ت١	ت٢	ك١	المجموع السنوي
المحطات البخارية	بيجي	٣٣٤	٣٠١	٢٧٩	٢٦٠	٣٥٠	٢٩٥	٣٢٩	٠	٠	٠	٠	٠	١٧٨
	دبس	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
	ج. بغداد	٧٥	٩٦	٤١	٨٣	٨٨	٩٥	١٠٦	٠	٠	٠	٠	٠	٤٨
	الدورة	٣٢٤	٢٧٦	٢٩٩	٣٠٤	٣٢١	٣٣٣	٣٣٩	٠	٠	٠	٠	٠	١٨٢
	المسيب	٤٠٤	٥٥٩	٤١٩	٤٤٤	٦٥٢	٦٨٣	٦٨٠	٠	٠	٠	٠	٠	٣١٨
	النجيبية	١٤٠	١٣٨	٨٦	٧١	٣٦	٧٧	١١٢	٠	٠	٠	٠	٠	٥٤
	الناصرية	٤٤١	٢٩٧	٣٢١	٢٤٩	٢٧٠	٣٤٣	٣٨٠	٠	٠	٠	٠	٠	١٨٢
	الهارثة	٢٨٢	٢٨١	٢٩٢	١٨٤	٢٢٨	٢٨٩	٣٠٦	٠	٠	٠	٠	٠	١٥٤
مجموع البخارية		٢٠٠٠	١٩٤٨	١٦٢٧	١٥٩٦	١٩٤٦	٢١١٣	٢٢٥٢	٠	٠	٠	٠	٠	١١١٧
المحطات الغازيه	دبس	٤٦	٤٤	٤٣	١٨	٢٣	٤٢	٢٦	٠	٠	٠	٠	٠	٢٠
	ملا القديمة	١٢٠	١١٧	١٠٩	١٠٣	٩٣	٨٣	٨٠	٠	٠	٠	٠	٠	٥٨
	ملا الجديدة	١٠٣	١٠٥	٩١	٩٣	١٠٣	٨٣	٩٢	٠	٠	٠	٠	٠	٥٥
	الموصل	١١٦	١٢٠	١١٣	١٣٠	١٣١	١١٤	١٤٤	٠	٠	٠	٠	٠	٧٢
	وحدات متنقلة	٠	٠	٠	٠	٢	٢	١	٠	٠	٠	٠	٠	٠
	بيجي	٣٠٧	٢٦١	٢٢٠	٢٤٨	٢٤٧	٢٥٠	٢٦٥	٠	٠	٠	٠	٠	١٤٩
	بيجي المتنقلة	٢٠	١٨	٣٤	٢٤	٢٦	٤٩	٤١	٠	٠	٠	٠	٠	١٨
	كركوك	٢٥١	٢٤٦	٢٣٨	٢٥٢	١٨٨	٢٢٩	١٩٠	٠	٠	٠	٠	٠	١٣٢
	اربيل	٤١٥	٤٠٦	٤٤١	٣٨٧	٣٧٠	٣٨٢	٣٧٦	٠	٠	٠	٠	٠	٢٣٠
	جمجمال	٠	٠	٠	٠	٦٤	١٠٠	١٩٢	٠	٠	٠	٠	٠	٣٠
	ج. بغداد/١	١٧٩	١٧٨	١٦٠	٧٩	٨٥	١٥٤	١٣٠	٠	٠	٠	٠	٠	٨٠
	ج. بغداد/٢	١١١	١١٦	١٣٣	١٤٠	١٣٤	١٣١	١٤٢	٠	٠	٠	٠	٠	٧٥
	التاجي القديمة	٨٠	٧٤	٧٢	٧٣	٧٧	٧٦	٥٤	٠	٠	٠	٠	٠	٤٢
	الدورة	٠	٠	٦	٢٦	٤٤	٦١	٣٩	٠	٠	٠	٠	٠	١٥
	الحلة	٥١	٤١	٤٨	٥٠	٤٧	٥٦	٦٨	٠	٠	٠	٠	٠	٣٠
	النجف	٣٩	٥٧	٥٠	٧٢	٥٤	٥٣	٥٣	٠	٠	٠	٠	٠	٣١
	النجف /٢	٠	٠	٠	٠	٠	٠	١٣	٠	٠	٠	٠	٠	١
	المسيب	١٨٣	٢١٩	٢١٧	١٧٩	١٦٥	١٥٥	١٧٨	٠	٠	٠	٠	٠	١٠٧
	القدس	٣١١	٢٩٧	٢٩٢	٣١٠	٣٩٨	٣٨٦	٤٢٥	٠	٠	٠	٠	٠	٢٠١

	خور الزبير	٣٤٩	٣٧١	٣٢٤	٢٥٧	٢٧٨	٣٥١	٢٨٤	٠	٠	٠	٠	٠	١٨٣
	الشعيبة	٣٢	٣٣	٣٣	٢٤	٣١	٣٠	٣٠	٠	٠	٠	٠	٠	١٨
	بزركان	٣١	٢٨	٣٠	١٢	٢٥	٢٥	٢٩	٠	٠	٠	٠	٠	١٥
	السماوه	٢٢	٠	٠	٠	٠	٠	١٥	٠	٠	٠	٠	٠	٣
	ديزلات السماوه	٣٣	٤٧	٣٣	٢٨	٣٦	٥٥	٤٩	٠	٠	٠	٠	٠	٢٣
	البترو	٢٧	٤١	٢١	٢٤	٢٤	٣٥	٣٥	٠	٠	٠	٠	٠	١٧
	الناصريه	٣	١٠	٢١	٣	٦	٧	١٩	٠	٠	٠	٠	٠	٦
	ديزلات سامراء	٠	٠	١	١١	٦٣	٧٣	٦٩	٠	٠	٠	٠	٠	١٨
	ديزلات علي سبع	٠	٠	٠	١	٣	٢١	٣٢	٠	٠	٠	٠	٠	٥
مجموع الغازية		٢٨٣٠	٢٨٢٨	٢٧٣٠	٢٥٤٤	٢٧١٥	٣٠٠٣	٣٠٧١	٠	٠	٠	٠	٠	١٦٠٩
المحطات الكهرومائية	موصل رئيسي	١٠٠	٩٧	١١٤	٢٤٨	٤٣٤	٣٣٢	٢١٣	٠	٠	٠	٠	٠	١٢٠
	موصل تنظيمي	١٨	١٧	١٨	٣٥	٤٠	٣٢	٣١	٠	٠	٠	٠	٠	١٦
	موصل الخزن	١٥	١١	٤	١٣	١٤	٩	١	٠	٠	٠	٠	٠	٦
	دوكان	١٢	١٠	١٠	١٦	١٨	٣٢	٥٤	٠	٠	٠	٠	٠	١٣
	دربندخان	١١	١١	١٠	١٢	١٢	٢١	٤٤	٠	٠	٠	٠	٠	١٠
	سامراء	١٦	١٥	٣٥	٣٨	٣٨	٤٠	٣٧	٠	٠	٠	٠	٠	١٨
	حمرين	٠	٠	٠	٠	٤	٥	٦	٠	٠	٠	٠	٠	١
	حديثه	٧٢	٧٢	٦٢	٤٣	٣٧	٥٣	٦٢	٠	٠	٠	٠	٠	٣٣
	الفرات الأوسط	٤	٣	٣	٣	٣	٥	٩	٠	٠	٠	٠	٠	٢
مجموع الكهرومائية		٢٤٨	٢٣٧	٢٥٦	٤٠٨	٦٠٠	٤٢٨	٤٥٥	٠	٠	٠	٠	٠	٢١٩
الديزلات		٥,٧٤	٢,٧٥	٢,٤١	٠,٠٠	٠	٣٣	٩	٠	٠	٠	٠	٠	٤,٤١
المجموع الكلي		٥٠٨٤	٥٠١٦	٤٦٢٥	٤٥٤٨	٥٢٦١	٥٥٧٨	٥٧٨٦	٠	٠	٠	٠	٠	٢٤٤٩
الخطوط	الخط التركي	١٤٠	١٤٢	١٣٩	١٤١	١٤١	١٤٨	١٣١	٠	٠	٠	٠	٠	٨١
	خانقين-سربيل زهاب	١٢٠	١٠٧	١٠٢	١٠٤	٩٩	٩٢	٧٢	٠	٠	٠	٠	٠	٥٨
	هرثة-عبدان	٢١٢	١٧٨	١٥٧	١٧٩	١٩٠	١٦٥	١٦١	٠	٠	٠	٠	٠	١٠٣
	ديالى-كرمنشاه	٠	١٠٠	٢٣٤	٢٥٦	٢٤٨	٢٧٦	٢٣٠	٠	٠	٠	٠	٠	١٠٣
مجموع المنظومة		٥٥٥٥	٥٥٤٣	٥٢٥٧	٥٢٢٩	٥٩٣٨	٦٢٥٩	٦٣٨٠	٠	٠	٠	٠	٠	٣١٩٣

Aljamel, Ali Hatif .The Privatization of Electric power As Perceived by the Employees of the Ministry of Electricity in Iraq. Master Thesis, Yarmouk University, 2010. (Supervised by: Dr. Raed Ismail Ababneh)

Abstract

This study aims at identifying the attitudes of the employees in the Iraqi ministry of electricity towards the adoption of the government to privatize the electric power, as well as to identify the best appropriate methods of privatization and the investor is best suited, and expected effects (Economic, social, administrative, and technical) to implement privatization, and the most significant barriers (Economic, social, administrative, and legal) that facing the adoption of the privatization of Electric power in Iraq.

A questionnaire was developed for data collection. The study population consisted of leadership staff in the departments (production, transmission, and distribution) of Electricity/Middle Euphrates, who holds job titles of: General Manager and agents, manager of the station and their agents, the director of finance and director of administration and heads of departments in directories and station, and a number of engineers and technicians in the maintenance and operation Mussaib thermal power plant. The total number of questionnaires distributed was (375), and only (319) were valid to conduct statistical analysis with (85%) response rate.

The study reached the following findings:

1. That there is a medium degree of approval (support) for the privatization of electric power by the workers in the Iraqi Ministry of Electricity in part, where the acceptance and support for the privatization of the departments

of production, distribution and averaged account (2.82) and (2.94) respectively, without the Directorate of Transmission and the average account (2.16).

2. There is a high degree of agreement and average account (3.56) towards the administrative expected, was to make the staff working at full capacity to keep their jobs and privatization lead to increased control over workers.

3. Respondents reported a medium degree regarding the expected effects (technical, economic and social) and averaged calculations (3.49 and 3.31 and 2.95) respectively, was the obligation to maintenance programs and the provision of spare parts, and the rationalization of electricity consumption, increasing unemployment and creating new jobs.

4. There is an agreement among workers in the Iraqi Ministry of Electricity to the most important methods of privatizing the electric power represented style strategic partnership with international companies' specialized style and BOT (build - operation - transfer).

5. There are obstacles (administrative, legal, social, and economic) and whole average account (3.52) , and were largely low awareness of citizens of the concept of privatization, privatization link with political stability, and lack of flexibility in the regulations and laws.

6. Respondents showed approval of the foreign investor with condition of government holding the golden arrow, which can protect consumers and workers, and there was approval to enter low Arabian local investors.

7. The study showed that the proportion (60.3%) of the total occurrences of the respondents reported that privatization of electric power the best solution to the electricity crisis in Iraq.

The study recommended the need for awareness and education to the concept of privatization and programs before starting implementation, and the need to adopt privatization carefully and gradually, in order to have

successful outcomes of the beginning of a new phase in the privatization program. The Iraqi government is highly recommend to privatize part of electric power, preferably production, through a strategic partner or system BOOT, a first step to know the pros and cons of privatization and the application form in which it works to reduce the negative impact.

Key words: privatization, the electricity sector, restructuring, Iraq.